جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني
في الفترة (1999-2013) "دراسة حالة"

Internal and external challenges affecting the national security of Jordan in the period (1999-2013) "case study"

إعداد الطالب

إبراهيم عبد القادر محمد

الرقم الجامعي: 401120199

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر فهمي الطائي

رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني

2013-2012

التفويض

أنا الموقع أدناه " إبراهيم عبد القادر محمد " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخاً من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : إبراهيم عبد القادر محمد

التوقيع:

التاريخ : ٢٠١٣/٨/١٨

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣) "دراسة حالة" وأجيزت في تاريخ 13 / 8 / 2013

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د عبدالقادر فهمي الطائي / مشرفاً ورئيساً ....

أ.د محمد القطاطشة / عضو داخلي ....

د. غازي ربابعة / عضو خارجي ....

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

صدق الله العظيم

(سورة النمل الآية 19)

الإهــــــــــداء

لمن كان قلبه لي سكناً في كل أيامي ورافقني في مسيرتي خطوة بخطوة إلى من أحمل أسمه مفتخراً والذي يدفعني دائماً للنجاح

(أبي) رحمه الله..

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إلى عشقي وملاذي الآمن يا من يملئني قلبها الناصع بالبياض حباً وحناناً .. وكانت دعواتها ورضاها سبباً في نجاحي وتوفيقي إليك (أمي) ..

إلى زوجتي وأولادي عون وسلمى

إلى ملاذي وسندي في الحياة إلى من بوجودهم أكتسب القوة والمحبة إلى ضحكاتي وأجمل أيامي ومن هم سبباً من أسباب ما وصلت إليه

(إخواني وأخواتي) لا حرمني الله منكم ...

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة..

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي من الله علي بإتمام رسالتي هذه ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعة الشرق الأوسط وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة .

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليل

الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي

لما قدمه لي من رعاية وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

فهرس المحتويات

ملخص

التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني للفترة (1999-2013) "دراسة حالة"

إعداد

إبراهيم عبد القادر محمد

إشراف الأستاذ الدكتور : عبد القادر فهمي الطائي

تتوخى الدراسة تحقيق جملة أهداف منها: دراسة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني. وتسليط الضوء على أدارة الدولة الأردنية وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

وتبرز أهمية دراسة وتحليل هذه التحديات الداخلية والخارجية في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى العربي، وهذا يضع الأردن أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، ذلك ان مثل هذه الأوضاع تتطلب فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية الفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها تذهب إلى أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية تشكل تهديداً لعناصر ومرتكزات أمنه واستقراره، وتعتمد الدراسة، للتثبيت من صحة الافتراض الذي انطلقت منه، إلى اعتماد منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة الأردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار في المنطقة مما ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الأمن الوطني الأردني، وتمثل ذلك في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وتبع ذلك الاعتداءات الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان وأخيراً ما يجري من أحداث في سوريا كلها شكلت وتشكل تحديات لازالت تؤثر على امن واستقرار الدولة الأردنية. وإن مشكلة الفقر والبطالة هي من اكبر التحديدات التي تواجه الأردن لما له من انعكاسات على المجتمع الأردني من الناحية الأخلاقية وزيادة الجريمة إن ظاهرة الفساد المتفشية في كثير من مرافق الدولة والتي تسبب الضرر المباشر في ممتلكات الدولة إضافة إلى الخلل في النسيج الوطني والذي له الأثر البالغ في مستوى الولاء والانتماء للوطن.

أن الاقتصاد الأردني ما زال يواجه الكثير من التحديات التي أثقلت كاهله، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من كل فرد من أبناء هذا الوطن، للمشاركة والمساهمة الصادقة للوقوف أما هذه التحديات، كل حسب موقعة وإمكاناته المتاحة، انطلاقاً من مبدأ الاقتصاد المعرفي. والمتابع لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن يلاحظ أن أهم مشاكل الأردن الاقتصادية تمثلت بانخفاض المستوى العام للمعيشة، وارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات البطالة، وازدياد استيراد السلع الاستهلاكية، وارتفاع حجم المديونية.

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي: تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الانتماء والإخلاص في المواطن الأردني لتجنبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنية والدولة. وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة.وإيجاد حلول جذرية للوافدين من الدول المجاورة وخاصة في ما يتعلق بحق الامتلاك.

Abstract

Internal and external challenges affecting the Jordanian National Security

For the period (1999-2013) "case study"

Preparation

Ibrahim Abdul Qader Mohammed

The supervision of Prof. Dr.: Fahmi Abdel-Qader al-Tai

The study envisages, inter alia: the study and analysis of the nature of the internal and external challenges affecting the national security of Jordan. And to highlight the State Administration of Jordan and its ability to deal with internal and external challenges and reduce their impact on the Jordanian national security in light of the effects of the external environment.

The importance of the study and analysis of these internal and external challenges in the process of undergoing a political mission at the Arab level, and this puts Jordan in front of the responsibilities of a great deal of importance, so that such situations require an understanding and recognizing her and the nature of the risks and then determine the means to address them or reduce their impact negative premise from which the study is trying to validated go to that Jordan is facing internal and external challenges pose a threat to the elements and pillars of security and stability, and the study is based, to install the correct assumption that launched him, to adopt the approach descriptive analysis and historical approach in dealing with the subject of study

The study concluded that the Jordanian state facing the repercussions of the impact of instability in the region, which contributed negatively in a direct impact on national security of Jordan, and represent it in the case of Arab-Israeli conflict and then the American occupation of Iraq, followed by the Israeli attacks on Gaza and southern Lebanon, and finally what is going on from the events in Syria are formed, constitute challenges still affect the security and stability of the Jordanian state. The problem of poverty and unemployment is one of the largest selections facing Jordan because of its implications for the Jordanian society is morally and increased crime that the phenomenon of corruption rampant in many state facilities, which cause direct damage to state property in addition to the imbalance in the national fabric which has the effect of the the level of belonging and loyalty to the homeland.

That the Jordanian economy is still facing a lot of challenges that burdened his shoulders, which requires the concerted efforts of every member of the people of this country, to participate and contribute sincere to stand either of these challenges, each according to location and potential available, based on the principle of the knowledge economy. Observers of the process of economic development in Jordan notes that the most important economic problems Jordan was down overall standard of living, rising prices, high population growth rates, increased unemployment, and increased imports of consumer goods, and high-volume debt.

In the light of the results of the study, the researcher recommends the following: intensify the role of government and private institutions in instilling the spirit of belonging and loyalty in the Jordanian citizen to avoid external influences that affect negatively on the citizen and the state and national interests. And the achievement of social security and the eradication of poverty and unemployment. Finding radical solutions for expatriates from neighboring countries, especially in relation to the right of ownership.

الفصل الأول

(الإطار العام للدراسة)

المقدمة:

لاشك أن التحديات التي يشهدها العالم اليوم ناجمة عن مجمل التحولات الأيديولوجية والجيواستراتيجية والاجتماعية المختلفة، بحكم الضرورة، في تأثيراتها الداخلية والخارجية اعتماداً على الموقع الجغرافي أو الانفتاح السياسي أو غيرها من المبررات الموضوعية التي تجعل من البلد المتأثر بعلاقات ذات خصوصية في القضايا الدولية أو ما يترتب عليه من مسؤوليات لا مفرَّ من الدخول في ثناياها لاعتبارات تتمحور في الدور الذي يجب أن يقوم به في مجالات شتى لا سيما في المجال السياسي.

واجهت منطقة الشرق الأوسط من القرن الحالي، وبضمنها المنطقة العربية، حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني, انعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على معظم دول المنطقة، ومنها الأردن، نتيجة وقوعه ما بين العراق وفلسطين، وما نتج من حالة عدم استقرار في الدولتين من تحديات وتهديدات دفعت بالأردن إلى التركيز على الأمن الوطني كاستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية.

يشكل الأمن الوطني الأردني مطلباً على درجة عالية من الأهمية إلى جانب الحرية والرفاه الاقتصادي. فالأردن، وعبر مسيرتها الحافلة بالاندماج والمشاركة في القضايا الكبيرة والحرجة والحساسة في المنطقة يعدُّ من أبرز الدول العربية التي احتلت مكانة إقليمية ودولية فرضت عليه تبعات، انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعياً وأمنياً.

ومن ناحية أخرى يواجه الأمن الوطني الأردني تحديات خارجية أنتجتها المتغيـرات الدوليـة والإقليمية، خصوصاً أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، والأحداث التي شهدتها غزة منذ عام (2007)، وتداعيات الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى ما شهدته الدول العربية من ثورات الربيع العربي في (2011-2012). وتصطف إلى جانب ذلك قلة المخاطر المترتبة على الدعوات التي تطلقها بعض التيارات الإسرائيلية من اعتبار الأردن الوطن البديل للفلسطينيين، وفي ضوء ما تشهده المنطقـة من تداعيات وتدهور في الحالة الأمنية فيها، ليصبح الأمن الوطني مسألة تأتي فـي مقدمـة أولويـات السياسة الأردنية ببعديها الداخلي والخارجي.

وعلى هذا، وبسبب من الخصوصية الجيوسياسية التي يجسدها الوضع الإقليمي للأردن، كان هاجسه الأمني معبراً عن نوع من الاستثنائية في درجة تحسسه للأوضاع المحيطة به باتخاذ التدابير والسياسات لضمان مستويات مقبولة من الإحساس بالأمن والاستقرار وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الاجتماعي والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة.

مشكلة الدراسة

فرضت معطيات البيئة الداخلية والخارجية على الدولة الأردنية منذ استقلالها عام (1946) إلى اليوم تحديات وتهديدات أثرت وتؤثر بشكل مباشر في الأمن الوطني الأردني مما فرض على صانع القرار ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات وتحليلها عند رسم السياسات وصياغتها سواء أكان ذلك على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. من هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها تحليل تأثير التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت في الأمن الوطني في ضوء تزايد حجم تأثير التحديات على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني، إذ ارتبط ذلك بضعف الإمكانيات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، سواءً بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، أو العراق، أو سوريا، أو على المستوى الإقليمي ولا سيما في ظل الثورات العربية والتهديدات الإقليمية (الإيرانية والتركية) وحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي. مما ساهم ويساهم في زيادة الضغط على صانع القرار الأردني لمواجهة هذه التحديات.

أسئلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم، تطرح الدراسة الأسئلة الآتية:

1- ما طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني بعد عام (1999)؟

2- ما السياسات التي اتبعتها وينبغي أن يتبعها الأردن لمواجهة التحديات داخلياً وخارجياً؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة هذه التحديات الداخلية والخارجية وتحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى العربي، وهذا يضع الأردن أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن مثل هذه الأوضاع تتطلب فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية. وبشكل أكثر تحديداً فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال:

1- مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني.

2- ستزود هذه الدراسة المكتبة العربية بدراسة منهجية حول التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني.

أهداف الدراسة:

تتوخى الدراسة تحقيق جملة أهداف منها:

- دراسة طبيعة التحديات الداخلية والخارجية وتحليلها المؤثرة في الأمن الوطني الأردني.
- تسليط الضوء على أدارة الدولة الأردنية وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مع محاولة التثبت من صحتها مفادهـــا أن الأردن يواجـــه تحـــديات داخلية وخارجية تشكل تهديداً لعناصر ومرتكزات أمنه واستقراره.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد من بداية استلام الملك عبد الله الثاني بـــن الحسين سلطاته الدستورية (1999–2013).

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني.

محددات الدراسة: كثرة المتغيرات والمحددات المؤثرة في الأمن الوطني الأردني وتعددها والتـــي مـــن الصعب تحديدها وتحليلها في دراسة واحدة.

تعريف المصطلحات:

التحديات: هي "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمـــشتركة ويـــصعب تجنبهـــا أو تجاهلها".(السويدي،37:1999)

وهي تمثل مجموعة التحديات التي تواجه الدولة الأردنية سواء على المستوى الـــداخلي أو الخـــارجي، والتي تهدد الامن الوطني الاردني .

الأمن الوطني والإقليمي: إن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي يتمثل بتثبيت الحالـــة التـــي تـــوفر درجات مقبولة من الإحساس بالأمان والطمأنينة باتباع سياسات تريد الدولة من ورائها الحفـــاظ علـــى كيانها وسلامتها ضد أي نوع من التهديدات داخلية كانت أو خارجية.

ويعني أمن واستقرار الأردن والحفاظ على مقدراته الوطنية ، وتمثل مجموعة التهديدات الوطنية والإقليميّة المؤثرة على الأمن القومي الأردني .

الأمن الوطني: هو "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" (الكيالي، 1979: 331) . وفي تعريف آخر: "أمن الدولة هو: مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية". (الغنيمي، 1974: 122-123)

ويمثل الأمن الوطني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة التهديدات ومعالجة أخطار قائمة ومحتملة .

البيئة الداخلية: وتمثل مجموعة المكونات الداخلية للدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، التي تشكل إما عناصر قوة أو ضعف للدولة بما يهدد أمنها الداخلي، ولمقتضيات هذه الدراسة تعرف البيئة الداخلية على أنها: جملة العناصر التي تؤثر بالوسط الاجتماعي الذي تتكون منه الدولة، والتي تتمثل بالمكون الفكري والحضاري والثقافي، الأحزاب والحركات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح.

البيئة الخارجية: تتمثل البيئة الخارجية لأية دولة في ثلاثة أبعاد: (محافظة وآخرون،2006:216)

أ- **البيئة المحاذية:** وهي مجموعة الدول التي لها حدود تماس جغرافي مع الدولة، وفي حالة الأردن فإن هذه المجموعة تتمثل بفلسطين والعراق والسعودية وسوريا وإسرائيل، ويمكن إضافة مصر بحكم التجاور الملحوظ بين البلدين.

ب- البيئة الإقليمية: وهي المنطقة الجغرافية وقد قصدنا بها المنطقة العربية والدول المجاورة لهـا، وتحديداً إيران وتركيا والتي تنتمي لها الدولة وتشكلت شخصيتها نتيجة تفاعلها التاريخي معها. وتشمل هذه المنطقة، في حالة الأردن، الوطن العربي. وقد أشار الدستور الأردني فـي مادتـه الأولى إلى أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والوحدة العربية هي الخيار الوحيد الذي يحقق الأمن الوطن والأمن القومي للشعب العربي، كما يـشير إلـى أن الحـضارة العربيـة الإسلامية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية.

ج- البيئة الدولية: وهي مجموعة القوى الدولية المؤثرة في النظام السياسي الدولي. وما يهيمن فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا الاتحادية، ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي. وتتمثل البيئة الخارجية بالبيئة الإقليمية (إسرائيل ، وسوريا ، والعراق ، والسعودية) وما يمكن أن تشكله من تهديد للدولة الأردنية .

الإطار النظري

ارتبط مفهوم "الأمن" في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، إعد الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز (توماس هوبز) بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة"، معتبراً أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية. وقد دفع البحث عن الأمن البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي"، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد (هوبز) أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أُنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم. وما يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.(ميرل،1986:54)

مفهوم نظرية الأمن

من السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن" سمة التغيّر، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، ووفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية. فمفهوم "الأمن" ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركّبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

ويرتكز مفهوم الأمن على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يرتكز مفهوم الأمن على تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع. ويعرف الأمن الوطني بعدة تعريفات من ضمنها:(التدمري،1998:288)

- أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق

مواطنيها، الخاصة والعامة، ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية. (الشهراني،30:1992)

- مجموعة مصالح الدولة الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح وصيانتها.

- تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع.

- الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودعمها ودفع أيّ تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة.

- إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة، وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضاً قويةً وقادرةً على صيانة مصالحها عن طريق الحرب. (رسلان، 15:1989)

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى حالة مغايرة ونقيضة للخوف وعدم الاطمئنان. أما صفة الوطني فيراد بها الدولة بعناصرها الثلاثة الأرض، والسلطة، والشعب.

والأمن الوطني رديف للأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب"Bare Buosan" إلى التوجه نفسه في استخدامه مصطلح (المجمَّع الأمني) لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث عدّه "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها

البعض"، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني وعلى هذا، فإن مصطلح "المجمَّع الأمني" في فكرته الرئيسة هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

إن النظام الأمني الإقليمي مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـــ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغيـــر وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المـــؤثرة داخـــل النظـــام لتقـــديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية مـــن جانـــب آخـــر، فمـــسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون تـــوفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

إن المفهوم الشامل لمصطلح "الأمن" يطلق على الآثار الناتجة من جميع الإجـــراءات اللازمـــة لحماية المجتمع ضد كل ما يعوق تقدمه، ويحد من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً للقدرات المتوفرة، ويشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، إن عملية إيجاد مفهوم شامل لتعريف "الأمن" صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد به إيجاد تعريف محدد لـــ "الأمن"، بقدر ما هـــي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده.

إن صياغة نظرية الأمن القومي لكل دولة تتحدد بعدة عوامل أساسية منهـــا سياســـية وإقليميـــة ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية. ولابد من أن تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة الأردنية

الهاشمية بهذه العوامل، وللمملكة قلق من تباين المواقف السياسية للدول الإقليمية المجاورة مما يجعل صانع القرار الأردني يركز –في تناوله لموضوع الأمن– على أمن الأردن ضمن منظومة الأمن العربي الأوسع.

وتركز نظرية الأمن على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الدولة القومي، على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، لتحقيق أهداف الدولة القومية العليا والتخصصية التي تضعها القيادات السياسية في كل مرحلة زمنية وفقاً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمستقبلية، والتي تقوم بإعدادها وصياغتها القيادات السياسية والعسكرية المسئولة بالدولة.

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد"، علاقة تأثير متبادل، وإن أيّة محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البُعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي. إذ يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البُعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية

ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقّدة لهذا الموضوع. (فرج الله، 79:1994)

و"التهديد" في مضمونه المفاهيمي وبعده الاستراتيجي يؤشر إلى تلك الحالة التي بات فيها أمن الدولة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية معرضاً لمستويات متقدمة من الخطر، وهو البلوغ في تعارض المصالح والغايات القومية مرحلةً يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر. فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسة للتهديد (الفردي–الجماعي–القومي–الإقليمي) مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات ومصادرها. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي–الأمن الجماعي–الأمن المشترك ...الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيّرة.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحوّلات قد أدّت إلى تحوّلات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدّى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء تلك التحوّلات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني). (هاغلين، 446:2004)

الأمن الإقليمي

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي شهد المجتمع الدولي تغيرات جذرية بتبدل البيئة السياسية مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وأثمرت تلك التبدلات عن تأثيرات أساسية على نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية. ومن هذه التأثيرات إحياء ممارسات قانونية عرفت في فترة القانون الدولي التقليدي واحتدم الجدل فيها بعد إنشاء الأمم المتحدة، ومن هذه الممارسات حق التدخل الإنساني وحق الدفاع الوقائي، وقد أفرز ذلك تشويه بحق الدفاع الوقائي وتحويله من مجرد إجراء (Anticipatory Self Defence Measures) إلى نظرية شاملة (Preventive Self Defence Theory) .

وقد تمثلت الممارسة التقليدية لحق الدفاع عن النفس حتى في بعض الممارسات المعاصـــرة – بغض النظر عن شرعيتها – بإجراءات محددة لاستخدام القوة المسلحة التي تلجأ إليه الـــدول فـــي

حالات نادرة للتعامل مع أخطاء داهمة ومفاجئة، ولكن مع نهاية عقد التسعينات من القــرن العــشرين وبداية القرن الحالي بدأ الدفاع الوقائي يتبلور في إطار نظرية عامة تطبق في حــال وجــود مبــررات متعددة، وتكون ضمن أساليب متنوعة.

تجذرت نظرية الدفاع الوقائي في شكلها الحالي على يــد وزيــر الــدفاع الأمريكــي الأســبق (William Perry) ومساعده (ashtone. B, Carter) وجاءت أحداث الحادي عــشر مــن أيلــول (2001) لتجد لها منفذاً في الممارسة الفعلية .(بير،2001)

وقد بنيت نظرية الدفاع الوقائي على مرتكز الأمن القومي (National Security) الذي يتحلل إلى عنصرين هما (الأمن) ويعني التحرر من الخوف والشعور بالاطمئنان وغياب الخطــر الحقيقــي، و(القومي) ويعني توفير الأمن لدولة ما.(الملاح،1981)

ويُعرف الأمن القومي عموماً بأنه: "مجموعة المصالح الحيوية للدولة، وتحقيق أمن الدولة بحماية هذه المصالح الحيوية" وكذلك يعرف بأنه: "استخدام كل قوة بالمفهوم العام – للدولة ولأقصى حــدودها لخدمة الأغراض التي تنشدها الدولة".

وبذلك نجد أن الأساس الذي ترتكز عليه نظرية الدفاع الوقائي يتمثل بفكرة الأمن القومي وهي تتشابه مع فكرة المصالح الحيوية، بل إن الأمن القومي هو حماية هذه المصالح الحيوية، وفكرة الأمــن القومي كالمصالح الحيوية التي تحميها غير محددة لا في عناصرها ولا في أصولها، فمثلاً استخدام القوة غير محدد لا من حيث الشكل ولا المقدار، من حيث وهذه المصالح المحمية متعددة وغاية استخدام القوة حمايتها وتبعاً للمرتكز الذي تستند إليه نظرية الدفاع الوقائي فإنها ستكون قابلة للانكماش والتوسع تبعــاً للمتطلبات التي تستجد في عملية تحقيق الأمن القومي.

إن دراسة أبعاد التهديدات ومصادرها وأنواعها ضرورةً لا بد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته، وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدّيّة الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية وتشجيعه.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة الشقحاء (2004)، بعنوان "**الأمن الوطني: تصور شامل**"، وهي دراسة تحليلية إذ انطلق الباحث من فرضية رئيسة مفادها أن حالة الأمن الوطني في الدولة تعتمد على درجة كفاءة مجموعة من المتغيرات المحورية فيها. تلك المتغيرات هي: العقيدة، والقيادة، والسياسة، والاقتصاد، والإعلام، والقوى العسكرية، والإرادة العامة، وأن الأمن قضية ذات أبعاد إنسانية وأخلاقية وحضارية مهمة وهذا ما سعى الباحث لإثباته، ومن أبرز نتائجها:

- الأمن الوطني قضية كبرى، ومسألة وطنية مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها، أو بنخبة من النـــاس ومصالحها، بل بكيان وهوية الأمة بأكملها، لذا يجب العناية بها بصدق وإخلاص وموضوعية.
- التصدي للأمن الوطني دون العناية بالأصول والثوابت التي تتميز بها الهوية الإســلامية هــو هــدر للجهود وسعي لتحصيل المستحيل.
- الخطر الحقيقي على أمن الدولة يكمن في عدم تماسك جبهاتها الداخلية وانسجامها واتفاقها على أصول ومبادئ ومنطلقات مشتركة، ولذا يجب عدم السماح بخروج القوى الفاعلة في المجتمع أياً كانت على الإجماع الوطني.
- يجب الفصل بين المصالح المادية الآنية والعلاقات الدولية التي تتشكل على أساسها وبين المواقــف المصيرية التي تؤثر على كيان الأمة واستقرارها الداخلي.
- يجب المبادرة فوراً لتطوير إصلاحات حقيقية في الجهاز الحكومي التنفيذي حتى يتمكن من القيــام بدوره المركزي في تعزيز الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل.

دراسة الروابدة (2004)، بعنوان "**التربية الاجتماعية وأثرها على الأمن الـوطني الأردنـي**". وهي دراسة تحليلية هدفت إلى توضيح الإطار المفاهيمي لكل من التنمية الاجتماعية والأمن الـوطني، ودراسة واقع التنمية الاجتماعية في الأردن والوقوف على المعوقات الرئيسة التي تواجه هذه التنميـة، وتوصيف العلاقة بين التنمية الاجتماعية والأمن الوطني، ومن أبرز نتائجها:

- التنمية الاجتماعية تؤثر في الأمن الوطني وتتأثر فيه، ولها علاقة تلازمية فكلما ارتفع مستوى التنمية والتطور الاجتماعي كلما زادت نسبة الأمن والاستقرار.
- التنمية الاجتماعية مسؤولية الجميع وليست مسؤولية وزارة مختصة.
- إن نسبة الخلل في توازنات المجتمع الأردني ومعظم الدول العربية (البطالة، الفقر، التفكك الأسري، ... الخ)، تتناسب طردياً مع تغلغل الثقافة الغربية.
- السياسة الأردنية في مجال التنمية الاجتماعية موجهة للتخفيف من الآثار الـسلبية للفقـر والبطالـة وليست لمعالجة أسبابها.
- إن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والحاكمية الجيدة عوامل تؤدي إلى تعزيز قوة الإنتاج وإذكاء روح المواطنة والنهوض المتسارع بكل فئات المجتمع.
- التربية والمعرفة هما عماد التنمية، وتزداد أهميتهما في عصر العولمة الذي يتصارع فيـه التغييـر التكنولوجي بشكل غير مسبوق فالتربية ضرورية للوعي والمحافظة على الأخلاق والقيم.

دراسة الدحيات (2004)، بعنوان "**الإدارة المحلية ودورها في الأمن الوطني الأردني**"، وهـي دراسة تحليلية هدفت للتعرف على دور الإدارة المحلية في الأمن الوطني، وتحديد مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن أبرز نتائجها:

- ضرورة استحداث نظام وظيفي خاص للحكام الإداريين كالسلك الدبلوماسي والسلك القضائي، وأن يتمتع الحكام الإداريون بنوع من الحصانة في مواجهة بعض الأمور الإجرائية لعدم استجوابه أو حجز حريته.
- تهذيب وتطوير الإجراءات والعادات والتقاليد العشائرية لتواكب المتغيرات الحالية المعاصرة.
- ضرورة الحرص الأكبر على الوحدة الوطنية للشعب الأردني.

إعادة النظر في العديد من القوانين والأنظمة لتواكب تطورات العصر، والتي لها علاقة مباشرة مع اختصاصات الحاكم الإداري.

دارسة السرحان (2005)، بعنوان" **أثر العولمة الاقتصادية على الأمن الوطني**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى بيان أثر العولمة الاقتصادية في الأمن الوطني ممثلة بالياتها المختلفة مثل: التخاصية، والشركات متعددة الجنسية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومن أبرز نتائجها:

- إن العالم يسير بشكل متسارع نحو عالمية متكاملة، وقد سار باتجاه إلغاء القيود التنظيمية والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي والأنشطة الاقتصادية.
- أدى التقدم التقني إلى جعل الحدود الدولية مسامية بدرجة كبيرة، حيث تحتفظ الدولة بسيادتها، ولكن تتآكل في ظلها سلطة الحكومات فغدت أقل سيطرة على انتقال الأموال أو المعلومات عبر الحدود.
- يخضع صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية غالباً لنقد شديد على أساس ممارساتهما، ومن هنا تبرز أهمية جعلهما أكثر انفتاحاً وشفافية.

- حقق الاقتصاد الأردني أداءً متميزاً في برامج التصحيح الاقتصادي التي تبناها الأردن، والتي تمثلت في تسجيل الاقتصاد معدلات نمو عالية، واحتواء التضخم، وبناء مستوى مرتفع من الاحتياطيات النقدية.
- يشهد العالم في ظل العولمة اهتماماً بالاقتصاد من قبل السياسيين، وتركيزاً أعلى على العوامل الاقتصادية، حيث تستمر حركة تدويل رأس المال، وبروز عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات.
- ضعف الصناعات في الدول النامية ومنها الأردن أمام صناعات الدول الصناعية لافتقارها إلى الحداثة والتطور والتقانة، وعلى الرغم من ذلك فإن العولمة الاقتصادية منحتها إمكانية تحسين مستوياتها الصناعية في مواجهة الصناعات العالمية ومنافستها.

دراسة أبده (2005)، بعنوان "**واقع المؤسسية في الأردن وأثرها على الأمن الوطني**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى التعرف على واقع المؤسسية في الأردن، واكتشاف الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وإتباع الأسلوب المؤسسي شكلاً ومضموناً في رسم السياسات وفي اتخاذ القرارات الوطنية وصياغتها، ومن أبرز نتائجها:

- القطاع العام مثقلاً بالروتين والبيروقراطية، ويستدعي ذلك إعادة التنظيم من خلال فكر إداري حديث ومتطور، واختيار القيادات الإدارية القادرة على توظيف هذا الفكر.
- تطوير القطاع العام مهمة شاقة، ولكنها ليست مستحيلة فهي متاحة من خلال التخطيط السليم ووضع الآليات العملية والحزم في التنفيذ.

- إن هياكل صنع القرار في الأردن بحاجة لمأسسة وتأطير لتطوير عملية صنع القرار بنهج مؤسسي عبر هذه الهياكل.
- يعود ضعف تطبيق مفهوم العمل الجماعي المؤسسي في الأردن إلى عدم توفر مهارات قيادية على درجة عالية من الممارسة والصبر وعدم توفر خصائص سلوكية معينة في الأفراد مثل الرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية والنزعة الجماعية.
- الفرد في القطاع الحكومي لا يرى نفسه شخصيةً مستقلةً لها كينونتها الخاصة خارج الإطار الأسري أو العشائري الذي نشأ فيه وأصبحت نظرة العشيرة أو الأسرة إليه لا تتعدى كونه وكيلاً لها لدى الدوائر الرسمية.

دراسة الربابعة (2005)، بعنوان "**التحديات الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الأردني**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى دراسة وتحليل التحديات الاجتماعية بشكل عام وبيان أثرها ومخاطرها، وإبراز أهمية الدور الحكومي في معالجتها، ومن أبرز نتائجها:

- قيام دولة إسرائيل أدي إلى تنامي المد القومي والديني إلى أن وصل إلى حد التطرف الذي اجتاح المنطقة والعالم، والأردن جزء منه.
- السياسات الدولية غير المنصفة للقضايا العربية شكلت حافزاً لتنامي الإرهاب الأصولي وقد تأثر الأردن من ذلك لوجود البيئة الملائمة.
- أثرت العلاقات السياسية مع الدول العربية في تراجع النمو الاقتصادي نتيجة لتهجير العمالة الأردنية من دول الخليج عام (1991) والمقاطعة والحصار وجفاف مصادر التمويل وما ترتب عليه من إرباك لخطط التنمية.

- العولمة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسببت في ظهور قيم الفردية والأنانية والانتهازية والكسب السريع والتفرقة والإقليمية والعرقية، وضعف الحس الوطني لدى بعض الفئات.
- تآكل الطبقة الوسطى التي تعد أساس التوازن بالمجتمع نتيجة لعدم توافق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، وقد يؤدي ذلك إلى فوارق اجتماعية قد تنتهي بصراع طبقي.

دراسة الشديفات (2006)، بعنوان "**البطالة في الأردن وانعكاسها على الأمن الوطني**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى بيان مفهوم البطالة، وأنواعها، وحجمها، وأسبابها وتحليلها، وأثر العمالة الوافدة في زيادة نسبتها، والتعرف على الأساليب التي أتبعت من قبل الحكومة للحد من البطالة ومدى نجاحها، وبيان دور المؤسسات المدنية، وصناديق التنمية، ومؤسسات القطاع الخاص، ودور القوات المسلحة في الحد من البطالة، وبيان وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة على الأمن الوطني الأردني، ومن أبرز نتائجها:

- في الأردن بطالة مقنعة متمثلة بتوظيف الأيدي العاملة من قبل القطاع العام بهدف الحل الآني للبطالة، وأن هنالك ما لا يقل عن (30%) هي زيادة في حجم القطاع العام.
- ضرورة التركيز على التعليم المهني في المدارس وتوجيه الطلاب في مراحل مبكرة إلى أهمية التعليم المهني، ورفع معدلات القبول في التعليم الأكاديمي لإلزام الطلاب نحو التعليم المهني.
- ضرورة بناء قاعدة بيانات حقيقية تبين فرص العمل المتاحة في السوق الأردني، والأسواق الخارجية، وحجم العمالة الوافدة، ونشر هذه الإحصائية بحيث يتمكن الجميع من الإطلاع عليها وتحقيق تكافؤ الفرص.

- ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد للتخلص من الترهل الإداري والمحسوبية، والبيروقراطية التي ما تزال قائمة في بعض مؤسسات الدولة.
- تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة، وذلك بالاستمرار بتطبيق سياسة إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة والتي تعتبر أحد أسباب البطالة.

دراسة أندرو تيريل (2008) بعنوان الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط، معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية، حصر الكاتب دراسته في السياسة الأمريكية المقترحة تجاه الأردن في ظل التطورات الجارية في العراق وفلسطين ، إلا انه يعبر بشكل أو بآخر عن منهج وآلية تفكير الإدارة الأمريكية تجاه الدول العربية كافة. ويمكن تقسيم مفردات الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يتناول: الشؤون السياسية الداخلية الأردنية ، والمحور الثاني يتفحص علاقات الأردن مع القوى الإقليمية في المنطقة (العراق ، إيران ، إسرائيل) إضافة إلى دور الأردن في استقرار العراق وعملية السلام ، أما المحور الأخير فيتناول واقع العلاقات الأردنية الأمريكية ومستقبلها . يبدأ الكاتب دراسته في المحور الأول بعرض موجز عن نشأة الكيان السياسي الأردني وطبيعة النظام الملكي وتطورات الوضع السياسي الأردني حتى الوقت الحالي ، كما يعرض للدور الذي تمارسه محددات الجغرافيا السياسية (الجغرافيا والحدود والموارد الطبيعية والبشرية ..الخ) على دور الأردن السياسي في المنطقة والواقع العربي. تطرقت الدراسة بإسهاب للعلاقة المتوترة بين الأردن وإيران ، حيث يرى الكاتب أن جلالة الملك عبد الله الثاني حذّر أكثر من مرة من خطر "الهلال الشيعي" على أمن المنطقة العربية ومستقبل العراق ويصل تيريل إلى أنّ "مملكة هاشمية مزدهرة ومستقرة في الأردن تبقى بوضوح وبقوة من المصالح القومية الأميركية" ، وأن العلاقات بين الطرفين على المستوى الأمني والإستراتيجي

ستبقى مستقبلاً علاقات تحالفية تخدم مصالح الدولتين .توصلت دراسة تيريل أنّ الأردن يحتـــل موقعـــاً استراتيجياً مهماً في معادلة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومستقبله ، وأنّ هذه الأهميـــة تعززت خلال السنوات الأخيرة في ظل التعاون العسكري والأمني بين الدولتين. وأنّ أولويـــة مـــصالح الولايات المتحدة وتواجدها في العراق حالياً تؤجل الإجابة على إشكالية الإصلاح السياسي في الأردن ، سيما وأن الهرولة في طريق الديمقراطية ستصطدم بصورة أو بأخرى بالمصالح الأمريكية في المنطقة .

دراسة رعد فواز الزبن (2011) بعنوان تحديات الأمن الوطني الأردني، دار الجليل، عمـــان. يعرض الكتاب بالقراءة والتحليل موضوعاته الموزعة على ثمانية فصول لمفاهيم الأمن الوطني الأردني ومرتكزاته وتحدياته إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة في دعم الأمـــن الـــوطني. يـــشير المؤلف في الكتاب إلى إن الدولة الأردنية سعت في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية إلى تامين الأمن والاستقرار الداخلي من اجل الاستمرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر الحديث مبينا إن الدراسات والتجارب المحلية والدولية أشارت إلى الدور الفاعـــل الـــذي يميـــز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات. ويوضح الكتاب بعضا من التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني . ويتناول الكتاب مفهوم الأمن الوطني في الآونة الأخيرة حين اخذ يشمل إطارا واسعا من التحديات مثل: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الغذائية، الصحية، التعليميـــة، الفكرية، والثقافية، وبالتالي بات من المطلوب من أية دولة العمل على تنويع الوسائل التـــي تـــستخدمها للمحافظة على كيانها بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق حماية الوطن واستقلال الإرادة وضـــمان أمـــن الشعب وحريته وسيادته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق آمنـــه المـــادي والشخـــصي

وانعكاس ذلك على استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، والتي تعد من سمات الأمـــن الوطني الأردني في تعزيز عوامل قوته الذاتية .

يؤكد الباحث إن من بين مميزات الأردن وقوته واستقراره , السياسة الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني ومبادراته التي عملت على تقديم انجازات ملموسة على ارض الواقع. ويعد المؤلف أنّ الأردن يؤمن بأنه جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلبا أو إيجابا ما يعزز صموده ومنعتـــه ، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية آمنه واستقراره من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي والذي يعتبر العنصر الأساسي في تعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته ، والإسهام في تمتـــين وحدة مكونات الشعب الأردني وحماية آمنه الوطني من خلال التعاون بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقيـــة للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات .

الدراسات الاجنبية:

دراســـة فلينـــت (1995)، Flynt، بعنـــوان:" **Red, grizzled and blue: national security approach to national security policy to counter sudden threats that target critical infrastructure** " " **أحمر، أشهب و أزرق: مقاربة الأمن الوطني لسياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى وضع إطار جديد يناسب التغيرات الأساسية في البيئة الأمنية خاصـــة التهديـــدات المتعـــددة الموجهة ضد البنية التحتية الحيوية وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز نتائجها:

– سياسات الأمن الوطني الأمريكي صممت لمواجهة التهديدات الطارئة المتعددة والتي اعتمدت مؤخراً على إطار نظري غير ملائم.

- وجهة النظر العالمية ليست موحدة وغير مناسبة لتكوين سياسة أمن وطني فاعلة لمواجهة التهديـدات الناشئة.
- من المناسب مواجهة حرب العصابات التي ترتدي ثوب التهديد النووي الاستراتيجي.
- الحاجة لإجراء تحول أساسي في سياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة، ولن يتحقق هـذا التحول ما لم يتم تغيير المنظور القديم.

دراسة ويبر (1998) Weber، بعنوان: " Completion of the security situation: military relations - are caused by civil conflicts World" "إنجاز حالة الأمن: العلاقات العسكرية-المدنية هي سبب النزاعات العالميـة"، ومن أبرز نتائجها أهمية العلاقات العسكرية المدنيـة لبناء الدولة، ولجوء بعض القادة لإفتعال أحداث خارجية يحققوا من خلالها أهدافهم الحيوية.

دراسة الدويري (2002)، Dwairi، بعنـوان:" **Regional security in the Middle East and the Jordanian role in it** " " **الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط و الدور الأردني فيه** "، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى إيجاد وتطوير نظام أمني إقليمي تشترك فيه دول الإقليم في الميـادين السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، لضمان الأمن والسلام الشامل والعادل والدائم، ومن أبرز نتائجها:

- الهدف النهائي لأي نظام إقليمي هو إزالة التهديد العسكري والسياسي وتكون الأولويـة للاسـتقرار السياسي، وضبط التسلح وبناء الثقة.

- إن بناء الأمن والتعاون في الشرق الأوسط سيمكن المشاركين الإقليميين وغير الإقليميين من بحث كافة الأمور العسكرية وغير العسكرية مثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والطاقة والبيئة والسكان وحقوق الإنسان.
- الوعي الأردني التام لمشكلة الشرق الأوسط باعتبار أن الصراع لا يعود فقط إلى أسباب تاريخية وجغرافية ودينية وثقافية ولكنها تنبع أيضاً من رؤية المشاركين سواء من داخل الإقليم أو خارجه إلى مفهوم الشرق الأوسط.
- ترتكز الرؤية الأردنية على تغيير الثقافة السائدة من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلم من خلال التعليم وبناء الثقة.
- تتلخص الرؤية الأردنية في أن أهداف النظام الأمني يجب أن تتضمن الاستقرار، وتطوير الاقتصاد والتعاون والتوحد بين دول الإقليم، وتقليل فرص الحرب ومخاطره وتقليل احتمالية الهجومات المفاجئة وضبط التسلح والإنفاق العسكري وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان.

دراسة بلجن (2005) Bilgin، بعنوان:" Turkish changing discourse of security: the challenges of globalization " "تغير الخطاب الأمني التركي: تحديات العولمة"، ومن أبرز نتائجها اضطلاع الجيش التركي في تشكيل المنهج السياسي وتحديد تعريف الأمن الوطني، وضعف اهتمام معاهد المجتمع المدني بقضايا الأمن الوطني.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة في الفترة التي تتناولها من حيث أن المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني مما يزيد من أهمية دراسة وتحليل العوامل والمتغيـرات المؤثرة على الأمن الوطني، في حين أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت علـى بعـد اقتـصادي أو سياسي أو اجتماعي عكس الدراسة الحالية والتي ستحاول تغطية موضوع الدراسة بشكل أكثر شمولية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة، للتثبيت من صحة الافتراض الذي انطلقت منه، منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من الدراسة والمتعلق بتحديد التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، أما المـنهج التـاريخي فـسيتم استخدامه لعرض أهم الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما ستعتمد الدراسة أيـضاً مـنهج التحليل النظمي. فالأمن يتأثر بجملة عوامل داخلية وخارجية تمثل حافز خارجي أو مـدخلات (Input) وتقوم الأجهزة المعنية بدراسة هذه العوامل وجمع المعلومات عنها وتحليلها وتصنيفها. وكل هذه العملية تسمى (وفق منهج التحليل النظمي) بـ (Process) وبعد أن تتم هذه العملية ترسم سياسات وتوضـع برامج وخطط لمعالجة تلك التحديات والتهديدات الخارجية. وهـذه العمليـة تـسمى بـ (Output) المخرجات.

وهذا المنهج التحليلي يقودنا إلى منهج آخر وهو منهج اتخاذ القرار. فالحافز الخـارجي يـدفع بالرئيس أو القائد أو الزعيم السياسي إلى إدراكه ومن ثم التعامل معه ليتخذ بعد ذلك قرار بشأنه.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لمعنى الأمن الوطني ومفهومه والأمن الوطني الأردني

تضمن مفهوم الأمن الوطني أمن المواطن وممتلكاته وتاريخه وتراثه ومعتقداته وحرياته الأساسية، كما أنه يتضمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها وحدودها السياسية ، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك ، الحرية النسبية للقرار الوطني، واستقرار الدولة الأمني والاجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها. كما أن أعلى درجات الأمن الوطني لا تتحقق إلا من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي الحاجة إلى قدرة دفاعية كافية للدولة لردع التهديدات الإستراتيجية الداخلية والخارجية، وحاجة المواطن للأمن والاستقرار الداخليين وحاجة المجتمع للنمو والتنمية الشاملة، وإن الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيقود حتماً إلى ضرر يلحق بأمن الدولة، والأمن الوطني الحقيقي يكمن في توازن هذه العناصر.

المبحث الأول : في معنى ومفهوم الأمن الوطني ومفهومه:

إن "الأمن" ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. (لوتاه، 1991: 12)

وبهذا يرى (باري بوزان) أن مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة ويشتمل تعريفه على ثلاثة أمور وهي، السياق السياسي للمفهوم ، وأبعاده المختلفة ، والغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. (Buzan, 1991: 31)

ومن السمات التي يتسم بها مفهوم "الأمن" هي عدم الثبات والتغيّر وبذك تبعاً لظروف الزمان والمكان، بناء على اعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" ديناميكي ومتحرك ومتطور يتغيّر بتغير الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

برز مفهوم الأمن الوطني في العلوم السياسية حديثاً ويعود استخدامه إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل إيجاد حالة التوازن بين تحقيق الأمن وتلافي الحرب. ولعل أول من استخدم هذا المفهوم هي الولايات المتحدة الأمريكية عندما أنشأت مجلس الأمن القومي وأفردت له عدة نظريات واستراتيجيات. يعني الأمن الوطني: حالة الاستقرار النسبي التي يفترض أن يرافقها مستويات مقبولة من التطور والتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في ظل حماية الدولة. ومن خلال تعريف مفهوم الأمن الوطني نستخلص ما يلي: تعدت الدول مفهوم الأمن التقليدي بالمحافظة وضبط قواعد المجتمع الأمنية ومن منع وقوع الجرائم والسرقات كافة وغيرها إلى مفهوم شمولي حديث للأمن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسيـــة وغيرها. وربطت الدول هذه الأبعاد الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والنفسية بعناصر الأمن ليكون المجتمع آمناً لتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لمواطني هذه الدول(2013، www.jdf.gov.jo).

وإذا كان ما تقدمنا به يعالج مفهوم الأمن الذي يختص بدولة واحدة، فهناك مفهوم مشتق منه يتعرض للأمن الذي يهم مجموعة دول يجمعها إقليم محدد، وهذا يُعنى بالأمن الإقليمي. إن مفهوم الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد. إذ عده بعضهم " خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبنّي سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"(أبو طالب، 1998: 495). وكذلك ثمة من يراه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"(أبو طالب، 1998: 495). ووفقاً لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

وإذا كان مفهوم الأمن يعني غياب عنصر التهديد، أو على الأقل التقليل من خطورته، فإن العلاقة بين المفهومين (الأمن_ التهديد) علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو

التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البُعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي (فرج الله، 1998: 79). حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البُعدين (الداخلي والخارجي) علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي أو تكون محفزاً لها. وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقّدة لهذا الموضوع.

وإذا كان التهديد من الناحيتين المفاهيمية والإجرائية وثيق الصلة بموضوع الأمن، ويلعب دوراً تقريرياً في وجوده أو غيابه، فإننا يمكن أن نعرفه: باعتباره يجسد تلك الحالة من التحدي الواضح التي تتعرض فيها مصالح الدولة والمجتمع إلى الخطر. أو أنه يؤشر بلوغ المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر(عبد الحليم، 1992: 28-29). فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي – الجماعي – القومي – الإقليمي)، مروراً بمصادر التهديد

(داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى الإجراءات العسكرية أو الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، لأختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي – الأمن الجماعي – الأمن المشترك ...الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيّرة.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فقد أدت تلك التحولات إلى تحوّلات مماثلة لمصادر التهديد مع بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدّى إلى تعدد الرؤى حول أساليب تحقيق الأمن ووسائلها واستراتيجياتها. وفي ضوء تلك التحوّلات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني)(هاغلين وسكونز، 2004: 446).

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي "التهديدات" و "التحديات"، فالتحديات هي "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجر

عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"(السويدي، 1999: 37). وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدّي مستوى التحدّي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتاً زمنياً أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد. والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدةً تدخل في نطاق الأمن الناعم. أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، بمعنى أن الفرق بين الاثنين يكمن في أن التحدي يمثل في إحدى صوره حالة مدركة ولكنها غير ملموسة، حالة استثارة واستفزاز، في حين أن التهديد يكون مباشر أو غير مباشر باستخدام أدوات العنف المنظم أو القوة النظامية (القوة العسكرية) أو بالقيام بأي عمل ينطوي على العنف وإلحاق الضرر بالطرف الآخر، ويكون تأثيره تأثيراً مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه ، فضلاً عن ما تقدم، يرتب على المدى المتوسط أو البعيد أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، إذ يمكن أن تتخذ التهديدات أنواع عدة: أولها التهديدات "الفعلية"، وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل وبالضد منها أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيها التهديدات "المحتملة"، وهي تتمثل بوجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للخطر دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع أو لأي غرض آخر؛ وثالثها التهديدات "الكامنة"، وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح؛ وأخيراً التهديدات "المتصورة"، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. ووفقاً لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو

صور التهديدات، فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من أنواع تلك التهديدات، وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها تباعاً لجداول زمنية معيّنة.

إن دراسة أبعاد التهديدات ومصادرها وأنواعها تساعد على تحديد صيغة العمل الإستراتيجي الأردني وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية للتعامل معها ، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته؛ وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدّيّة الاستجابة أو مستوى الإجماع؛ أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز التكامل وتشجيعه مواجهة التهديدات الخارجية، وتتمثل قوة أي دولة في مجموعة من العناصر تشمل البعد الجغرافي والبعد الاقتصادي والقوة العسكرية، والبعد البشري أو الاجتماعي والبعد المعنوي أو النفسي وتعد هذه الأبعاد جميعها مدخلات للعملية السياسية أو السلوك السياسي للدولة وهي عملية نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ، وهي في مجموعها عوامل تؤثر على الأمن الوطني لأي دولة، وكذلك هنالك عوامل أكثر تأثيراً في الأمن الوطني تتمثل بالعوامل الخارجية سواء المرتبطة بالبيئة الإقليمية أو الدولية .

المبحث الثاني: في معنى الأمن الوطني الأردني ومفهومه

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في قلب الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توترات وصراعات مستمرة منذ عقود وبعضها مستمرة حتى الآن، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وعملية السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والأوضاع في العراق. التي فرضت على الأردن جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنه الوطني ويصعب في كثير من الأحيان التكهن بنتائجها أو تجنب آثارها السلبية بالنسبة لدولة محدودة الموارد والإمكانيات، وتحيط بها قوى إقليمية قوية نسبياً مثل العراق، سوريا، المملكة العربية السعودية، إسرائيل. ولأن الأمن الوطني يجسد قيمة جوهرية تحتل المكانة الأولى ضمن سلم الأولويات لدى صانع القرار المتمثل بالملك عبد الله الثاني، ونظراً لأهمية المصالح الحيوية (التنمية البشرية، تطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية) التي يهدف الأمن إلى حمايتها من أجل الاستقرار الداخلي والخارجي، تتطلب في مجموعها من صاحب القرار السياسي استجابة حاسمة للتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة التي من شانها أن تعمل قدر الإمكان على توسيع نطاق خياراته السياسية والإستراتيجية بما يحقق المصالح العليا للدولة وعدم تعرض أمنها للأخطار الداخلية والخارجية.

وقد كان للدولة الأردنية دائماً عصبيتها الوطنية التي تفخر حركتها الوطنية الاجتماعية ونظامها السياسي. وقد قامت هذه الوطنية مع المشروع القومي العربي، الأمر الذي خلق حالة يمكن تسميتها بـ العُصاب السياسي الذي كانت تغذية مشكلة المزاوجة الصعبة بين المشروع الوطني المحلي وبين المشروع القومي العربي الذي عملت على تأجيجه حركة التحرر العربية وخطاب المدّ القومي المتصاعد وكذلك القضية الفلسطينية. وفي أغلب الأوقات، التي مرّت بها الدولة الأردنية، طغى الاهتمام بالشأن

القومي على الشأن الوطني الأمر الذي جعل ثقافة الأمن لدى الأردنيين مرتبطة أساساً بالبعـد العربـي وبالحلم الوحدوي العربي أكثر من ارتباطه بمفهوم الأمن الوطني الضيق. عند تلاشي فتـرة الخطـاب الوحدوي تعززت قيم الدولة القطرية في كل أنحاء العالم العربي وأصبحت كل دولـة عربيـة تنـتهج سياسات خاصة بها على صعيد الأمن الوطني، على أساس أن هذا الأمن مرتبط بكيان (الدولـة)، وأن لكل دوله أمنها الخاص الذي تسعى إلى تحقيقه وحمايته. ففي إطار تعدد الدول العربية واختلاف نظمها السياسية والاجتماعية وارتباطاتها الإقليمية والدولية أصبح السؤال يدور حول حقيقة أن لكل دولة عربية أمنها الذي تقرر ويفرض قرارها السياسي وتوجهاتها العامة. ومع ذلك فمع حقيقـة وجـود المـشاعر القومية لدى أبناء العالم العربي الذي بقوا متمسكين لفكرة الهوية العربية الواحدة والمصير الواحد إلـى جانب تبلور حقيقة الدولة الوطنية القطرية وتكريسها فقد تعايشت ثقافتان متلازمتان حول فكرة الأمن في الوطن العربي:

الأولى: ثقافة تنطلق من نظرية قطرية وطنية تركز على فكرة أمن كل دولة عربية فـي إطـار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها وعلاقتها الدولية والسياسية القائمة.

الثانية: ثقافة تؤكد على الفكرة القومية، وتنطلق من ضرورة التركيز على مفهوم الأمن العربـي الشامل، متجاهلة وجود الدولة العربية في وضعها الراهن، بما فيها من حكومات وأنظمة سياسية متباينة في أولوياتها وارتباطاتها العالمية.

وعلى الرغم من التحولات الدولية المتسارعة، ابتداءً من انهيار المعسكر الاشتراكي، وتـسارع وتيرة العولمة الشاملة التي تفرض نفسها على الدول والشعوب كافة وإنشاء الخطابات الفكريـة التـي تبشر بضعف فكرة الدولة القومية أو تلاشيها في إطار النظرية الكلاسيكية لهذه الدولة كما تحددها أدبيات

الفكر السياسي الغربي على وجه الخصوص، على الرغم من كل هذا فإن ثقافة الأمن القومي في العالم العربي ما تزال تلقى رواجاً لدى النخب الثقافية والسياسية على حد سواء. فالأحداث التي تجري في المنطقة العربية اليوم تعزز نظرية الأمن القومي الشامل للعالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النخب السياسية الحاكمة في الدول الوطنية العربية تصب جلّ سياساتها باتجاه التركيز على الأمن الوطني لكل دولة على حد ة مع المحافظة على حدّ أدنى من التعاون العربي المشترك في قضايا الأمن والاقتصاد والصراع العربي الإسرائيلي.

إن الأمن الوطني الأردني كان طوال عهد الدولة مشروطاً إلى حد بعيد بكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية ومن النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والديمغرافية كافة، إذ أن جميع هذه المتغيرات كانت تحيط بعقل صانع القرار السياسي الأردني.

ويوضح الأمير الحسن بن طلال أهم أهداف الأمن القومي العربي من خلال خطابه حول "تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم" مؤكدا أن هذه الأهداف من شأنها تحقيق المشروع القومي الحضاري المتكامل، وهي: (الأمير حسن بن طلال، 1986)

أولاً: الوحدة في مجابهة التجزئة.

ثانياً: الاستقلال في مجابهة الهيمنة الخارجية.

ثالثاً: التنمية في مواجهة التخلف.

رابعاً: العدالة في مجابهة الاستغلال.

خامساً: الديمقراطية في مجابهة الاستبداد.

سادساً: التجدد الحضاري الأصيل في مجابهة المسخ الثقافي في الخارج والجمود الذاتي من الداخل.

وفي حالة "الأردن" يتضح أن المرتكزات والأهداف تقوم على تعزيز الجبهة الداخلية في الأردن وتحصينها واستقلالية إرادته وتوفير الضمانات الضرورية للمشروع الحضاري المتكامل. ويحتل الأردن الموقع الجغرافي والسياسي الأكثر تهديدا في المنطقة وذلك بسبب حدوده الطويلة في مواجهة الأخطار الصهيونية المتوقعة بين الحين والآخر، مما يفرض عليه التزاما وطنيا وقوميا بحشد الطاقات والإمكانات للمحافظة على الأمن الوطني والأمن القومي العربي: وذلك أن صمود الأردن هو صمود للأمة العربية، ويفسر ذلك أن العديد من الدول العربية تدعم صمود الأردن في الإطار القومي وتلتزم في أهمية المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق شروط الاستقرار العام داخل الأردن وعلى الحدود المتاخمة له مع الدول الأخرى.

إن الأمن بمفهومه الشامل لا يقتصر على جانب دون سواه وعندما نقول الأمن الوطني الشامل يعني ذلك الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، والتقني، والمعلوماتي، وكل شيء يهم الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والعالم أجمع على حد سواء. ويشمل الأمن أبعاداً ومفاهيم منها الأمن القاسي أو الصلب وهو الأمن المدجج بالسلاح، والأمن الناعم وهو الأمن الذي يهتم ويتصل بتأمين متطلبات الشعوب وحاجاتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ودواء وتعليم وغيرها والدارج الآن الأمن بمفهوم الشامل. (المصاورة، 2006: 25)

أما مفهوم الأمن الوطني الأردني فينطلق من أبعاد ثلاثة تتدرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق وترسيخ بيئة آمنة ومستقرة محلياً ثم الأمن الإقليمي على مستوى المنطقة التي تعيش فيها ثم الأمن الجماعي (العالمي بمفهومه الشامل) وأن هذا الفهم يتداخل مؤكداً على أن الاستقرار في العالم

أو في الإقليم الذي نعيش فيه حتماً سينعكس على الأمن والاستقرار في الأردن وخير مثال على ذلك ما يجري غرباً وشرقاً على الأمن الأردني، لذلك نؤمن أن الأمن حق للمجتمع دون استثناء بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة وأنه حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع والخير للجميع. (المصاورة، 2006: 25)

كما يدور مفهوم الأمن الوطني الأردني حول سلامة الدولة الأردنية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي، ويهدف الأمن الوطني الأردني إلى: الحرص على شرعية النظام واستمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان شبكة علاقات دولية تضمن المساعدات الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي(المشاقبة، 2002: 288-289).

الأمن الوطني الأردني هو التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع الأردني وهو ديناميكي متحرك يتفاعل ضمن البيئة الدولية والإقليمية والمحلية ويتضمن سيادة الدولة الأردنية وسلامة أراضيها وممتلكاتها وحدودها السياسية وحرية القرار السياسي والاستقرار الأمني والاجتماعي من خلال إيجاد بيئة أمنيّة وطنية متينة ومتطورة لمواجهة كافة التحديات التي تحيط بالأردن وتحقق الأمن الوطني الأردني من ثلاثة أبعاد هي الأمن المحلي الساعي لخلق بيئة آمنة ومستقرة محليا وإقليميا ثم الأمن الجماعي العالمي بمفهومة الشامل وهذا المفهوم يتأثر سلباً أو إيجاباً بمستوى الاستقرار عالميا وإقليميا مما ينعكس على الامن والاستقرار في الأردن وهو حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع.

المبحث الثالث: خصائص الأمن الوطني الأردني ومقوماته

إن الأمن الوطني الأردني كان طوال عهد الدولة مشروطاً إلى حد بعيد بكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية ومن النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والديمغرافية كافة، إذ أن جميع هذه المتغيرات كانت تحيط بعقل صانع القرار السياسي الأردني. وفي حالة "الأردن" يتضح أن المرتكزات والأهداف تقوم على تعزيز وتحصين الجبهة الداخلية في الأردن وتحصينه واستقلالية إرادته وتوفير الضمانات الضرورية للمشروع الحضاري المتكامل. ويحتل الأردن الموقع الجغرافي والسياسي الأكثر تهديدا في المنطقة، وذلك بسبب حدوده الطويلة في مواجهة الأخطار الصهيونية المتوقعة بين الحين والآخر، مما يفرض عليه التزاما وطنيا وقوميا بحشد الطاقات والإمكانات للمحافظة على الأمن الوطني والأمن القومي العربي، وذلك ان صمود الأردن هو صمود للأمة العربية، ويفسر ذلك أن العديد من الدول العربية تدعم صمود الأردن في الإطار القومي، وتلتزم في أهمية المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق شروط الاستقرار العام داخل الأردن وعلى الحدود المتاخمة له مع الدول الأخرى.

خصائص الأمن الوطني الأردني:

يتشكل الأمن الوطني الأردني من جملة خصائص أسهمت في تحديد ملامحه، ومن هذه الخصائص ما يتعلق بالوضع الجغرافي، ومنها ما له علاقة بالوضع الاقتصادي، والآخر يرتبط بالوضع الاجتماعي، وعلى هذا سنحاول أن نبيّن تأثير هذه العوامل في الأمن الوطني الأردني:

أ- الخاصية الجغرافية:

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب شرق قارة آسيا، ضمن وحدة جغرافية تسمّى بلاد الشام. وبموقع إستراتيجي متميز مكنها من التحكم بطرق المواصلات القديمة التي كانت تربط ما بين مصر وسوريا من جهة وبالجزيرة العربية وبلاد الرافدين من جهة أخرى.

ويحد الأردن من الشرق الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ومن الغرب الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الغرب الضفة الغربية المحتلة (فلسطين) وإسرائيل، ومن الشمال سوريا. (محافظة، 2010: 13)

إن الأردن، وبموقعة الجغرافي، كان على الدوام محوراً للحركة التي نبضت بها المنطقة في السلم والحرب. كما كان له حضوره التاريخي في الوصل بين الثقافات الضاربة في عمق التاريخ كثقافة بلاد ما بين النهرين وثقافة وادي النيل ويمثل الأردن بوابة الدخول إلى الشام حيث كانت تمر من خلاله رحلة الصيف القادمة من الحجاز، والناظر إلى الأردن يجد الملامح لنشوء حضارات في بقاعه المختلفة ازدهرت على هيئة ممالك قوامها جماعات عربية خالصة امتدت من العصر الحديدي الآكدة (1200-330) قبل الميلاد حيث استخدم الحديد بشكل واسع في صناعة الأدوات والأسلحة على الرغم من استخدام البرونز، وأبرز ما يميز هذا العصر أن المنطقة الواقعة شرقي الأردن قسمت إلى أربعة ممالك هي مملكة أدوم في الجنوب (معان) وعاصمتها (بصيرا) ومملكة مؤاب (الكرك) وتناوبت عاصمتها كل من ذيبان والربة، مملكة العموريون إلى الشمال من الموجب وعاصمتها حسبان، مملكة عمون وعاصمتها عمان التي نهضت حوالي الألف الأول ق.م(Jones, 1986,. 304-305) مما أدى لعودة النشاط التجاري لشريان المواصلات الرئيسي المعروف بالطريق الملكي(الموسوي، 1985م، 222).

وقد أدى موقع الأردن إلى التأثير سلباً وإيجاباً في سياساته الخارجية، من حيث الانخراط في مشكلات فرضها هذا الموقع وأهمها: (محافظة، 2006: 219)

1. الارتباط الجغرافي والتاريخي بفلسطين، إذ جعل القضية الفلسطينية أحد أهم قضايا السياسة الخارجية الأردنية. لقد تداخلت ملابسات القضية الفلسطينية مع تفاصيل السياسة الخارجية الأردنية منذ نشوء الإمارة في شرق الأردن، ثم تقسيم فلسطين. وتمكن الجيش الأردني من الحفاظ على أجزاء من القدس في حرب (1948)، ثم الوحدة بين ضفتي نهر الأردن عام (1950)، إلى حرب (1967)، وحرب (1973) التي شارك فيها الجيش الأردني على الجبهة السورية، ثم انعكاسات الانتفاضات الفلسطينية في الأرض المحتلة على المجتمع والاقتصاد والسلوك السياسي الداخلي والخارجي للأردن.
2. قرب الأردن من منابع النفط، جعله مجاوراً لمناطق التنافس الدولي على مصادر الطاقة، حيث أن الأردن يقع على حدود الدول الخليجية وبتالي جعل هذا الأردن في صلب المتغيرات والتهديدات الإقليمية .

ويمكن القول بأن القضية الفلسطينية أخذت الحيز الأكبر من النشاط السياسي الأردني، ولا شك أن التجاور الجغرافي والتداخل التاريخي والسكاني كان من العوامل المركزية في ذلك.

وعليه، فإن موقع الأردن الحساس والمركزي، لم يكن متأتياً بسبب القضية الفلسطينية وما ترتب على ذلك وجود عدو محتل قوي على حدوده الغربية، وجَر على ذلك من ويلات وحروب، إنما أيضاً بسبب من حالة الشد والتنافس طلباً للزعامة بين مصر والعراق من ناحية، والعراق وسوريا من ناحية

أخرى، ومثل هذه المؤثرات فإن لها الأثر الواضح لأن ينتهج الأردن سياسة متوازنة لا يقف فيها مع طرف ضد آخر طلباً للاستقرار ومنعاً لتهديد مستقبله ونظامه. (الحضرمي والعدوان، 2003: 33).

فالأردن دولة قارية وهو وإن أطل بنافذة بحرية على خليج العقبة إلا أنها صغيرة، من حيث أن مساحة الجبهة المائية (1:_4500كم) (بحيرى، 1991: 20)، ومع ذلك فقد عمل الأردن على الاستفادة منه وقد اتضحت أهمية الأردن الاستراتيجية البحرية إبان الحرب العالمية الأولى إذ تجمعت القوات البريطانية في العقبة للانطلاق باتجاه فلسطين وسوريا أثناء الحرب(انطونيوس، 1992: 324)وخلال الحرب العالمية الثانية حيث أنشأت بريطانية رصيفاً بحرياً ما تزال تشكل المؤن والمعدات في العقبة مكونة بذلك نواة لخليج العقبة، الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للأردن لذلك عملت على توسيعه وتحديثه خاصة بعد أن تطورت عمليات التعدين وصناعة الفوسفات وقد ازداد الاعتماد عليه بدلاً من الموانئ السورية واللبنانية(القيسي، 1986: 67-68) وذلك بعد ضياع الواجهة الطبيعية لفلسطين حيث كان شرق الأردن من قبل يستخدم موانئ يافا وحيفا دون حواجز أو رسوم.

وقد تطور خليج العقبة بسرعة خلال العقدين الماضيين باعثاً ماضيه ومؤكداً ثبات موقعه، فضلاً عن أنه النافذة الوحيدة على المياه المفتوحة فإن دوره في تجارة الترانزيت للعراق وشمال السعودية في تزايد مستمر، وعندما تعطلت الملاحة بقناة السويس بعد حرب أكتوبر (1986/10) أصبحت العقبة همزة الوصل بين كل من العراق وسورية ولبنان وبين مصر وشمال إفريقيا (بحيرى، 1991: 17).

وحين وقفت سوريا إلى جانب إيران في حربها ضد العراق وأغلقت موانئها أمام تصدير النفط العراقي فإن هذا الإجراء لم يؤثر على قوة العراق الذي وجد في أرض عربية أخرى منافذ له ومنها خليج العقبة (الهيتي 1986: 26). وتدفقت كميات ضخمة من البضائع عبره وتمت الاستفادة من أجور

الترانزيت واستثمارها في توسيع الميناء وتطويره على مرحلتين الأولى إنشاء (150م) من الرصيف للميناء مع أذرع رافعة سنة (1983م) والثانية تعميق المرسى إلى (540م) سنة 1984م(القيسي، 1986: 71).

ويتمتع خليج العقبة بموقع جيوبولتيكي يضفي عليه نوعاً من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية فهو بمثابة جسر يربط كل من السعودية بساحل طوله (150.4) كم والأردن 8كم، وجمهورية مصر العربية 200كم (جرجس، 1979: 28) واتجهت محاولات اليهود الأولى للوصول إلى البحر الأحمر نحو ميناء العقبة الأردني الذي كان الميناء الوحيد على رأس خليج العقبة غير أن وقوف السلطات الأردنية في وجه المحاولات تلك ودعم إنجلترا للأردن أفشل تلك المحاولات فاضطر الصهاينة إلى الاتجاه نحو قرية مصرية ساحلية مهجورة على بعد خمسة أميال من العقبة تدعى (أم رشرش) واحتلوها في (10 آذار 1949م) وأقاموا فيها ميناء (إيلات) ليكون إيذاناً بانفتاحهم على عالم البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يوفر ذلك لهم من ميزات سياسية واقتصادية وعسكرية (جرادات، 1986: 316).

وبعد احتلالهم (اليهود) لأم رشرش اتفقت السلطات المصرية والسعودية على أن تتولى القوات المصرية مهمة المرابطة والسيطرة على مضائق (تيران) (وشرم الشيخ) في مدخل خليج العقبة وقام المصريون بإغلاق تلك المضائق في وجه الملاحة الإسرائيلية ومارسوا حق التفتيش على السفن العابرة للخليج وتجاهلوا القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة بالسماح للسفن الإسرائيلية بحرية الملاحة ولذلك أنجز الصهاينة (إيلات) وأعلنوها ميناؤهم على البحر الأحمر في سنة (1952) بعد أن تم تجهيزها بصورة أولية (الزبيدي، 1978: 33).

ويظل خليج العقبة على البحر الأحمر الميناء الهام جداً إستراتيجيا سواء لقربه من حقول النفط العربية أو من مصادر المواد الخام الأولية الإفريقية.

ووجود مضائق (تيران وشرم الشيخ) قبالة سواحل خليج العقبة أعطته أهمية قصوى لأن السيطرة على هذه الممرات يستتبع حتماً السيطرة على حركة المرور في خليج العقبة وبرزت تلك الأهمية من خلال الصراع العربي الإسرائيلي (جرادات، 1986: 26).

وزاد من أهمية خليج العقبة الذي تحول إلى الثغر الباسم في الأردن التعديلات التي جرت في عام (1965) حين أعطت السعودية في عهد المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز (12) كم للجبهة المائية الأردنية على خليج العقبة (وعوضت الأردن عنها السعودية بأراضٍ أردنية داخلية في منطقة وادي السرحان) مما أدى إلى ازدهاره وانتعاش حركة الملاحة خاصة بعد قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة العربية في الخليج العربي (خلال الحرب التي دارت مع العراق 1981 – 1988م) فكان خليج العقبة هو الطريق المناظر والآمن لدول الخليج العربي، ومثل الأردن بموقعه حاجزاً أمام الأطماع الصهيونية بثروات العرب.

ب- الخاصية الاقتصادية:

اتسم الاقتصاد الأردني دوماً بخاصية الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة التي تتأثر بمحيطها الإقليمي وإطارها الدولي لاعتمادها دوماً على ما تتلقاه من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية من الطرفين. وقد اتضح وبشكل جلي حتى نهاية القرن الماضي بأن الاقتصاد الأردني كان مرآة لإطاره الإقليمي، فكان يشهد مراحل تنموية تتماثل بشكل كبير مع ذلك الاطار، حتى أنه وسم في مرحلة طفرة النفط الأولى عام (1973) بأنه الاقتصاد النفطي الوحيد الذي لا ينتج نفطاً، تأثراً بما شهده الاقتصاد

الأردني من طفرة كبيرة خلال الفترة منذ منتصف عقد السبعينيات إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم التي شهدت خلالها المنطقة، وخاصة دول الخليج العربي المصدرة للنفط، فورة نفطية أدت إلى ازدهار كبير في المنطقة.

أرتفع الناتج المحلي الإجمالي من (200) مليون دينار عام (1964) الى (9012) مليون دينار عام 2005، استنادا لتقارير البنك المركزي، وذلك لاعتبارات وأسباب متعددة بعضها ناجـــم عن تطورات طبيعية للاقتصاد الوطني والنشـــاط الاستثماري التنموي، لا سيما وأن البلاد شهدت خلال هذه المرحلة إنشاء وتطوير البنية التحتية للدولة الأردنية، من طرق و مياه ومجار ومحطات كهرباء واتصالات وغيرها، وبعضها الأخر له علاقة مباشرة بالهجـــرات القسريـــة التي جرت بسبب حرب الخليـــج الثالثة، والتي نجـــم عنها عودة حوالي ربع مليون مواطن من الأردنييـــــن العامليـــن في دول الخليـــج، ونقل مدخراتهم الى الأردن وإنفاقها بشراء عقارات او توظيفها باستثمارات محلية، بالإضافـــة إلى ذلك اجتذاب الاردن لمستثمرين عرب وأجانب بفضل التسهيلات الممنوحة لهم وحالة الاستقرار التي يتمتع به الأردن، ووجود عمالة محلية ماهرة غير مكلفة، كما حظي الأردن بالأولوية في استقبال مواطنين عرب ومستثمرين نتيجة الظروف الاستثنائية والحروب التي شهدتها المنطقة سواء في العراق او لبنان، كل هذه الاسباب مجتمعة شكلت حالة جذب واستقطاب للمستثمرين، مما أسهم في تطوير الاقتصاد وتحقيق قفزات خلال هذه الحقبة التاريخية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المساعدات التي تلقاها الأردن سواء من خلال الدعم العربي بعد قمة بغداد او منحة النفط العراقية او المساعدات الخارجية عامة بالاضافة الى تحويلات المغتربين. لكن السؤال الجوهري هل تحسنت الأوضاع المعيشية لأبناء المجتمع الأردني بهذا القدر من النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد (فهمي الكتوت، الحوار

المتمدن-العدد: 1720 - 2006) بيد أن الاقتصاد الأردني اتجه منذ بداية القرن الحالي نحو الاطار العملي بشكل أكبر، وذلك عبر بوابة منطقة التجارة العالمية الذي انضم إلى عضويتها العام 2000 وكذلك من خلال توقيع اتفاقات تجارة حرة وشراكة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، علاوة على اتفاقات تجارة حرة مع العديد من الدول الأخرى مثل : تركيا وكندا وغيرها من الدول. (عوض، 2011)

كذلك فقد تراجعت تغطية الإيرادات المحلية إلى النفقات التجارية خلال الفترة بشكل واضح من (101%) للعام 2011 إلى أقل من (90%) للعام (2010) ونحو 73% للعام 2011 (نحو 62% نسبة للنفقات الكلية). ومن ناحية أخرى فقد ازدادت المساعدات والمنح الخارجية من نحو (333) مليون دينار للعام (2009) إلى نحو (400) مليون دينار في العام (2010) ليقفز إلى (1215) مليون دينار للعام (2011) بفضل المنح السعودية التي وصلت إلى ما يقارب المليار دينار في ذلك العام. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

إن تأثر الاقتصاد الأردني بالتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم عموماً. وقد شهد القرن الحالي مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثرت بشكل كبير في مسار الاقتصادات العالمية. ولعل من أهم التطورات الطفرة العقارية الكبرى التي بدأت في الإطار العالمي، وانتقلت إلى الإطار الإقليمي وتلقاها الاقتصاد الأردني خلال السنوات 2003-2007 بشكل ملموس. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

ج- الخاصية الاجتماعية:

من المعروف في علم الاجتماع السياسي أن التطور الصناعي والتجاري يؤدي إلى خلق شبكة من المصالح بين الأفراد تؤدي في المدى البعيد إلى تآكل الروابط التقليدية لصالح روابط جديدة مصلحية. فإذا ترافق ترابط المصالح العابرة للولاءات الضيقة مع خطة تربوية منهجية لتفكيك هذه الولاءات الضيقة، تكون قدرة المجتمع على التماسك أقوى، ويصبح شعار الوحدة الوطنية أمراً سهل المنال. ويمكن القول أن البيئة الاجتماعية الأردنية تنطوي على قدر غير يسير من الولاءات الضيقة، بعضها تشكل بفعل الظروف التاريخية للمجتمع الأردني مثل ثنائية فلسطيني/أردني، التي عمقتها الملابسات السياسية بين الطرفين منذ الوحدة بين الضفة الغربية والأردن. وهناك تعدد أثني وديني كرسته النظم الانتخابية بمنح جماعات عرقية أو دينية مقاعد نيابية محددة، كما هو الحال في المقاعد المخصصة في مجلس النواب للشركس والشيشان والمسيحيين. وهناك تباين ناتج عن طبيعة البنية الاجتماعية مثل التباين بين الحضر أو سكان المدن وبين البادية، والذي كرسته كذلك النظم الانتخابية المطبقة في المملكة بمنح البدو مقاعد برلمانية محددة. (محافظة، 2006: 213)

يعد الأردن وريث الثورة العربية الكبرى كما هو وارث رسالتها الإسلامية التي تجسدت فيها أهداف الثورة ومبادئها من حيث أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، وأن الأردن موطن الأحرار العرب جميعاً وأنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية. وهذا الأمر يفرض عليه تقبل العرب والمسلمين من كل مكان فتجد فيه الأردني والفلسطيني والسوري والمغربي والحجازي والشركسي والشيشاني، وهي تعددية يجب التعامل معها بحكمة وتسخيرها لخدمة الأمة والوطن وأبنائه على حد سواء. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء مجتمع متماسك، مجتمع الأسرة الواحدة، مجتمع المهاجرين والأنصار، مجتمع المواطنة الصالحة. (الحضرمي والعدوان، 2003: 35)

إن تشكل مواطني هذا البلد من مثل تلك الأصول المختلفة فرض على القيادة منذ عهد الملك المؤسس التعامل معها باعتبارها عامل توحد وقوة لا تشتت وضعف ومبعث نهضة واستقرار. فاستندت القيادة في دورها هذا إلى تغليب مفهوم رب الأسرة على مفهوم الحاكم في علاقاتها مع مواطنيها. حتى اجتمع ورثة الشعوب الإسلامية المختلفة وورثة الثورة العربية والنهضة العربية بين مواطني هذا البلد كل يعمل ضمن مجتمع الأسرة الواحدة في محاولة لتغليب مفهوم المواطنة والولاء والانتماء على مفهوم الأصل والشعوبية. فمفهوم الأسرة والعشيرة الواحدة يتطلب مواجهة التحديات مجتمعين والوقوف في وجهها صفاً واحداً.

تضمن الفكر السياسي للملك عبدالله الثاني جملة من المحاور الأساسية التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح الدولة الأردنية والمجتمع الأردني، وتشكل هذه المحاور النظرية الاستراتيجية الوطنية لمفهوم الأمن الوطني الشامل الذي يأخذ في الاعتبار كافة عناصر الأمن كما تتعامل معها القيادة السياسية. وفي بعديها الداخلي والخارجي.

لقد اعتبرت الحكومات الأردنية أن الوحدة الوطنية مرتكز أساسي للحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار، وأن هذه الوحدة تمثل ترجمة مجسدة للقاعدة الدستورية التي تنصّ على أن الأردنيين متساوون أمام القانون، وهذا يتطلب أيضاً الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص واعتماد الكفاءة والأهلية معياراً أساسياً لتقلد المناصب والوظائف العامة في الدولة، وأنه لا بدّ من " الدعوة إلى صياغة ميثاق شرف يضع حدّ لكل أشكال المحسوبية والواسطة.(كتاب التكليف الملكي الأول لحكومة علي أبو الراغب، 2000)

وعند تشكيل أول حكومة في عهد الملك عبدالله الثاني فقد حرص الملك أن يؤكد على المنطلقات التي تحدد السياسة الأردنية في قضية الوحدة الوطنية في المستقبل ، انطلاقاً من ثوابت الأمن الـوطني الشامل، وقد حدد هذه المنطلقات في كتاب التكليف الملكي لحكومة عبد الرؤوف الروابدة والتي تمثلـت بما يأتي:

أ- الوحدة الوطنية هي إحدى المقومات التي تعطي الدولة الأردنية القوة وتحول دون الاختراق.

ب- إن هذه الوحدة تقتضي أن يتساوى الأردنيون جميعاً أمام القانون، فهم شركاء في أداء الواجبات والتمتع بالمزايا والمنافع الوطنية.

ج- الوحدة الوطنية بحاجة إلى تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع دون تمييز.

د- ترسيخ النهج الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

ه- تطبيق العدالة وفق أسس واضحة وشفافة.

و- إقامة التوازن في التنمية ومنافعها بين الأقاليم والمناطق الجغرافية في الأردن.

ز- الدولة بسلطاتها الدستورية هي الممثل الوحيد لكافة أفراد الشعب، وهي المسؤولة عـن صـيانة حقوق الجميع.

ح- تطبيق القانون ملزم على كل من يثير النعرات أو يحاول العبث بالنسيج الوطني.

وقد أكدّ الملك عبد الله الثاني على أن "الالتزام بالحوار الوطني المستمر والشامل الذي يعزز مفهوم التعددية واحترام الرأي الآخر يمثل أولوية وخياراً لا عودة عنه، ولكن يجب أن تسير-التعددية جنباً إلى جنب مع عملية التنمية الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التقدم والانفتاح الاقتصادي يشكل رافداً للتنمية السياسية، ولكن الأولوية التي تتقدم على كل هذه الأولويات هي أمن الأردن واستقراره،

فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تكون هناك تنمية". (خطاب الملك عبد الله الثاني لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر، 2004)

لقد أكدّ الملك عبدالله الثاني في أحاديثه وخطاباته المختلفة على مبدأ الوحدة الوطنية بوصفه متطلباً رئيساً من متطلبات الأمن الوطني الأردني. رابطاً بين هذه الوحدة الوطنية وقضية حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد أمام القانون والدستور(الوقائع والوثائق الأردنية، 2000: 200)

مرتكزات الأمن الوطني الأردني :

إن الأمن الوطني يقوم على المرتكزات والأركان الآتية:(الميثاق الوطني الأردني، 1990: 35)

1. الامن الوطني الأردني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي يؤثر فيه,ويتأثر به سلباً وإيجابا,مما يجعل صمود الأردن وبناء منعته صموداً للأمة العربية ,ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره
2. تنطلق السياسة الأردنية في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي ، مما يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات وتحصين المجتمع الأردني وتعميق الانتماء إلى الوطن وتربية أجياله على التضحية والإيمان بعدالة قضايا الأمة المصيرية وتبصيرهم بطبيعة العدو وأهدافه ومراكز تحالفاته وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين في دعم الأردن للحفاظ على أمنه وحماية المقدسات العربية والإسلامية .

3. يتطلب تحقيق الأمن الوطني الأردني تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة والعمل على توسيع قاعدتها ,وتعزيز قدراتها وتطويرها ,وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعماً لها بما يمكنها من القيام بواجباتها ,لحماية الوطن ,والإسهام في اعماره وتنميته, وبما يحقق أعلى درجات الالتحام بين قطاعات الشعب كله ,والالتزام بالحفاظ على امن الوطن وحماية انجازاته.
4. الامن الاقتصادي والاجتماعي للشعب الاردني بفئاته المختلفة ركن أساسي من اركان آمنه الوطني يستلزم زيادة قدرة الوطن في الاعتماد على موارده الذاتية, وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسية للشعب .بما يحفظ كرامة المواطن ,ويسهم في توفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي.
5. ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته والإسهام في تحقيق وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني , ويأتي ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في أطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات . (الميثاق الوطني الأردني، 1990: 35)

يهدف الأمن الوطني إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق استقرار الدولة ونمائها وتطورها. وتحدد أولويات الأمن الوطني في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أولويات الأمن الوطني الأردني ما يلي: (العامري، 2008: 78-79)

- الشرعية الراسخة للقيادة الهاشمية ونظام الحكم الملكي في الأردن.
- الرسالة القومية للدولة الأردنية وعروبة هويتها باعتبارها وريثة الثورة العربية الكبرى.
- التناغم والانسجام الوطني الأردني وتماسك جبهته الداخلية ورسوخ وحدته الوطنية.
- رسوخ وتأصل مفهوم دولة المؤسسات وتجذر حكم القانون.

- رفض أي مساومة على استقرار وأمن الأردن، وطناً ومواطنين (مصلحة الأردن فوق أي اعتبار).
- وسطية الدولة الأردنية ووسطية طرحها وموقفها الثابت الرافض للغلو والتطرف وإنكار الآخر ونبذ الإرهاب في كل صوره وتجلياته.
- الثقة والاعتزاز بوعي وقدرات وإمكانيات المواطن الأردني.
- السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسبات هذه التنمية بعدالة بين المواطنين.
- التزام الأردن الكامل بالقضايا العادلة لأمته العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والالتزام بضرورة العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس.

الفصل الثالث

التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني

مرت المنطقة بظروف مختلفة شملت الظروف البيئية المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهمها قيام دولة إسرائيل وما تبعها من حروب ، ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وحرب الخليج الأولى والثانية والثالثة ، وما يحدث الآن في العراق وتأثيره على دول الإقليم، كل هذه الظروف والأحداث ساهمت في تطوير الحياة الحزبية الأردنية من حيث فكرها،أهدافها وتطلعاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وأفرزت تيارات حزبية يمينية ويسارية ووسطية ومنها المتطرف بأفكاره وأهدافه، ثم أفرزت أحزاباً سرية غير مرخصة معارضة للنظام تهدف إلى التخريب الفكري والمادي للتأثير على الشعب وتنفيذ عمليات إرهابية ضد مراكز حيوية لزعزعة الأمن والاستقرار والتأثير على القرار السياسي، ونتيجة للانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي تم عام 1989 وما تبع ذلك من إجراء انتخابات نيابية، أقر مجلس الأمة الأردني في 2/آب/1992 مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992 وذلك في جلسه مشتركة عقدها مجلسا الأعيان والنواب وصدر قانون الأحزاب رقم 22 لسنة 1992 ، وفي ضوء البيئة السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة والعالم فقد فرضت على الاردن مجموعة من التحديات ستعمد على معالجتها وتناولها للتحديات الداخلية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني من المباحث الآتية:

المبحث الأول: التحديات الفكرية والثقافية

تواجه الدولة الاردنية تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية التي تستهدف الإنسان العربي والمسلم في هذه المنطقة ، وتحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة والنامية وإحلال ثقافة الدولة الأقوى .وتلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في النفاذ إلى أعماق المجتمع العربي، وهي من الوسائل الأساسية والفاعلة في بناء وعيه وثقافته. ومما يزيد من خطورة الأمر أنّ الإعلام أصبح ينافس بل ويحتل المكانة التي كانت موكولة إلى المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كالأسرة والقبيلة ، بل أصبح ينافس الكتاب في مهمته . وهكذا تلعب الصورة والكلمة والصوت الدور الأساسي في تشكيل الوعي والثقافة والمعرفة . وهي التي صارت تبني لديه نماذج وأنماط سلوك غير مرغوبة ، وتشيع لديه مثلاً ثقافة الاستهلاك وتحويل الإنسان إلى مجرد طالب للمتعة ، والبعد به عن العمل وروح الإنتاج. تساهم وسائل الاتصال في بناء الإنسان وتشكيل أنماط سلوكه وعاداته ، من خلال ما يشاهد ويسمع ، وتزداد الخطورة إذا كان المتلقي جاهلاً ولا يعرف أن الذي يدير كثيراً من المؤسسات الإعلامية مؤسسات رأسمالية هدفها الربح المادي مهما كانت الوسيلة التي تتبعها .

ولا يمكن حصر التحديات الثقافية والعلمية في نقطتين أو ثلاثة ولكن نستطيع أن نحدد أبرز هذه الأخطار وهي العولمة التي تهدف إلى مسح الشخصية العربية الإسلامية التي تحاول مسح الثقافة والخصوصية العربية والإسلامية. ويمكن إجمال أهم التحديات الثقافية التي تواجه الأردن بما يلي: (محافظة وآخرون، 2006: 240-243)

1- العولمة الثقافية وتتمثل في توسيع الثقافات وانتشارها بأنواعها على مستوى العالم ، وتُشكل تحدياً للهوية الخصوصية الثقافية , كما انها تعكس التنوع والاختلاف في الثقافات العالمية ,

وترتبط العولمة الثقافية بفكرة التنمية والتوحيد الثقافي للعالم , ومن هنا نحن نعلم بأن الأردن لا يعيش بمعزل عن العالم, لذا ينبغي تحديد الهوية الوطنية لسكانه ونغرس فيهم حب الوطن ، والمزيد من الولاء والانتماء حتى لا ينجرف سكانه أمام السيل العارم من أشكال الثقافة المتمثل في الصحافة والمنتديات والفضائيات ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة.(الزعبي، 1994)

2- ضعف القيم الروحية والأخلاقية: تعد القيم الروحية والأخلاقية الأساس في الثقافة العربية الإسلامية. ومن هذه القيم احترام الأسرة واعتبارها نواة البناء الاجتماعي، وإيثار المروءة والعفو والتكافل الاجتماعي، وتقديس العمل النافع، والاستثمار الإنتاجي ومنع اكتناز الأموال، وحظر الاحتكار، وتكريم العلم والعلماء، والبحث عن المعرفة والحكمة، والدعوة إلى الابتكار والتأمل في الطبيعة وأسرارها وكشفها.

3- الضعف الشديد في اللغة الوطنية واللغات الحديثة: اللغة الوطنية هي أداة تلقي المعرفية وأداة التفكير والتعبير ووسيلة الاتصال والتفاهم. وهي الوعاء الذي يحتوي الثقافة الوطنية، واللغة العربية هي لغتنا الوطنية ولغة التعليم العام ولغة التعليم في كثير من التخصصات في الجامعات العربية والأردنية، ومن الملاحظ بوجه عام ضعف الطلبة الجامعيين في اللغة العربية، وضعف الخريجين العاملين في الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى، بالإضافة إلى الضعف الفاضح لدى المعلمين في مراحل التعليم العام المختلفة، وضعف العديد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. ولا شك أن استمرار هذا الوضع يضعف اللغة العربية ويحول دون تطورها ونموها لاستيعاب المنجزات والمصطلحات العلمية والتقنية الحديثة، وسوف ينعكس سلباً على الثقافة العربية نفسها.

4- التفاعل مع ثقافة العصر: هذا هو التحدي الأقوى، إن رفض الغزو الثقافي الغربي لا يعني رفض ثقافة البلاد الصناعية المتقدمة، فلا بد من استيعاب الفكر الغربي والفلسفة الغربية وفنون الغرب المختلفة ومدارسه الأدبية ونظرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية واللغوية والروحية، استيعاباً نقدياً علمياً موضوعياً ينأى بناء عن التسليم بصحة كل ما يرد إليها تسليماً مطلقاً، فكل ما يصل إلينا معرض للقبول أو الرفض وخاضع للنقد العلمي الموضوعي. (محافظة وآخرون، 2006: 240-243)

5- محدودية المشاركة الثقافية: ما زالت المشاركة الثقافية في الأردن محدودة جداً، وتقتصر على فئات معينة. إن متانة القاعدة لأي أمة هي بمقدار مشاركة عناصر الشعب في خطط الثقافة وبرامجها وإنتاجها. فالشمولية في المشاركة تعني تعميق الإبداع وتوسيع انتشار الإنتاج الثقافي.

تشكل العولمة واقعاً دولياً مسلماً به، ويكمن خطرها كتحدي أمني لمنظومة الأمن الوطني الأردني، من أنها وضعت الأردن، شأنه شأن الدول العربية والإسلامية ،أمام العديد من التحديات كالغزو الفكري والثقافي، والتحدي الاقتصادي، والتقني والنفسي، والتي إذا لم يحسن استيعابها والتعامل والتكيف معها، ستؤدي إلى آثار سلبية لا يحمد عقباها في منظومة الأمن الوطني الأردني، كانتشار الفساد، وازدياد نسبة الفقر والبطالة، وضعف منظومة القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع الأردني.

التحديات الثقافيّة التي تواجه المجتمع الأردني ومن ضمنها توسيع وانتشار الثقافات العالمية، التي تشكل تحدياً للهوية الخصوصية الثقافية الأردنية، وتؤثر العولمة الثقافية على الثقافة الأردنية، وحيث أن الأردن لا يعيش بمعزل عن العالم، فيجب تحديد الهوية الوطنية لسكانه وغرس حب الوطن فيهم،

والمزيد من الولاء والانتماء حتى لا ينجرف المواطنون من أشكال الثقافة الخارجية المتمثل في الصحافة والمنتديات والفضائيات ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري المختلفة (النوره، 2013).

ومن أبرز التحديات التي تواجه التنمية الثقافية في الأردن ما يلي: ضعف وضـوح الـسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وضعف الوعي العام بأهمية التنمية الثقافي. كما أن مـستوى التنـسيق بـين الجهات القائمة على التنمية الثقافية (الجهات الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص) لا زال ضعيفاً بالرغم من أن أعداد المتعلمين في الأردن يشكل نسبة مرتفعة من المجتمع، إلا أن ضعف الموارد المالية والاقتصادية الذي يعاني منه الأردن ولسنوات طويلة جعل من الثقافة شيئاً غير أساسي لدى غالبية المجتمع، وجعل من المثقفين قلة قليلة تعاني هذه القلة من ضعف التمويل اللازم للأنشطة الثقافية التـي يمارسونها، كما أن ضعف الموارد الاقتصادية شكل عبئاً على وزارة الثقافة الأردنية مما جعلها تحد من الدعم المقدم للهيئات الثقافية وللإبداع والمبدعين، في ضوء الميزانية المحدودة لهذه الوزارة. ومن أبرز التحديات التي تواجه التنمية الثقافية في الأردن أيضاً ضعف البنى التحتية لقطاع الثقافـة فـي معظـم محافظات المملكة ، وتركز الفعل الثقافي في العاصمة عمان، وعدم ملاءمة بعض التشريعات والأنظمة المعمول بها حالياً في الشأن الثقافي لمتطلبات العصر، وعدم توفر قاعدة بيانات ثقافية وفق نوع المنـتج الثقافي، وجهة إنتاجه (www.culture.gov.jo، 2013).

وبما أن الأردن جزء من المحيط العربي الذي يعاني أغلبه من ضعف في الثقافة العامة وضعف الأنشطة الثقافية المختلفة، مقارنة مع دول العالم المتقدم، ومع محاولات وزارة الثقافة الأردنيـة نـشر الثقافة بكل السبل المتاحة إلا أن إقبال المواطن الأردني على النشاطات الثقافية لا زال ضعيفاً، إذ أنـه يولي التعليم النسبة الأكبر من الاهتمام.

المبحث الثاني: التحديات السياسية والأمنية

يعد هذا التحدي من أكبر التحديات الداخلية التي تواجه الأردن. إذ لا يزال هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه المسار الديمقراطي. ومن هنا فإن القدرة على الاستمرار في النهج الديمقراطي تشكل تحدياً لا يمكن تجاهله، ولا بد من فتح المجال لمزيد من الاستمرار في النهج الديمقراطي، والعمل على تنميته. فالديمقراطية في الأردن ما زالت بحاجة لجهود وإجراءات كبيرة لتعزيزيها من خلال تعميق مفهوم الحرية المسؤولة، ونشر الوعي السياسي، وإشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار، والمشاركة السياسية. ومن أهم العوائق التي تقف حائلاً في وجه الديمقراطية في الأردن المرحلة السابقة التي عاشها الأردن، والمتمثلة بالأحكام العرفية، وحظر الأحزاب، ولهذا لا بد من تخطي هذه المرحلة نحو مزيد من الديمقراطية، والتوسع في مجال الحريات. (العناقرة والبواعنة، 2007: 196)

كما إن عودة الحياة الديمقراطية للأردن بعد فترة انقطاع دامت 32 سنة منذ وقف الحياة الحزبية عام 1957 حتى العام 1989 يمثل إنجازاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط وبالذات بين الدول العربية. ولكن يوجد أمام هذه العودة تحدٍ حقيقي يتمثل في عزوف الأردنيين عن الانخراط في الحياة السياسية سواء من خلال الانتساب للأحزاب السياسية كنوع من الخوف من العودة إلى فترة تحريم الحزبية والانتساب لها واعتقال كل من ينتسب أو يؤسس حزب في الأردن. كذلك التحدي الآخر يتمثل في صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقة والتي تقوم أساساً على احترام القانون واحترام الأغلبية وعدم تقديم المصلحة الخاصة على العامة وإفراز الشخصيات الكفؤة للعمل السياسي والخدمة العامة.(العايد والعويمر، 2009: 250)

إلى جانب ما تقدم، هناك ظاهرة العنف والإرهاب، وما تفرضه من ضـرورات للعمـل علـى معالجتها بكافة أشكالها ومضامينها، كما تقتضي الضرورة وبنفس الوقت، العمل على تحـسين صـورة الإسلام والنأي بها عن كل ما له علاقة بالعنف السياسي والإرهاب.

تأخذ ظاهرة العنف السياسي أشكالاً مختلفة، فهناك العنف المسلح الـذي تمارسـه التنظيمـات السياسية التي تخضع بلادها للاحتلال كما في العراق وفلسطين. في حين أن العنف الذي يتجـه نحـو السلطات السياسية والمدنيين في المجتمع يسمى إرهاباً، وقد كان لطبيعة موقع الأردن الجغرافي، وطبيعة مواقفه السياسية أن أصبح عرضة للإرهاب. وشهد الأردن عبر عقود عدداً من التنظيمات السياسية التي تميل لاستخدام العنف، وتمثل ذلك باغتيال لورانس فولي مندوب وكالة الإنماء الأمريكية فـي عمـان، وتفاقم الإرهاب بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وعانى الأردن من هذه الظاهرة من خـلال تفجيرات فنادق عمان في شهر تشرين ثاني عام 2005 التي أدت لاستشهاد سـتين شخـصاً وسـقوط عشرات الجرحى.

التحدي الأكبر لهذه الظاهرة يجب أن يتمثل في معرفة دوافعها، وطبيعة تلك التنظيمـات التـي تديرها، ومحاولة محاورتهم تمهيداً لدمجهم في المجتمع، والتخلص من هذه الظاهرة. (العناقرة والبواعنة، 2007: 197)

إن الصراع الإقليمي والدولي الدائر في المنطقة يؤثر على الأردن، فـالمتطلع لموقـع الأردن الجغرافي يجد أنه متوسط بين دول وقارات من الشرق والغرب. وقد سبب هذا الموقـع العديـد مـن المشاكل للأردن سواء في محيطه الإقليمي أو الدولي. فالصراع في فلسطين أو فـي العـراق وعـدم استقرار الأوضاع في لبنان كل هذه الأحداث أثرت على الأردن وجعلته في قلب الأحداث والمـشاريع

التي تخطط لهذه المنطقة سواء مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير. ونتيجة لموقع الأردن في بقعة ساخنة دولياً فقد سعت الدولة الأردني منذ نشأتها حتى الآن إلى المطالبة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وعدم تطور الخلافات البينية إلى نزاعات وصراعات تؤثر بالتالي على أمن الأردن واستقراره، فحاجة الأردن الماسة للدول المحيطة تدفعه للسعي نحو تحقيق الأمن والاستقرار في هذه الدول. (العايد والعويمر، 2009: 250)

الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في التحكم بظاهرة الاستقرار السياسي الداخلي للدولة. والاستقرارية الناجمة عن مصدر الأحزاب السياسية التي تعتمد إلى حد بعيد، على طبيعة الأحزاب ذاتها، وطبيعة التنافس في ما بينها ، والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه، ودرجة الوعي السياسي والفكري. وبقدر تعلق الأمر بالأحزاب السياسية الأردنية القائمة، فقد بلغ عدادها فعلياً بحسب تاريخ التأسيس حتى نهاية آذار 2011 (18) حزباً سياسياً، ولعل أبرز التحديات التي يمكن أن تثيرها الأحزاب السياسية الأردنية هي : (العناقرة والبواعنة، 2007: 198)

1. إن أكثرية الأحزاب بحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك من خلال التناوب على قيادة الحزب وإشراك المرأة والشباب في القيادة الحزبية وحرية الرأي والتعبير داخل الحزب الواحد .
2. تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية أما عامة الناس فهم أغلبية صامتة ولا تساهم بالنشاط السياسي، والتوجه نحو الجانب الاجتماعي لا زال معدوما لدى الأحزاب باستثناء جبهة العمل الإسلامي التي تسعى للتواصل مع المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية.

3. يعد حزب جبهة العمل الإسلامي من المعارضة وهو واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست منذ عام 1952، وهذا الحزب أكثر الأحزاب تنظيما وله قواعده الشعبية ويناصره عدد كبير من المواطنين نظرا لتوجهاته المعلنة ويعتمد في تمويله على التبرعات التي يحصل عليها من خلال جمعية المركز الإسلامي الخيرية ومن المشاريع الاستثمارية التي أقامها مثل المستشفى الإسلامي.
4. تلتقي أحزاب الوسط كأحزاب جديدة مع بعضها في أدبياتها وفي نهجها السياسي إلى حد كبير، إلا أنها تشكلت كجماعات حول شخصيات معينة وأطروحات محددة, وظل كل حزب يدور في فلكه حفاظا على أشخاصه, ولا زالت تفتقر إلى القوة التي تجعلها محل نفوذ العشيرة والعائلة، إضافة إلى أن بعض المؤسسين لهذه الأحزاب يسعى ليقيم له وزنا على الساحة الأردنية من خلال الحزب ولم يلحظ أي قوة تأثير من القمة على القاعدة كونها لم تتشكل من القاعدة الحزبية التي تنتخب القمة، وتصنف بأنها ضعيفة جدا نظرا لندرة مشاركتها في الحياة السياسية ولعدم تمثيلها سوى للأشخاص المؤسسين للحزب وان غالبيتها لا زالت تتأثر بالسياسات الحكومية.
5. النظرة السلبية للأحزاب من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب إليها أو جدوى هذه الأحزاب في الممارسة السياسية.
6. تشير الأوضاع الحالية داخل بعض الأحزاب إلى أن رئيس الحزب أو أمينه العام يتفرد بالقيادة دون اعتبار لبقية الأعضاء المؤسسين ويلاحظ بان الولاء داخل الحزب ليس للمبادئ إنما يكون الولاء لقائد الحزب لأنه هو مصدر تمويل الحزب.

7. لم يستجب كثير من هذه الأحزاب للتوجه العام والنصائح التي تقدم لهم من قبل المسئولين السياسيين الأردنيين وعلى كافة المستويات,ومخاطبتهم من قبل جلالة الملك لأكثر من مرة بالاندماج وتشكيل تكتلات تضم أربع مجموعات للأحزاب على سبيل المثال.

وعند قراءة المشهد الحزبي الأردني نجد أنها منقسمة إلى أربعة ألوان رئيسية: (الزغول، 2013)

- التيار الإسلامي: وتمثل جبهة العمل الإسلامي التي تستند على تراث حزبي تمثله جماعة الإخوان المسلمين، وتمثل الجبهة هنا الثقل الإسلامي الحزبي، ويضاف إلى هذا التيار قوى إسلامية أخرى مثل حركة دعاء الإسلامية وغيرها.
- التيار اليساري: وتمثله عدة أحزاب كحزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي الأردني، (حشد) الحزب الديمقراطي الأردني.
- التيار الثالث: تيار الوسط وتمثله أحزاب العهد والمستقبل وغيرها.
- التيار القومي: أحزاب البعث بشقيه العربي الاشتراكي والديمقراطي الأردني والحزب العربي.

يتمثل التحدي الذي يواجهه الأردن من خلال المعارضة غير المنتمية بالكامل للسياسات الأردنية وبعض هذه الأحزاب مدعوم من الخارج وذلك نتيجة للوضع الديمقراطي في الأردن واستئناف الحياة الديمقراطية الذي بدأت عام 1989مما أدى إلى ظهور حركات وأحزاب مستغلة بذلك قانون الأحزاب وظهر العديد من الأحزاب المرخصة وغير المرخصة ومن هذه الأحزاب :

الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي :

لا تزال جماعة الإخوان وجبهة العمل الإسلامي تواصلان المحاولات لاختراق الشارع الأردني مستغلين الظروف في الضفة الغربية والعراق وذلك بتحريض بعض المواطنين وإقناعهم بأفكار

وأطروحات الجماعة وخاصة ما يتعلق باليهود والعملية السلمية وقد لوحظ استغلاهم لبعض المنابر والتصعيد بمضامين الخطب وإقامة المهرجانات الجماهيرية.

وقد كان لجبهة العمل الإسلامي مواقف مؤيدة للنظام السياسي الأردني في بداية تأسيس واستقلال المملكة في عام 1957 حيث برز ذلك من خلال دعوتها وتأييدها للوحدة الوطنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

الأحزاب الدينية المتطرفة:

تتبنى هذه الأحزاب فكرة معارضة الدولة ومهاجمتها وتكفيرها وتدعو للثورة والتمرد للإطاحة بالدولة الأردنية ولا تعترف بالدستور وترفض الديمقراطية والتعددية السياسية وقانون الأحزاب وهي تتلقى الدعم من دول خارجية وتقوم بإجراء تدريبات للقيام بإعمال تخريبية وهذه الأحزاب محظورة في الأردن، ويمكن أن تشكل هذه الأحزاب خطراً مباشراً على الأمن الوطني الأردني نظراً لتبنيها سياسات واتجاهات قد تؤثر في الوحدة الوطنية، ومن هذه الأحزاب حزب التحرير وجماعة التكفير والهجرة، وتتمثل أهداف الحزبين بما يأتي:

- هدف إستراتيجي: وهو محاربة نظام الحكم في الأردن
- هدف سياسي: ويتمثل في محاولة خلق جبهة معارضة ضد نظام الحكم في الأردن.
- هدف تنظيمي: يتمثل في بناء قواعد تنظيمية وحزبية لها على الساحة الأردنية من خلال لانتشار بين شرائح ومؤسسات الدولة.
- هدف استخباري: وهو جمع المعلومات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية عن الأردن.
- هدف تخريبي من خلال النشرات والصحف والمجلات بهدف إظهار السلبيات والتركيز عليها.

الأحزاب اليسارية:

هدفها تحقيق ما يسمى بالاشتراكية وترتبط بدول خارجية وتتلقى منها الدعم المادي وهي معارضة للعملية السلمية وبعضها يرى أن الكفاح المسلح هو الكفيل بإعادة الحقوق العربية ومن ابرز هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الأردني، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، والحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني، والحزب التقدمي الديمقراطي.

الحراك السياسي الذي شهده الأردن في (2011–2013) شكّل تحدياً للأحزاب السياسية بأطيافها كافة؛ المعارضة منها والموالية. ففي البداية، خطفت الحراكات الشبابية الأضواء السياسية بطروحاتها الراديكالية، ما أدى بأحزاب المعارضة إلى تصليب مواقفها السياسية، وتصعيد مطالبها الإصلاحية. واعتقدت هذه الأحزاب أن لديها قاعدة شعبية تمكنها من فرض وتحقيق مطالبها؛ وحاول بعض أطراف المعارضة اختراق الحراك والسيطرة عليه. ولكن، تبين مع مرور الوقت أن أجندة التيار العام في الحراك الشعبي غير الحزبي لا تذهب إلى حد المطالبة بتغيير بنية النظام، وتبين أن أحزاب المعارضة ليس لها القاعدة الشعبية التي تمكنها من تحقيق مطالبها الجذرية، فصعَدت على الشجرة وبقيت هناك، وأصبحت خارج الإطار المؤسساتي الذي سيدير الدفة السياسية في المستقبل المنظور. علاوة على أن استجابة الدولة لجزء من مطالب الحراك الشعبي قد أثرت بشكل سلبي على قوى المعارضة التي بات يُنظر إلى مطالبها، من جانب كثيرين، على أنها غير قابلة للتحقيق الآن. (شتيوي، 2013)

أما بالنسبة للأحزاب السياسية الوسطية والموالية التي اكتسبت قوتها ومكانتها السياسية، ليس بسبب رصيدها الشعبي وخطابها الإصلاحي بل من علاقتها أو علاقة رموزها التاريخية بالدولة، فقد جاء الحراك الشعبي من رحم قواعدها الشعبية، وتجاوزها بالخطاب الإصلاحي الجذري الذي لم تستطع أن

تجاريه. ولم تنخرط هذه الأحزاب في السياسة الاحتجاجية من مظاهرات وغيرها، ولم تستطع طرح خطاب إصلاحي يستقطب الشارع ويميزها عن الخطاب الرسمي. (شتيوي، 2013)

بسببٍ من موقع الأردن الجغرافي ، ومحدودية موارده الاقتصادية وطبيعة تركيبته الديمغرافية مما جعل من مسألة استقرار الأردن واستشراف معالم مستقبله يتوقف على كيفية التعامل معها ومعالجتها، فقد لعتب العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية دوراً محدداً للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية من حيث ترتيب الأولويات والخيارات ووسائل تحقيقها . فالأردن دولة صغيرة وضعيفة نسبياً محاطة بدول كبيرة أو قوية نسبياً بالمقارنة معها. ويتسم الاقتصاد الأردني بصغر الحجم وقلة الموارد وتتشكل تركيبة الأردن السكانية من مواطنين أردنيين من أصول أردنية وفلسطينية، وبالنسبة لمنطق سلوك الدولة السياسي فإن الاعتبارات الأمنية والسياسية تسمو على غيرها من الاعتبارات ويتوقف بقاء الدولة نفسها على الموقف من هذه التحديات . ومن أهم التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها الأردن اليوم ما يلي: (محافظة وآخرون، 2010: 176-177)

1. تحقيق الأمن والاستقرار السياسي: بما يضمن أمن المواطن وبقاء الدولة واستمرارية نظامها السياسي . فوقوع الأردن في عين عاصفة التغيرات الإقليمية يعرضه لتهديدات جدية للنظام السياسي القائم واستمرار الدولة الأردنية ككيان أردني مستقل ومستقر.
2. الديمقراطية والتنمية السياسية إذ يعتبر الأردن اليوم مسألة التنمية السياسية أولوية في أجندة العمل الوطني بهدف إشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار والاستفادة من كفاءات جمع المواطنين وجهودهم من خلال أوسع قدر ممكن من المشاركة السياسية المسؤولة تمكن الدولة الأردنية من تعبئة الموارد والطاقات البشرية المتاحة على الوجه الأفضل. كما

يواجه الأردن تحدي تعميق الديمقراطية كنظام حكم وثقافة سياسية ومنهج لإدارة الصراعات الاجتماعية والسياسية وحل النزاعات بصورة سلمية بما يساهم في تحقيق أمن الوطن والمواطن واستقرارهما.

3. تشمل الوحدة الوطنية سائر مكونات المجتمع الأُردني ، بغض النظر عن الأصل، أو العرق، أو الدين، أو المعتقد السياسي، أما موضوع المواطنة والمصير، إن تجلية هذه الأمور، وبكل الصراحة والوضوح، هو أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني الأردني، خاصة في هذه الظروف الدقيقة التي تعم الإقليم، ونحن جزء ومكون رئيس فيه، ولا نملك ترف الإفلات من التأثر المباشر، أو غير المباشر، بمخرجات تلك الظروف، والمحكومة في مجموعها، بتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، وبمخرجات الصراع الدائر في المنطقة، سواء على مستوى الدول داخلياً، أو على مستوى الإقليم بمجموعه. (المصري، 2011)

4. استقرار الأوضاع الإقليمية . فموقع الأردن الجغرافي وبنيته الاقتصادية والديمغرافية تجعله عرضة لأخطار عدم الاستقرار الإقليمي يتأثر بها سلباً وتنعكس على مستوى الأمن والاستقرار الداخلي وتهدد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فالأردن معني بالعمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي لا سيما في دول الجوار. فتأزم الأوضاع في العراق والأراضي المحتلة الفلسطينية واستمرار حالة الفوضى والتوتر من شأنه أن يشكل تهديداً مباشراً لأمن الأردن وسلامته.

5. التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، ينطلق الأردن في سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من اعتبارات واقعية عقلانية وموضوعية تقضى بضرورة حل الصراع

بالطرق السلمية ضمن سلام عادل وشامل ودائم يعيد الحقوق لأصحابها ويجنب المنطقة المزيد من العنف والحرب والدمار. وعليه فإن الأردن يحرص شديد الحرص على إنجـــاز متطلبـــات اتفاقية أوسلو وإعادة الحياة لخارطة الطريق من أجل إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية تسمح بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني مع الوعي بأن مخرجات وصيغ الحـــل ذات مساس مباشر بمصالح الأردن وأمنه. ولأجل إنجاز تسوية سياسية إقليمية وشـــاملة، فـــإن استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني تعد حاسمة في هذا الاتجاه من اجل حل الخلافات السورية الإسرائيلية واللبنانية الإسرائيلية وتحقيق السلام والأمن الإقليميين.

6. محاربة العنف والتطرق والإرهاب بكافة أشكاله وصور وأياً كانت مصادره وفاعلوه، والتأكيـــد على أن لا صله للدين الإسلامي السمح بكل دعاوى العنف والتطرق والإرهاب الأمـــر الـــذي يقتضي تقديم الصورة الحضارية الأخلاقية للإسلام القائمة على أساس التسامح والسلم واحترام إنسانية الإنسان.

أن ما نطلق عليه الوحدة الوطنيةَ ، يمكن أن يتعزز ويتجذر ، ويكون من أهم ، إن لم يكن أهم، مقومات الأمن الوطني الشامل ، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عندما نتوصل إلى معادلة إصلاحية وطنية ، ترتكز إلى جملة من المبادئ والمفاهيم ، بهدف التأكيد عليها وعلى الالتزام الكامـــل بشأنها ، وهي : (المصري، 2011)

- إن الأردن وطن مستقل بهويته الوطنية الأردنية ، وهو ليس وطناً بديلاً لأحد ، ولن يكـــون ، وإن كل من من يحمل الجنسية الأردنية ، هو أردني ، وعليه أن يتصرف على هذا الأساس ، وبالتالي فإن هويته أردنية .

- إن تجليـة مفهوم المواطنة ، هو المقدمـة الأساسيـة لوحدة الشعب، "أي شـعب" ، وهـي المبرر الوجداني الصادق ، لتجذير الانتماء المنزه ، والإحساس الكامـل بالمـسؤولية ، وطنيـاً وإنسانياً نحو الوطن ، والأردن وطن أصيل ، يستحق وعن جداره ، شراكة حقيقية وأصيلة بـين مكوناته الاجتماعية كافه ، في العمل على إعلاء شانه ، والتضحية من أجله ، والإيمـان الكامـل بهويته الوطنية الراسخة ، والدفاع عنها بتجرد وإيمان .

يجب التوصل إلى توافق وطني واضح وذلك على أُسس محدده من أهمها : (المصري، 2011)

- تعزيز مبدأ المواطنة ومفهومها ، في نفوس أبناء وبنات الوطن جميعاً ، وبكل ما تعنيه المواطنة من حقوق وإجراءات وسياسات ، وفي طول البلاد وعرضها ، ودون استثناء لأحد ، وبالتأكيـد فإن تعزيز مفهوم المواطنة هو الكفيل بالقضاء على مفهوم الوطن البديل.
- التوافق المطلق على أن الأردن ، وهويته الوطنية الأردنية ، ثابت أساسي لا يتزعـزع ، فـي شريعة ووجدان وسلوك الأردنيين كافه .
- رفض خطاب المحاصصة ، وتعميم مخرجات التنمية ومقومات النهوض الاقتصادي والاجتماعي ، في سائر أرجاء الوطن .
- الإيمان بحتمية الإصلاح السياسي الحقيقي ، واتخاذ الإجراءات الحصيفة لمكافحة الفساد بكـل أشكاله ، المالي والإداري ، والقضاء التام على هذه الآفة الخطيرة .
- العمل على تثبيت أُسس الدولة المدنية التي هي بطبيعتها ، العامل الأساسي للوحدة الوطنية ، كما هي الحاضن القانوني والاجتماعي لهذه الوحدة .

- تكريس قيم العدل واستقلالية القضاء ، وتجذير الحريات ، وسيادة الدستور والقانون ، واحتـــرام مبادئ حقوق الإنسان .

إن احتواء الأردن على أعراق متنوعة سواء عرب أو شركس أو شيشان أو أرمن. كذلك وجود الدين المسيحي إلى جانب الدين الإسلامي الذي يدين به أغلبية الشعب الأردني. كذلك التنوع الثقافي في الأردن. كل هذه الاختلافات لا بد لها من ضابط يحركها في سبيل تحقيق المصلحة العليا وهذا الضابط هو الدستور والقانون الذي حفظ لكل هذه الفئات حقوقها ورتب عليها واجبات تجاه الوطن والأمة والدين. ومع ذلك نجد العديد من التشرذمات وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية التي تحد بالتالي مـــن تماســـك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية. لذلك تسعى الدولة الأردنية دوماً إلى صهر كل هذه المتناقضات بهدف الاستفادة منها وتكون عامل جذب ووحدة. لذا توجهت الدولة الأردنية نحـــو تعزيـــز الهويـــة الوطنيـــة والمواطنة والولاء والانتماء واحترام القانون وعدم الاعتداء على الآخرين وأن يكون الفيصل في حـــل النزاعات والصراعات هو الدستور والقانون. (العايد والعويمر، 2009: 251)

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية

يواجه الاقتصاد الأردني عدة تحديات انعكست بشكل سلبي على واقع الحياة السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع الأردني، تتمثل بضعف الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية وصغر حجم الإنتاج المحلي الأمر الذي تمخض عنه بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر ومديونية، ساعد في بروزها طبيعة الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار القائمة في المنطقة,ولمواجهة هذه التحديات الثقيلة قام الأردن بتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وإجراء تغيير في دوْر الدولة الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي أدّى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الرئيسية، والسير قدماً بخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكل يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية.

ويعد عام 2013 أكثر الأعوام تحدياً للأردن وخصوصا مع التحديات التمويلية حيث تواجه الحكومة الأردنية في العام 2014 والذي وصفوه بـ "التحدي الكبير" خاصة في توفير مساعدات خارجية لتغطية عجز الموازنة، نظراً إلى أن المساعدات التي حصلت عليها الحكومة مؤخراً من دول خليجية تركزت على دعم مشروعات استثمارية وليس دعما مباشرا للخزينة.(ضمرة، 2013)

يبرز قطاع الطاقة كأكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني للعام 2013 فيجب على الحكومة الأردنية العمل على استغلال الصخر الزيتي في استخراج النفط للتقليل من فاتورة النفط التي تكلف الخزينة الأردنية الكثير. ولا بد من تشجيع القطاع الخاص والبحث عن شركاء استراتيجيين في مجال الطاقة المتجددة المتمثلة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. (ضمرة، 2013)

إذ أن استغلال الطاقة المتجددة سيعود بفوائد بعيدة المدى، رغم ارتفاع تكلفتها الإنشائية، وضرورة تشجيع الاستثمار في هذا المجال. وسيشكل ارتفاع معدل التضخم تحدياً أساسياً للحكومة الأردنية حيث ارتفاع الأسعار يساهم في زيادة هذا المعدل مما يشكل ضغط على الحكومة. (ضمرة، 2013)

كما أن الأردن يواجه تحديات قوية في التمويل إذ أن الحكومة قد واجهت صعوبات في الاقتراض الخارجي، والمطلوب من وزارة المالية والبنك المركزي البحث عن مصادر تمويلية والحصول على أفضلها وأقلها فائدة.

تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات المنطقة العربية بعدد من المعطيات في ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وحالة عدم الاستقرار في بعض الدولة العربية، وتعمق الأزمة المالية في منطقة اليورو. لقد جاءت الثورات العربية لتزيد من تفاقم أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد الأردني، وبخاصة الثورة المصرية، وانقطاع الغاز المصري والثورة السورية والصراع المسلح الذي أثر في العلاقات التجارية الأردنية وفي قدرة البضائع الأردنية في الوصول للأسواق الأوروبية، حيث تراجعت معدلات النمو الحقيقي في العام 2011 مقارنة بالعام السابق له من نحو 5% إلى أقل من 3%، ما يعني خسارة اقتصادية قدرت بنحو 400 مليون دينار أردني. كما تكبدت خزينة الدولة أعباءً إضافية بسبب تحرير أسعار المشتقات النفطية، وانقطاع الغاز المصري، والمطالبات المحلية بهيكلة الرواتب لدى الجهاز الحكومي، إذ انعكست محصلة ذلك كله على الوضع الكلي للموازنة العامة للدولة التي ارتفعت فيها نسبة العجز المالي قبل المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% العام

2010 إلى نحو 12.2% العام 2011، مرتفعاً من نحو 1446 مليون دينار أردني. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

ومن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني ما يأتي:

1- ضعف القطاعات الإنتاجية:

من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني ضيق القاعدة الإنتاجية وبشكل خاص في مجال قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، ويمكن القول بأن السمة الغالبة للاقتصاد الأردني هو اقتصاد خدمي، حيث تحتل قطاعات الخدمات حوالي ثلثي حجم النشاطات الاقتصادية، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات, ويمكن بيان أهم التحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية على النحو التالي: (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

أ- القطاع الزراعي:

على الرغم من أن حوالي ثلث القوى العاملة الأردنية تعمل في قطاع الزراعة، إلا أن هذا القطاع لا يزيد مساهمته في الناتج المحلي عن 8%، وهذا يعني محدودية كمية الإنتاج لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الأردن، ويعود السبب في ضعف القطاع الزراعي إلى عدة عوامل من أهمها:

1. انخفاض إنتاجية الأرض بسبب محدودية الأراضي الزراعية، ومحدودية مياه الأمطار والري، وارتفاع أسعار الأسمدة والعلاجات والآلات الزراعية.
2. تفتت ملكية الأراضي الزراعية بسبب عامل الميراث، إضافة إلى ترك العديد من الناس لأراضيهم دون زراعة، والهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص حياة أفضل.

لم تبذل الحكومات المتعاقبة ما يكفي من الجهد لتبني سياسة زراعية رصينة قادرة على لجوء المستثمرين لهذا القطاع أو تمسك المزارعين بمهنتهم الأساسية، حيث اضطروا للانتقال لمدن أخرى أو إلى مراكز المدن للعمل في التجارة والخدمات مخلفين ورائهم فجوة في الإنتاج الزراعي والغذائي. ويجب على الحكومة إعادة رسم السياسة الزراعية وإيجاد حاضنة من شأنها الارتقاء بالقدرات والتكنولوجيا وتوفير التمويل الرخيص لشريحة المزارعين فضلاً عن أهمية الارتقاء بدور مؤسسة التسويق الزراعي لضمان توجيه المنتجات لأسواق غير تقليدية. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

أن اعتماد الأردن على إنتاجها الزراعي سيقلص من عجز ميزان المدفوعات وخسارة العملة الصعبة نتيجة عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه المملكة منذ سنوات. لقد كان القطاع الزراعي الأردني تاريخيا قادراً على تلبية كامل احتياجات الأردن الزراعية، بيد أن سياسة اقتصادية سمحت للبناء في الأراضي الزراعية الخصبة في محيط العاصمة والزرقاء وبقية المناطق أتت على تلك الأراضي بل أن الزرقاء باتت تعاني مشاكل التصحر في ظل تراكم السياسات الزراعية الخاطئة. وهنا يبرز دور الشركة الوطنية للأمن الغذائي في ضبط ايقاع أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

هناك ضرورة ملحة لإيجاد علاج لأزمة تراجع حصة المواطن من المعدلات الغذائية المطلوبة ليتمكن من المساهمة في تنمية بلاده، إذ تسبب ارتفاع أسعار السلع وتراجع الإنتاج المحلي وغياب الوظائف الجديدة في تراجع مداخيل أبناء الوطن وبالتالي قدرتهم على الحصول على حصتهم الطبيعية من الغذاء. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)

يساهم ضعف القطاع الزراعي في أي بلد بإضعاف أمن الدولة بشكل عــام حيــث أن الأمــن الوطني لأي دولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها الغذائي والذي يتم تحقيقه من خلال نجاح القطاع الزراعي في تنفيذ السياسات المرسومة له ليكون الإنتاج أعلى، وبالتالي يتم تحقيق جزء مهم من أهــداف الأمــن الوطني الأردني.

تحدي المياه

يشكل عنصر الزراعة أساس التنمية الريفية الاقتصادية للاستثمار في الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل وسبل العيش الريفي والحفاظ على الصناعات الزراعية، التي قدرت فيها منظمة الأغذية والزراعة نسبة الأراضي الزراعية بحوالي(5 %) من المساحة الكلية للأردن، في حين تمثل المراعي حوالي (9%) من تلك المساحة الكلية، وكما ذكرنا آنفاً فإن الزراعة تستهلك حوالي (63%) من الموارد المائية المتاحة، في حين أنها تمثل (6%) فقط من الاقتصاد الأردني، ووفقاً لإحصاءات وزارة العمل فقد وصل عدد قوة العمل الزراعي إلى (1.47) مليون عامل سنة 2007. (العضايلة، 2005: 65).

تتسم مصادر المياه في الأردن بشحها وتذبذبها حيث يقدر معدل طاقتها السنوية المتجددة بحوالي(780) مليون م3 منها حوالي(505) مليون م3 مياه سطحية و(275) مليون م3 مياه جوفية إضافة لوجود مخزون جوفي غير متجدد يمكن إستغلاله بحدود (140) مليون م3 سنوياً من حوضي الديسي والجفر، يضاف إلى ذلك مصادر المياه غير التقليدية والمياه التي تمت إستعادتها أثر توقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية.

ولكن الأهم من ذلك هو التغيير في إدارة الطلب وتخصيص الكميات لكافة قطاعات إستخدام المياه، كما يتم تخصيص (366) مليون متر مكعب للإستخدامات المنزلية (24%) من كميات المياه

المتاحة مقابل (1080) مليون متر مكعب و(72%) للاستخدامات الزراعية، وتهدف الخطة إلى زيادة الكميات المخصصة للإستخدامات المنزلية وتقليل الكميات المخصصة للزراعة ولكن بدون أهداف محددة مسبقاً إذ أن مثل هذا التغير سيعتمد على الموارد المالية وتخفيف الفاقد وتطور التكنولوجيا وتغيير أنماط المحاصيل وزيادة كفاءة ترشيد المياه.

إن أية مكتسبات في مجال الإدارة المستدامة لمصادر المياه، وأية إستثمارات مالية تقوم بها الدولة من خلال القطاع العام والخاص في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الكبرى لن تكفل النجاح طويل الأمد بدون المضي قدماً وبتصميم كبير على تنفيذ أهداف السياسات السكانية المرتبطة بالإستفادة من الفرصة السكانية، لأن التحدي الأكبر هو في فقدان كافة منافع الإدارة المائية في حال إستمرت وتيرة النمو السكاني على حالها أو إرتفعت مما يعني إستنزاف كافة الموارد المائية المتاحة، حتى بعد تنفيذ المشاريع الكبرى.

ومن القضايا المهمة جداً في تحقيق التوازن ما بين النمو السكاني ومصادر المياه قضية إستدامة التخطيط الحضري بحيث يتم تكثيف النمو السكاني والحضري في المناطق المخدومة بشبكات المياه والصرف الصحي وتخفيف الإمتداد العمراني وخاصة إلى المناطق المرتفعة ذات الطبيعة الزراعية والتي تؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية ووجود كلف عالية في ضخ المياه وإستنزاف الأحواض الجوفية، فيما يتعلق بالإمتداد العمراني أيضا فإن الحرص يجب أن يكون حازماً في تطوير تشريعات البناء والمواصفات التي تلزم المباني الجديدة بإستخدام تقنيات الحصاد المائي وخاصة في المجمعات ذات الأسطح الواسعة والتي يمكن لها أن توفر كميات كبيرة من المياه وتدعم توجهات التنمية والحفاظ على الصحة العامة في المنازل من خلال زيادة كميات المياه المخصصة للاستخدامات المختلفة وعدم الاعتماد

الكلي على المياه التي يتم تزويدها من قبل شبكات المياه. (أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008).

تكفل الحلول المستدامة استمرار حصول السكان على الكميات الكافية من المياه وعدم الوصول إلى مرحلة العطش خلال السنوات القادمة لا تقتصر فقط على الحلول التكنولوجية مهما كانت أهميتها بل في تغيير السلوك الاستهلاكي.

الأهداف الإستراتيجية لإنتاج ونقل المياه :

زيادة كمية المياه المتاحة للتزويد من 286 م.م3 عام 2006 إلى 370 م.م3 عام 2012.

مؤشرات الأداء لإنتاج ونقل المياه المتحقق والمستهدف خلال 2009 – 2012

ت	مؤشر الأداء	القيمة المتحققة 2009	القيمة المتحققة 2010	القيمة المتحققة 2011	القيمة المتحققة 2011	نسبة الانحراف %	القيمة المستهدفة 2012
1.	كمية التزويد لمياه الشرب (م.م3)	313,4	327,7	330	330,1	%0	370
2.	حصة الفرد من مياه الشرب لكافة الاستخدامات (لتر / يوم / فرد)	144	147	150	145	%3	156

المصدر : سلطة المياه 2010، المملكة الأردنية الهاشمية

كمية الإنتاج والتزويد المائي لعام 2011 (مليون متر مكعب)

المحافظة	الإنتاج المائي 2011	التزويد المائي 2011	حصة الفرد * (لتر/يوم)
العاصمة	140,2	132,2	150
الزرقاء	49,4	50,1	147
اربد	38,8	41,0	101
المفرق	24,6	20,4	190
البلقاء	12,3	36,1	171
الكرك	19,7	15,4	173
الطفيلة	3,5	3,5	109
معان	13,3	10,5	243
جرش	3,3	5,2	76
عجلون	2,5	3,6	70
مأدبا	11,6	6,7	118
العقبة	22,1	15,3	308
المجموع	341,2	320,1	145

المصدر : سلطة المياه 2011، المملكة الأردنية الهاشمية

ب- القطاع الصناعي:

شهد الأردن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تطوراً تقنياً عالياً على مستوى البنية التحتية اللازمة لقيام صناعات متطورة مثل: شبكات الطرق الحديثة ومشاريع الكهرباء والمياه والخدمات العامة ووسائل المواصلات والاتصالات إضافة إلى إيجاد الكفاءات المدربة اللازمة للصناعة ,وعلى الرغم من كل التطورات التي حدثت لا يزال قطاع الصناعة في الأردن يعاني العديد من التحديات يتمثل أهمها بما يلي:

1. ضعف رأس المال اللازم لقيام بعض الصناعات المتطورة، وصغر حجم السوق المحلي، وتدني مستوى الاستهلاك والقوة الشرائية عند المواطن الأردني.
2. ارتفاع أسعار موارد الطاقة اللازمة للصناعة.
3. ضعف الموارد الأولية المحلية اللازمة للصناعة ومحدوديتها.
4. ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية، وضعف الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

خفض الناتج المحلي والاعتماد على المساعدات الخارجية:

يعد الأردن من الدول الفقيرة بمواردها الطبيعية وخصوصاً مادة النفط إذ تعد هذه الموارد إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي ونتيجة لشح هذه الموارد أصبح الاعتماد على استيراد السلع والمواد الأساسية مما أثر على ضعف الناتج المحلي وعجز الميزان التجاري التي أدى بالنهاية على اعتماد الحكومة على المساعدات الخارجية وعلى الدين الخارجي وقد ضاعفت من فاتورة المديونية الخارجية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني.

تصاعد تكاليف فاتورة الطاقة. نتيجة الأحداث التي عصفت بالمنطقة ونتيجة للاحتلال العراق أدى إلى توقف المنحة النفطية العراقية التي كان الأردن يحصل عليها. حيث بدأ الأردن بالبحث عن مصادر أخرى للحصول على النفط مما أدى إلى ارتفاع فاتورة النفط لتجاوز (70) ديناراً للبرميل الواحد وهذا بالتالي زاد من التأثير من الاقتصاد الأردني .

أزمة الطاقة وتحدياتها:

يعد هذا التحدي أحد الملفات الساخنة التي تواجه الأردن. فالنجاح لم يسجل للآن عن كشوف بترولية مرغوب رؤيتها في حجم الإنتاج على أرض الواقع، رغم المحاولات المتكررة في البحث والتنقيب منذ منتصف القرن العشرين، ومع هذا كله، فإن الأمل بالله أن يصبح الأردن دولة مصدرة للنفط في حدود عام 2025. وللطاقة الكهربائية ذات المصدر النووي في عام 2035م بإذن الله، ونظراً لعدم وجود سياسة واضحة في الاستراتيجية الوطنية في قضايا الطاقة بمختلف مسمياتها حتى بداية عام 2007، واستجابة لهذا التحدي وما تفرضه متطلبات القرن الحادي والعشرين من التزامات. جاءت الرؤية الملكية السامية بإطلاق استراتيجية محدثة للطاقة عهد برئاستها إلى سمو الأمير حمزة بن الحسين، على إثر الاحتياجات المتزايدة من النفط وتداعيات ذلك على الموازنة العامة، بسبب الزيادة السكانية المتسارعة، وتحسن الوضع المعيشي للمواطنين، وما أصاب البنية التحتية وما عليها من تطور في منشآت القطاعات كافة. (الربيحات وآخرون، :231)

علماً أن استهلاك الأردني اليومي من النفط في عام (2012) يساوي 150 ألف برميل في أنه كان في عام (2011) 147 ألف برميل، صاحبه ارتفاع غير مسبوق في سعر النفط، وبقراءة تحليلية نقدية، يتبين من استعراض هذه الاستراتيجية التي نشرت في الصحف الرسمية بتاريخ 10 كانون الأول 2007 أنها جاءت متكاملة، راعت في سيناريوهاتها وتوصياتها ومقترحاتها أبعاد الطاقة القصيرة والمتوسطة والطويلة؛ من أجل حياة أفضل في إطار مفاهيم التنمية الشاملة المستدامة. (صحيفة الرأي، العدد 13581: 33-35)

وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى توسيع قاعدة استخدام الغاز الطبيعي في القطاعات كافة، لهذا تركز الحكومة من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية على اكتشاف المزيد وتطوير القائم فيها، ولا سيما حقل الريشة الذي اكتشف عام 1985م وبدأ الإنتاج فيه عام 1989، ويقدر احتياط الحقل حوالي ثلاثة تريليون قدم مكعب، وينتج حالياً 28 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، ويسهم البئر رقم 45 المكتشف مؤخراً بحوالي عشرة ملايين منها، بحسب ما أورده متحدة الوزارة في تصريح إلى وكالة الأنباء الأردنية بتاريخ 5 تموز 2009. (الربيحات وآخرون، :233)

وقد انعكس ارتفاع أسعار الطاقة العالمي على الأردن بشكل سلبي، إذ أن الأردن يعاني من شح الموارد الاقتصادية، كما أنه يعاني من ثقل المديونية، وقد ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في أعوام (2010، 2011، 2012) بزيادة عدد الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتراجع عن رفع أسعار المشتقات النفطية، وقد وقعت بداية الاحتجاجات بكثرة في تشرين الاول 2012 بعد قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية.(ar.wikipedia, 2013)

وتساهم مشاكل اقتصادية مثل رفع أسعار المشتقات النفطية بزيادة الوضع الاقتصادي الذي يمر به الأردن صعوبة وكما تطرقت سابقاً فإن الأمن الاقتصادي هو عبارة عن جزء من الأمن الوطني الأردني، وبسبب زيادة أعداد الفقراء في الأردن، فإن رفع الأسعار والذي شمل بعض السلع الأساسية والضرورية يمكن أن يشكل تهديداً على أمن الأردن الداخلي، وقد تمثل ذلك بمسيرات احتجاجية في شتى المدن والمحافظات الأردنية، مارست خلالها الجماهير الغاضبة أعمال التخريب والنهب والسلب، وهنا ظهر جلياً وبصورة منقطعة النظير تعامل قوات الأمن العام وقوات الدرك بمسؤولية عالية وروح وطنية مع هذه المظاهر، مما ساهم في الحد من الأضرار التي وقعت والتي كان من الممكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة الإصلاح في الأردن.

المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية:

ومن ضمن التحديات الواضحة التي تواجه الأمن الوطني الأردني يبرز هناك التحديات الاجتماعية وسنتطرق هنا إلى مشكلتي البطالة والفقر كأحد التحديات المهمة والخطيرة بالإضافة إلى التزايد السكاني وقضية اللاجئين والنازحين وكذلك البعد العشائري والتي تؤثر كلها على أمن الأردن الوطني.

- البطالة

البطالة هي الاختلال بين معدل القوى العاملة وفرص العمل المتاحة وهي آفة اقتصادية واجتماعية إذا لم يتم معالجتها بالأسلوب والوقت المناسبين فإنها سوف تتعمق ، ومن ثم يصبح أمر معالجتها صعباً أو مكلفاً أو الاثنين معاً. والبطالة مشكله وطنية يجب أن تتكاتف جميع الجهود الوطنية أمام تحدياتها ، فبالإضافة إلى دور الحكومة في معالجتها يجب أن يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأردني بأشكالها المختلفة.

لا تعتبر البطالة في الأردن أو في أغلب الأقطار النامية أمراً مستهجناً، إن المستهجن في الموضوع أن يكون سوق العمل المحلي الذي يشكو من البطالة بين صفوف عمالته الوطنية نراه يستخدم عماله وافدة تعادل في حجمها البطالة التي يعانيها، هذا شأن نادر الحدوث ولكنه على أرض الواقع موجود في سوق العمل المحلي، ويعتبر الأردن من الدول القلائل في المنطقة العربية بل وفي العالم من حيث تميزه بأنه من الأقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة في آن معاً . قد يكون هذا في زمن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أمراً عادياً ، ولكن عندما يكون النمو الاقتصادي في ركود يكون الأمر مثار انتباه،

فالأردن بدأت تظهر فيه العمالة الوافدة بشكل مكثف مع دخوله عهد الطفرة الاقتصادية خــلال الفتــرة 1975-1985.

خصائص ونسب البطالة

انخفض معدل البطالة في المملكة للربع الأول من العام الحالي 2012 الى 11,4% وهو أدنـــى مستوى له خلال السنوات الـــ(11) الأخيرة، وكان معدل البطالة السنوي في المملكة قد ارتفــع للعــام 2011 بمقدار 0,4 نقطة مئوية ليبلغ 12,9%، مقابل 12,5% للعام 2010. (فياض، 2012) وانخفض معدل البطالة بين الذكور في الربع الأول من العام الحالي 2012 الى 10% ، وبمقدار 0,7 نقطة مئوية عن الربع السابق و 0,8 نقطة مئوية عن الربع المماثل، فيما هبط معدل البطالة بين الاناث لنفس الفترة الى 18% وبمقدار 0,3 نقطة مئوية عن الربع السابق و 2,8 نقطة مئوية عن الربع المماثل. (فيــاض، 2012)

أ- انخفض معدل البطالة في الربع الرابع من العام الماضي إلى 13% مقارنه مع 15.4% للربع الرابع من العام الذي سبقه وبذلك بلغ معدل البطالة لعام 2006 حوالي 13.9% منخفضاً مــن 14.8% في عام 2005، وقد سجل معدل البطالة في عام 2010 انخفاضاً طفيفاً قــدره (0.4) نقطة مئوية عن مستواه في عام 2009 ليبلغ (12.5%). (دائرة الإحصاءات العامــة، 2010: 16). وقد سجل معدل البطالة في الربع الأول من عام 2013 (12.8%) مسجلاً ارتفاعاً بـــــ (0.03) عن الربع الرابع من عام 2012 حيث كــان المعــدل آنــذاك (12.5%). (دائــرة الإحصاءات العامة، 2013: 1)

ب- ترتفع معدلات البطالة عادة خلال الربع الثالث من العام وهي فترة الصيف التي تعقب التخرج من الجامعات والمدارس والكليات مما يؤدي إلى زيادة الداخلين إلى سوق العمل في تلك الفترة.

ج- 58.5% من العاطلين عن العمل يتركز في الفئة العمرية 20-29سنة.

د- بالنسبة للمشتغلين 75.3% ذكور مقابل 87.6% إناث يتركزوا في الفئة العمرية 20-44 سنة.

ه- معدل المشاركة الاقتصادية الخام (أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) لا يزال متدنياً في الأردن حيث بلغ 23.9%.

و- معدل المشاركة الاقتصادية المنقح(أي قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) حوالي 63% للذكور مقابل 12.6% للإناث.

ومن أهم أسباب البطالة في الأردن:

أ- تراجع النمو الاقتصادي للملكة خلال الثلاث عقود الأخيرة.

ب- ارتفاع معدل النمو السكاني، وقد بلغت هذه النسبة (2.2%) خلال الفترة (2004-2011).

ج- العمالة الوافدة وتأثيرها على العمالة الوطنية، إذ أشارت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة بأن عدد السكان الأردنيين في سنة العمل (15) سنة فأكثر قد بلغ في عام 2010 (2578334) فرد، وقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل (176186) فرد أو ما نسبته (12.5%) من إجمالي النشيطين اقتصادياً. (دائرة الإحصاءات العامة، 2010: 27)

د- تدني الأجور في بعض الأعمال مما يجعل الأردنيين يعزفون عن العمل في القطاعات ومنها القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات وقطاع العمالة المنزلية ويتم الاستعانة بالعمالة الوافدة الزهيدة الأجر، وقد بلغ معدل البطالة في الحضر (10.2%) بين الذكور مقابل (21.1%) بين

الإناث في عام 2010، في حين بلغ معدل البطالة في الريف في عام 2010 (11.5%) للذكور مقابل (24.8%) للإناث، وقد بلغت نسبة الحضر من مجموع عدد السكان في عام 2011 (82.6%). (دائرة الإحصاءات العامة، 2012: 5).

هـ- عدم توفر الاستثمارات الأجنبية الكافية لتستوعب كافة أعداد العمالة الوطنية.

و- عودة الكثير من العاملين خارج الوطن لأسباب سياسية وما مرت به المنطقة من حروب وغيرها.

- الفقر

بين تقرير حالة الفقر في الأردن للعام 2010 أن نسبة الفقر في عام2010 قد بلغت (14.4%) باعتماد السلة الاستهلاكية للأسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) 813.7 ديناراً للفرد سنوياً (أي 68 ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من (5.4) فرد بلغ خط الفقر 4394 ديناراً سنويا (أي 366 ديناراً شهريا). كما بلغ خط الفقر المدقع للأسرة (خط فقر الغذاء) ما قيمته 151.2 ديناراً شهرياً علماً بأن خط فقر الغذاء قد بلغ (336) ديناراً للفرد سنوياً (أي 28 ديناراً للفرد شهرياً).

وتشير النتائج إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أقضية المملكة البالغ عددها 89 قضاء موزعة على 12 محافظة بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربه في محافظة العقبة (71.5%) وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (69.6%). (تقرير حالة الفقر 2010، 2012)

وقد بلغ متوسط الدخل السنوي لعام 2010 قد بلغ 8842 ديناراً للأسرة، بارتفاع مقداره 10.5% عن متوسط الدخل للأسرة في عام 2008 مقيماً بالرقم القياسي للأجور بين عامي 2008 و2010 والذي بلغ حوالي 7911 ديناراً سنوياً. وعلى المستوى التفصيلي، ارتفع متوسط دخل الأسرة من الاستخدام في عام 2010 بما نسبته 0.8% عن عام 2008، وارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة بلغت 8.1% عن عام 2008. (تقرير حالة الفقر 2010، 2012)

وعلى صعيد الخصائص الإجتماعية أظهرت النتائج إرتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة حيث بلغ 7.2 فردا مقابل 3.9 فردا بين الأغنياء. وشكّل صغار السن في الشريحة الأفقر 47 % من مجموع السكان في حين شكلوا 17 % فقط من السكان في الشريحة الأغنى، مما يشير إلى استمرار إرتفاع مستويات الإنجاب ونسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وانخفاضها في الشريحة الأغنى لفترة البحث. وأشارت النتائج إلى انخفاض نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الأفقر حيث بلغت 3.4 %، مقابل 16.5 % في الشريحة الأغنى. (تقرير حالة الفقر 2010، 2012)

هذا وترتفع نسبة السكان من الأميين والملّمين في الشريحة الأفقر مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأغنى (حوالي 57.7 % مقابل 35% على التوالي)، كما ترتفع نسبة حملة المؤهلات التعليمية العليا في الشريحة الأغنى مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الشريحة الأفقر حيث بلغت نسبتهم أكثر من خمسة أضعاف نسبتهم في الشريحة الأفقر (39.9% للشريحة الأغنى مقابل 8.5% للشريحة الأفقر). (تقرير حالة الفقر 2010، 2012)

ولولا التدخلات الحكومية المباشرة بالأسعار الجارية خلال عام 2010 وانعكاسه على ظاهرة الفقر، وباستثناء تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط من إجمالي دخل وإنفاق الأسر لبلغت نسبة

الفقر 15.8% بدلاً من نسبة الفقر الفعلية 14.4%. وضمن السياسات والاستراتيجيات الحكومية والبرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والتي تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع ومستوى مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فقد دعمت الحكومة وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سياسة تسهيل الحصول على التمويل لإنشاء المشاريع الصغيرة، إذ أن المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع قطاع غير منظم قد ساهمت وبشكل كبير جنباً إلى جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدل الفقر وبشكل واضح حيث من المقدر أنها ساهمت في تخفيض معدل الفقر من 18.6% إلى 14.4%.(تقرير حالة الفقر 2010، 2012)

ومن أهم نتائج تقرير نوعية الحياة في الأردن للفترة (2002-2010) الذي تم إعداده لأول مرة في الأردن(*) ،ما يلي: (تقرير نوعية الحياة في الأردن2002-2010، 2012)

أولاً: التفاوت بين المحافظات، حيث اظهر التقرير أن التفاوت بين المحافظات يلفت النظر لضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لبرامج التنمية المحلية المتكاملة. كما اظهر أيضاً أن الاختلاف بين الحضر

(*) تقرير نوعية الحياة في الأردن 2002-2010 الذي تم اعداده لأول مرة في الأردن، حيث كان الأردن يعتمد في قياس الفقر وحسب الآلية الحالية المستخدمة على القيمة النقدية والسعرات الحرارية المستهلكة، وهي الطريقة المتبعة لدى البنك الدولي والمعتمدة رسمياً لدى معظم دول العالم في قياس الفقر. لكن مع التطور الحاصل لمفهوم الفقر لا يوجد خلاف اليوم على اعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث لا يمكن اختصارها في فقر الدخل وحده، على الرغم من كونه احد ابعاده الاكثر اهمية. وتعود فكرة هذا التقرير الى عام 2010 عندما ارتأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي انه من المناسب تطوير قياس الفقر المتعدد الابعاد في الاردن، الى جانب خط فقر الدخل المعتمد. وعلى هذا الاساس، وضمن " مشروع دعم تحليل الفقر ورصده" الممول من برنامج الامم المتحدة الانمائي، تم تشكيل فريق للتعاون ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة الإحصاءات العامة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل تطوير مثل هذا الدليل بالاستفادة من التجارب المماثلة في البلدان العربية والعالم باستخدام (41) مؤشر في القطاعات المختلفة، نقلاً عن: http://www.mop.gov.jo.

والريف اقل أهمية مما هو عادة في البلدان المجاورة الأخرى، بحكم التوسع في توفير الخدمات العامة الاجتماعية والمرافق العامة من خلال الدولة مضافاً إليها مستوى التحضر المرتفع في المملكة.

ثانياً: التحسن في نوعية الحياة الذي يعود الى التحسن في مؤشرات التعليم والمسكن، في حين ان مؤشرات الوضع الاقتصادي لم تتحسن جذرياً. وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يجب ان يولى عناية خاصة لكونه نقطة الضعف. وبين التقرير ان احد الأسباب الأساسية في عدم تحسن مؤشرات الوضع الاقتصادي للآسرة يعود إلى انكشاف المملكة تمام الازمات الخارجية، إضافة إلى عدم نجاح النمط الاقتصادي السائد في توفير فرص عمل بالقدر الكافي. وفي هذا السياق ايضاً بين التقرير ان تأثر محافظة العاصمة بالأزمات العالمية كان اكبر من المحافظات الأخرى، بحكم ارتباطها بشكل اكبر بالقطاعات الأكثر تأزماً (القطاعين المالي والعقاري).

هناك عوامل محلية وإقليمية ودولية تسبب الفقر في الأردن وكما يلي: ومن العوامل المحلية ضعف سياسات التصحيح الاقتصادي، وبعض برامج الخصخصة غير الناجحة وتفشي الفساد في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة، والإجراءات الضريبية غير المناسبة، وتزايد أعداد العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تدني مساهمة المرأة في التنمية، وضعف فعالية المؤسسات القائمة حالياً لتنظيم الفقراء، وأخيراً ضيق نطاق الحماية الاجتماعية. ومن العوامل الإقليمية وقوع الأردن ضمن منطقة تشهد نزاعات إقليمية كثيرة، والنزوح القسري لبعض الجنسيات المحيطة بالأردن نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وممارسته لسياسات التهجير، والحرب على العراق، وانخفاض حجم المعونات العربية، وتعثر التكتلات الاقتصادية العربية. ومن العوامل الدولية التي ساهمت في زيادة نسب الفقر في الأردن الركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض حجم المعونات الدولية، والعولمة.

ويساهم الفقر في جملة ما يساهم من آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على الأمن الوطني الأردني في تفشي الأمراض الاجتماعية، وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، وانخفاض المستوى الـصحي، والتهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة، ويساهم أيضاً في انعكاسات سلبية على وضـع المـرأة والأطفال.

ويعد إضعاف الولاءات الضيقة القبلية أو الجهوية أو الفئوية أو الطائفية لصالح الولاء الـوطني من أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه الدولة الاردنية . ويرتبط التحول في هذا الجانب بمستوى التعليم وأنماط التربية والثقافة السائدة،وهي جوانب تساهم المدارس والمعاهد والكليات والجامعـات ووسـائل الإعلام على اختلاف أنماطها (المقروءة والمسموعة والمرئية)، والكتاب والمثقفون والفنانون ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب في تحقيق هذا التحول.

ومن المعروف في علم الاجتماع السياسي أن التطور الصناعي والتجاري يؤدي إلى خلق شبكة من المصالح بين الأفراد تؤدي على المدى البعيد إلى تآكل الروابط التقليدية لـصالح روابـط جديـدة مصلحية. فإذا ترافق ترابط المصالح العابرة للولاءات الضيقة مع خطة منهجية تربويـة لتفكيـك هـذه الولاءات الضيقة، تكون قدرة المجتمع التماسك أقوى، ويصبح شعار الوحدة الوطنية أمراً سهل المنـال. ويمكن القول بأن البيئة الاجتماعية الأردنية تنطوي على قدر غير يسير من الولاءات الضيقة، بعـضها تشكل بفعل الظروف التاريخية للمجتمع الأردني مثل ثنائية فلسطيني/أردني والتي عمقتهـا الملابـسات السياسية بين الطرفين منذ الوحدة بين الضفة الغربية والأردن. وهناك تعدد إثني وديني كرسته الـنظم الانتخابية بمنح جماعات عرقية أو دينية مقاعد نيابية محددة، كما هو الحال في المقاعد المخصصة فـي مجلس النواب للشركس والشيشان والمسيحيين. وهناك تباين ناتج عن طبيعة البنية الاجتماعيـة مثـل

التباين بين الحضر أو سكان المدن وبين البادية، الذي كرسته كذلك، النظم الانتخابية المطبقة في المملكة بمنح البدو مقاعد برلمانية محددة. إن ما تمنحه النظم الانتخابية من مزايا لبعض الجماعات هو أمر مفيد لإشعارهم بدورهم السياسي في الدولة، إذ إن ترك الأمر للانتخابات التقليدية سيقود لعدم قدرتهم على إيصال ممثليهم إلى السلطة التشريعية. بينما يرى المعارضون لذلك أن الدولة المعاصرة تجاوزت التمثيل على أساس السمات الاجتماعية للفرد أصبحت تأخذ بالتمثيل على أساس المواطنة. إن التحدي الذي يواجهه الأردن من هذه الناحية هو القدرة على تجاوز الآثار السلبية لهذه التنوعات في البنية الاجتماعية ولجم آثارها السياسية. (محافظة وآخرون، 2006: 213)

وتكمن أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الأردني: (الحمود ونجادات، 2007: 164) (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006)

1- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاوتها بصورة ملحوظة بين محافظات المملكة.

2- ضعف الإمكانات المالية والمادية والتقنية للمؤسسات العاملة في قطاع التنمية الاجتماعية.

3- ضعف التنسيق بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية.

4- الانخفاض النسبي لدور القطاع الخاص في قطاع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

5- عدم كفاية دور المحافظات والمجتمعات المحلية في بعض ميادين التنمية الاجتماعية مثل الإسكان والتعليم والصحة والعمل.

6- عدم وجود قاعدة معلومات شاملة ودقيقة، وضعف استقلال الأدوات الإحصائية والتخطيطية على نحو يتيح تحديد المناطق والشرائح الاجتماعية المستهدفة.

7- ضعف الأهمية النسبية لبرامج التدريب المهني وتعزيز الإنتاجية واستحداث فرص العمل من الجهود الرامية لمحاربة الفقر.

البعد العشائري في الأمن الوطني الأردني:

منذ الأيام الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وحتى الآن كانت مقدرة الملك عبد الله سابقاً ومقدرة الملك الحسين رحمه الله في كسب ولاء القبائل هي الضمانة لاستقرار الأردن السياسي. وقد ارتكز استقرار الأردن على الطابع القبلي للسياسة والعلاقات الاجتماعية في البلاد، ورغم الانقسام الاجتماعي الأساسي (الحضر والرحل) فإن المجتمع الحضري ارتكز هو الآخر على القرابة لأن كلاً من الفلاحين والبدو في الضفة الشرقية قليلون في تركيبهم الاجتماعي.

إن القبائل في المجتمع الأردني موالية للنظام السياسي. في ذات الوقت تنظر الأسرة الهاشمية إلى نفسها على أنها قبيلة، وتتطلع إلى القبائل الأخرى لتأييدها وقد ساعدتها ذلك في ظهور الوحدة الأردنية تحت قيادتها. وقد أدرك كل من الملك عبد الله والملك حسين أن عليهما الاعتماد على الولاءات القبلية واستفاد كلاهما من هذا التقرب من القبائل البدوية في الأردن، ورأيا في التأييد القبلي الضمانة الداخلية للسيطرة الهاشمية. بيد أن كلاً منهما أدرك أيضاً أنه لا بد من تنمية بعض الشعور بالأردنية في النهاية إذا أريد للنظام الملكي أن يعيش لأن الأردن نفسه سيكون ظاهرة قصيرة العمر دون ذلك النظام.

ولا يعود الدور القبلي في خلق الاستقرار في الأردن إلى أن البدو محافظون ويقاومون التغيير إذ أن القبائل أيدت الهاشميين لثلاثة أسباب مهمة: أولاً، لقد تمتعت الأسرة الهاشمية بشرعية دينية لأنها تنتسب إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. ثانياً، لقد تمتع الهاشميون بشرعية مؤسسيه كرؤوس للدولة من خلال عملية قانونية وليس عن طريق انقلاب عسكري أو عمل آخر غير دستوري. ثالثاً، لقد

عمل كل ملك في الأردن بصورة وثيقة مع القبائل البدوية ونظر إليه على أنه هو نفسه زعيم التأييد القبلي للمملكة الأردنية.

كذلك فإن الشريحة القبلية تستفيد من تأييدها للملك بما في ذلك فوائد كالدعم المالي والمراكز البارزة أو ذات النفوذ في الحكومة، وشق الطرق وبناء المستشفيات والمدارس في مناطق القبائل. وكما يقول بول جريديني "فإن السيطرة على القوات المسلحة والدعم السياسي الهام على المستوى الوطني قد توقفا على إعطاء المناصب والفرص الهامة لأفراد من القبائل والأسر الكبيرة. كذلك فإن وظائف الأمن الداخلي (المخابرات) والمراكز الحساسة الأخرى لا تزال تخص وتعتمد تماماً على الانتماءات والولاءات القبلية". (السيد هيد، 2008: 213-214)

ولكن نتيجة لعملية التحديث، كان للتغير الاجتماعي أثر على دور القبائل في المجتمع الأردني ونزع الطابع القبلي هو "العملية التي بواسطتها يضعف دور القبيلة بالمعنى الفردي للانتساب الشخصي وأنماط المعيشة"، وهذه العملية أخذت في الحدوث في القبائل الأردنية وثمة زيادة سريعة في التحضير والتعليم ووسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي السياسي ويبدو أنه على المدى البعيد قد يتأثر استقرار الأردن السياسي بهذا التغير السريع، أما على المدى القريب فإن الحكومة تستخدم صلاحياتها لتعزيز الطابع القبلي بدلاً من تغييره، ويعود ذلك إلى شعور الحكومة بأن القضاء على العنصر القبلي في المجتمع يعني دمار النظام برمته. (أبو عواد، 2006: 195)

وتظهر القوة العشائرية جلياً في دولة مثل اليمن وما يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على أمن البلاد والمصالح الاقتصادية فيها، إلا أن الأردن والحمد لله ما زال قادراً على دمج القبائل الأردنية في

المؤسسة العسكرية والسياسية بما يحقق زيادة في لحمة الشعب مع بعضه البعض ويقلل من التهديدات التي من الممكن أن تسبب انقلاباً أمنياً أو انقساماً أو غيرها لا سمح الله.

التزايد السكاني

مرّ الأردن بمتغيرات ديموغرافية كبيرة أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في تركيبته الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وترتب عليها ارتفاع معدل النمو السكاني من (3%) عام 1947م إلى (4.3%) عام 1989م إلى أن وصل إلى معدل نمو (2.6%) عام 2004م (دائرة الإحصاءات العامة، 2004) وكان مرد هذه الزيادة يعود للارتفاع في معدل النمو الطبيعي للسكان من جهة والهجرات القسرية التي شهدتها الأردن بداية الستينات ونهاية التسعينات من القرن الماضي، وتجدر الإشارة إلى إن معدل النمو السكاني في الأردن مرتفع بالمقارنة مع معدل نمو السكان في الدول العربية المتقدمة والنامية، ويعاني الأردن من هذه الزيادة في معدلات النمو السكاني فيه، لما له من آثار سلبية على العمليات التنموية من جهة، واختلال التوازن السكاني في جهة أخرى والتي أدت بالتالي إلى أثار سلبية على البيئة والبنية التحتية فيه مما شكل تحدياً تتعاقب الحكومات الأردنية في علاج ما ينجم عنه من آثار سلبية تتعلق بارتفاع معدلات الفقر والبطالة للحد الذي أصبح هذا النوع يشكل جزءاً رئيسياً من الخطاب السياسي الأردني، إضافة إلى أمور المعيشة وتوفر سبل العيش الكريم للمواطن الأردني فيها.

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن وفق إحصائيات عام 2011 إلى ما يلي(دائرة الإحصاءات العامة، 2011: 5-6):

أ. بلغ عدد السكان في عام 2011 حوالي (6249) ألف نسمة. (دائرة الإحصاءات العامة، 2011: 6).

ب. معدل النمو السكاني خلال الفترة (2004- 2011) (2.2%)، وهذا يشير إلى ارتفاع عدد السكان رغم قلة الموارد المتاحة، مما يشكل ضغطاً على الموارد الحكومية المحدودة ويعيق برامج التصحيح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

جـ. كانت نسبة الجنس في عام 2011 (106.4) ذكرا لكل (100) أنثى (دائرة الإحصاءات العامة، 2011: 5).

د. يتركز حوالي (63%) من عدد السكان في محافظات الوسط وحوالي(28%) في محافظات إقليم الشمال و (9%) في محافظات إقليم الجنوب.

هـ. كانت نسبة الحضر حوالي(82.6%) في عام 2011 (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

و. ارتفاع معدل الكثافة السكانية من (60 فرد /كيلو متر مربع) في عام 2004م إلى (70.4فرد كيلو متر مربع) في عام 2011.

مما تقدم نجد أن معدل النمو السكاني مرتفع مما يشكل خللاً ما بين السكان والموارد الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للأردن في المستقبل إذا لم يتم معالجته. وقد تم وضع إستراتيجية وطنية تسعى إلى احتواء ومواجهة تحدي السكان في الأردن لتغطي الفترة من عام (2000-2020) إذ بنيت على أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للدستور ولها محاور رئيسية ومن أهمها محور الصحة الإنجابية بشكل رئيسي ومحور السكان والتنمية ومحور التأييد والدعوة إلى عملية التوجه نحو السلوكيات الايجابية ، ومن أهم التحديات السكانية في قضايا النمو السكاني المتعلقة بتنظيم الأسرة وليس توقيف النسل، وكان المحور الرابع فيها الاتجاه نحو المساواة والعدالة في التعامل مع الجنسين في الأردن.

إن الأردن وضع إستراتيجية وطنية للسكان ركزت على أهمية تحقيق التوازن بـين المـوارد والسكان بالدعوة الصريحة إلى انتهاج سياسة ترشيد استخدام الموارد وتعزيز السلوك الإنجابي المعتدل وتمكين المرأة وتحقيق العدالة والمساواة وزيادة الإنتاجية لزيادة الدخل الفردي. وقد أصبح البعد السكاني من الأولويات الوطنية المهمة نظرا لأهميته في عملية التخطيط التنموي. يسعى المجلس الأعلى للسكان إلى تقرير السياسات والمشاركة في كل جوانب الإنتاج والعمالة والأنـشطة المولـدة للـدخل والتعلـيم والصحة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة السكانية وغرس قيم العدالة والانصاف بين الجنسين في أذهـان الشباب على نحو يتفق وقيم المجتمع الأردني. ويعالج المجلس تراكمات القضايا الـسكانية وتحـدياتها بإجراء البحوث والدراسات العلمية للتوصل إلى خطط عمل وبرامج تعالج قضايا النـوع الاجتمـاعي والفقر والبطالة والشباب وتمكين المرأة واختلال التوزيع الجغرافي للسكان والموارد والبيئة والتوعيـة بثقافة العيب وإحلال العمل المهني محل البحث عن الوظيفة. (عبد الهادي ، الحوار المتمدن، 2005)

اللاجئون والنازحون

اعتاد الأردن بقيادته الهاشمية أن يشرع أبوابه لإخوانه اللاجئين من الدول العربية التي تعرض للهجرات القسرية سواء من فلسطين في الأعوام 1948و1967 وأزمة حرب الخليج عام 1990و2003. يقيم في الأردن حوالي 2.8مليون فلسطيني حسب إحصائية 2004 (www.price.gov.ps) حيث يعيش قسم منهم في 13 مخيماً موزعة في مناطق مختلفة من المملكة. لا تزال قضية حق العودة للاجئين في عملية السلام معلقة وتعتبر من أكثر القضايا تعقيداً وتسعى إسرائيل كل فترة لإثارة موضوع الوطن البديل مما يزيد القضية تعقيداً ويزيد مخاوف الشعب الأردني، خاصة

وان الكثير من الفلسطينيين الموجودين أصلا في الأردن يرتبط بأحزاب سياسية وتنظيمات فلسطينية مرتبطة بالخارج.

بلغ عدد اللاجئين العراقيين في الأردن (450.000) مما زاد الأعباء على الحكومة والشعب الأردني من الناحية الاقتصادية, والاجتماعية, والصحية, والثقافية وزاد الضغط على البنية التحتية الأردنية. (صحيفة العرب اليوم، 2012)

وقد تأثرت البيئة الوطنية الأردنية من هذه الهجرات وخصوصاً البعد الديمغرافي بعد الهجرة العراقية, إذ أن معظم اللاجئين العراقيين أثرياء مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ على الأسعار وفي مختلف المجالات, سواء السلع الاستهلاكية، العقارات, التعليم في المدارس الخاصة والعامة وبالتالي أدى ذلك إلى ازدياد الفجوة في طبقات المجتمع الأردني ودق ناقوس خطر تلاشي الطبقة المتوسطة مما يحتم على المتفحص لموضوع الولاء والانتماء والدقة والموضوعية وهذا تحدي كبير بحد ذاته. كذلك يجب اخذ الحذر من تدفق العناصر الإرهابية ضمن هذه الإعداد الهائلة من اللاجئين والخوف الأكبر من إن تصبح الأرض الأردنية مسرحاً للتصفية الشخصية بين هؤلاء الذين تتعدد اتجاهاتهم الفكرية ومعتقداتهم وانتماءاتهم السياسية.

وأثرت التحولات السياسية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط بشكل جاد على البنية الاجتماعيـــة والديمغرافية الأردنية، وفيما يلي عرض لآثار هذه الانعكاسات:

1- نتيجة لحرب الخليج الأولى والثانية، فقد عاد ما يقارب 300 ألف مواطن من المغتربين الأردنيـــين العاملين في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والعراق إلى الأردن، إذ قفز معدل النمو السكاني في الأردن بشكل حاد ليصل إلى 10،82 % بين عامي 1990-1991، وشكلوا ما

نسبته 5،2% من المجموع الكلي لسكان الأردن في عام 1994 ، بالإضافة إلى عبور مهـــاجرين مـــن جنسيات مختلفة إلى الأردن خلال الفترة من 1990/8/2 حتى نهاية آذار 1991 (ما بين 1،4 إلى 1،5 مليون مهاجر) ممن أقاموا في الأردن لفترة تقارب ثمانية أشهر، وشارك هؤلاء المهاجرون ، الأردنيين في الماء والمأكل والمسكن. (دائرة الإحصاءات العامة، 1996)

2- ما زال الأردن متأثراً بانعكاسات التركيبة الديمغرافية الناتجة عن الصراع الدائر فـــي الأراضـــي الفلسطينية.

3- استقبل الأردن أعداداً كبيرة من العراقيين الذين تركوا بلادهم عند غزو الولايات المتحدة للعـــراق واحتلاله، ونتيجة لما يشهده العراق يوميا من عمليات إرهابية وتفجيرات لأسباب سياسية أو طائفية، فقد أدى كل هذا إلى زيادة في أعداد السكان الذين يقيمون في الأردن من العراقيين تحديدا، وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العراقيين في الأردن بما يتراوح ما بين 200 -300 ألـــف شخص، أي ما نسبته 5.5% من مجموع السكان، وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا ما أضيف إليها الجاليات العربية والأجنبية الأخرى المقيمة في المملكة . (النعيمات، 2005: 20)

4- يعد الأردن أكبر الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، ويخضع هؤلاء اللاجئين لقانون الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل UNRWA، والتي تعمل منذ عام 1950 لتقديم العون وفرص العمل لحوالي 900 الف لاجئٍ فلسطينيٍ هاجروا من فلسطين إلى الدول المجاورة، وحسب دائرة الإحصاءات العامة، فهناك حوالي 2.175.710 لاجئ يعيشون في الأردن(دائرة الإحصاءات العامة، 2012)، مما فرض على الدولة وضع العديد من البرامج لمواجهة احتياجات التزايد، فأدخلت برامج لتوفير مساكن لذوي

الدخل المحدود، ومنحت المزيد من التراخيص لإنشاء الشقق السكنية، وعملت على استيراد المزيد من المواد التموينية لسد احتياجات البلاد.

5- تشير الأرقام الإحصائية أن الأغلبية الساحقة من العائدين الأردنيين والجاليات التي دخلت الأردن يقيمون في المدن الرئيسية، وقد توجه معظم الفلسطينيين العائدين من الكويت إلى الأردن لأنهم يحملون الجنسية الأردنية وقد بلغ عددهم (450،000 نسمة) قبل اندلاع أزمة احتلال العراق للكويت في عام 1991، وبعد الحرب مباشرة، كان عدد الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت يقدر بحوالي 180،000 نسمه، لكن معظمهم قد أجبروا على مغادرة البلاد نتيجة للحملة الإرهابية التي استهدفت إخراجهم منها. وقد تناقص عددهم إلى حوالي 150،000 بحلول نيسان من عام 1991م، والى حوالي 100،000 في آب من نفس العام. وبحلول عام 1995م، أصبح عدد الفلسطينيين في الكويت لا يتجاوز 26،000.

إن التحولات الديمغرافية التي مر بها الأردن وزيادة النمو السكاني تعد من التحديات التي تواجه المملكة في ظل استقرار الموارد الطبيعيّة والماليّة وهناك خلل في التوزيع الجغرافي للسكان إذ إن 28% من سكان المملكة مقيمون في إقليم الشمال الذي يشكّل ما نسبته 6ر32% من مساحة المملكة. وان 63% من السكان يقطنون في إقليم الوسط الذي يشكل 2ر16% من مساحة المملكة. أما إقليم الجنوب الذي يشكل 2ر51% من إجمالي مساحة المملكة فان نسبة السكان فيه لا تتجاوز 9 بالمائة من عدد السكان الإجمالي.(القطب، 2010)

أدى التزايد السكاني السريع في الأردن خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى نمو كبير ومتسارع في إنشاء المباني والمساكن لاستيعاب الأعداد الكبيرة من تلك الزيادة السكانية، فقد تضاعفت أعداد المباني في الفترة 1980-2000، (الكتاب الإحصائي السنوي، 2002) وبلغت نسبة المساكن في

المناطق الحضرية 85% من مجموع المساكن في الأردن تبعاً لبيانات تعداد 1979، و استحوذت المناطق الحضرية في بعض المحافظات على نسب أعلى من المساكن حيث بلغت 83% في محافظة عمان، 82% في محافظة الزرقاء (لواء الزرقاء آنذاك)، و77% في محافظة العقبة (لواء العقبة آنذاك). أما في تعداد 1994 فقد بلغت النسبة لتلك المحافظات 91%، 95%، 79% على التوالي، وارتفعت عام 2004 إلى 93% و88% في عمان والعقبة على التوالي في حين بقيت ثابتة في الزرقاء.(سمحة، 2011: 534)

اشتد التركز السكاني والحضري في المناطق الشمالية والغربية والوسطى من الدولة أكثر منه في المناطق الأخرى أن نحو 90% من مجموع السكان الحضر في الأردن يقطنون في دائرة مركزها مدينة جرش ونص قطرها 63 كيلو متر. ليس ذلك فحسب بل إن محافظة عمان استأثرت بالنسبة الكبرى من النمو السكاني والحضري والسكني وبهذا أصبحت تشكل مركز الثقل الاقتصادي والسكاني في الأردن.

تعد ظاهرة التحضر في الأردن حديثة العهدة نسبياً فهي لا تزيد على نصف قرن حيث تعرض الأردن إلى تغيرات أساسية اقتصادية اجتماعية وديموغرافية؛ مما أدى إلى تسارع في عملية التحضر بشكل كبير وفجائي وسريع. وقد كان لموجات الهجرة القسرية 1948، 1967، 1991، 2003، ولنشوء مراكز حضرية جديدة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المدن وللهجرة الداخلية، ولنشوء مراكز صناعية اقتصادية وتجارية وخدماتية حول تلك المدن؛ كان لهذه العوامل مجتمعة، أكبر الأثر في استقطاب السكان من مختلف مناطق المملكة وفي ارتفاع وتيرة معدلات النمو السكاني للمدن. (سمحة، 2011: 508-509)

مع نزوح 400000 لاجئ عام 1948 إلى الضفة الغربية ومثلهم تقريباً عام 1967 إلى الضفة الشرقية، وتركز نحو 80% من القوى العاملة الوافدة إلى الأردن في المناطق الحضرية، نتيجة ذلك كله، فقد ضربت كثير من المدن الأردنية أرقاماً قياسية من حيث معدلات النمو في الفترة الممتدة من 1952-2004.

يعد الأردن اللاجئين مواطنين أردنيين لهم حقوق المواطنة الكاملة وهذا لا يؤثر بأي شكل من الأشكال ولا ينتقص من حقهم في العودة والتعويض إذ أن قرار الوحدة عام 1950 أكد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وعدم المساس بالتسوية النهائية في قضيتها العادلة.(http://palestineonly.net/vb، 2008)

نتيجة لزيادة أعداد المواطنين المقيمين في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 2012) ، فقد ازدادت الحاجة إلى توفير مؤسسات تعليم مناسبة في مختلف المراحل التعليمية (الأساسي، والثانوي والجامعي)، وذلك لسد هذه الحاجة، ومن هنا، فقد أخذ الأردن على عاتقه مهمة إنشاء المزيد من المدارس للمرحلتين الأساسية والثانوية، كما تم منح المزيد من التراخيص لإنشاء جامعات ومعاهد تعليمية خاصة، لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم بمختلف أشكاله (المهني والأكاديمي).

تدير وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال شبكة واسعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية آخذة بعين الاعتبار أن العبء الأكبر في مجال الرعاية الصحية الأولية يعق على عاتق وزارة الصحة وزارة الصحة حيث تدير وزارة الصحة 53 مركز صحي شامل، و349 مركز صحي أولي و250 مركز صحي فرعي أي بمعدل 1.2 مركز لكل 10.000 من السكان وهو ما يتماشى مع

المعدلات العالمية بل ويتجاوزها، هذا ويبلغ معدل الوصول إلى أقرب مركز صحي حولي 30 دقيقــة. (وزارة الصحة، التقرير السنوي، 2012)

مع تزايد أعداد السكان ازدادت الحاجة الى توفير المزيد من الرعاية الصحية مما ترتب على ذلك وضع خطط واستراتيجيات لإقامة العديد من المرافق الصحية كالمستشفيات والعيادات وتخصيص مبالغ ضخمة من الموازنة العامة لهذه الغاية .

الفصل الرابع

التحديات الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني

لقد تغيرت أنماط التهديدات والتحديات الداخلية التي تواجه الأردن بسبب تغير البيئة الإقليمية والدولية وهذا فرض عليه الاهتمام بالأمن بكافة جوانبه وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والإعلامية، والعمل على صياغة مفهوم للأمن الوطني يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلــية فمنذ نشوء الدولة الأردنية والأردن يواجه تحديات وتهديدات لأمنه الوطني, فرضتها عليه البيئة المحلية والإقليمية والدولية غير المستقرة، ويتم تناول موضوع التحديات الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني من خلال الباحث الآتية:

المبحث الأول: تحديات التغيير في الوطن العربي والإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي

بدأت الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وهي لا زالت مستمرة حتى الآن في سوريا، وقد أطلق على هذه الاحتجاجات في تلك الدول بما يسمى الربيع العربي ، وقد ساهمت هذه الاحتجاجات في إحداث تحولات سياسية واجتماعية أثرت وتؤثر بشكل مباشر على عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي. وكانت المطالب الإصلاحية تختلف بين الأنظمة الجمهورية والملكية فقد طالبت الجماهير العربية في الأنظمة الجمهورية بتغيير النظام، كما ظهر ذلك في تونس ومصر وليبيا واليمن . بينما كانت المطالب الجماهيرية في الدول الملكية تركز على إصلاح النظام وكانت أكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الجماهيرية كما حدث في الأردن والمغرب والبحرين وغيرها من الدول .

الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011م، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي(www.tunisalwasat.com، 2013)، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة(معتوق، 2011) حيث نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة سياسية ، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي، وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع

أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها وأشدها دموية وعنفاً حركة الاحتجاجات في سوريا. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام" (معتوق، 2011).

بدأت الثورة في تونس بتاريخ 18 كانون الأول 2010، وانتهت في 14 كانون الثاني 2011 عندما غادر الرئيس التونسي السابق بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية ثم تلتها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 شباط 2011 أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم حوكم وسُجن بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة، وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

اندلعت الثورة الليبية في 17 شباط 2011، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر آب عام 2011، قبل مقتل معمر القذافي في 20 تشرين الأول 2011 خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي وبعدها تمت الانتخابات،وتم تشكيل حكومة جديدة في ليبيا ، ويذكر أن الثورة الليبية قد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية، وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 آذار 2011، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور حيث قوبلت برد فعل قوية من

الأجهزة الأمنية وسرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دموية، كما أنها أوقعت ولغاية نهاية شهر كانون الأول 2012 أكثر من 60 ألف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وفي أواخر شهر شباط عام 2012 أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها في عام 2012م عقبَ الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل. (ar.wikipedia, 2013)

الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي

كانت بداية الحراك الشعبي في الشارع الأردني بداية خجولة من حيث الكم والمغزى، ولم تتعد حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الجوانب، ومحاربة الفساد.

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2012م، نشاطاً مكثفاً في المشهد السياسي الأردني، تزاوجت فيه الحركات المعارضة التقليدية، كلجنة أحزاب المعارضة، وبصورة خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، اللذين قاطعا الانتخابات النيابية لعام 2011م مع الحركات الجديدة، التي برزت بصورة واضحة منذ العام 2011م، وبدرجة أكثر حضوراً وفعالية في نهاية عام 2012م.(مجلة دراسة شرق أوسطية، : 175).

بالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي بصورة دائمة ومتواصلة منذ ما سمي بمسيرة ذيبان في 14 كانون الثاني2011، وانضمام بعض الاتجاهات التقليدية والجديدة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك اتجاهات مختلفة من المطالبات والأولويات تبدو بوضوح شديد في الخطابات والبيانات والشعارات السياسية التي ظهرت في الحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق المملكة ، ألا أن التحول لم يكن على المستوى الشعبي وإنما على مستوى النظام السياسي نفسه، إذ أثرت التغيرات التي

حدثت في الدول العربية في أعوام 2011م و 2012م على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي، ويتضح ذلك من خلال كتاب التكليف الملكي السامي للحكومة التي شكلها معروف البخيت، وهو كتاب يتضمن بوضوح طلب "إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي"، من خلال "خطوات سريعة وملموسة"، ومن خلال رد الحكومة الذي أكد على هذه الأولوية، ومن خلال الخطابات والرسائل الملكية المتعددة التي تذهب بالاتجاه نفسه. (مجلة شرق أوسطية، 2013 : 175)

بالرغم من هذا الانفتاح السياسي الواضح، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات تدعو إلى الإصلاح السياسي، بمطالب محددة، وفي ضوء الظروف الداخلية التي شهدتها المملكة منذ 2010م، والمتغيرات الإقليمية (الثورات الديمقراطية العربية)، والموقف الدولي، (تحديداً الأميركي)، جميعها تدفع نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، وهي لحظة تاريخية استثنائية تجتمع فيها الديناميكيات الداخلية والخارجية لتجعل من "طموح الإصلاح السياسي" على رأس أجندة الأوليات الرسمية والشعبية (الأنباري، 2012: 9).

لم يكن الحراك الاردني رد فعل ولا بدعة ولا تقليد للآخرين بل جاء متزامناً مع الربيع العربي من باب التوقيت إذ أن الأردنيين سبقوا أشقاءهم العرب في التظاهرات والمطالبات الشعبية للحكومات بتغيير نهجها، ومن حق كل أردني أن يفخر بالحراك الشعبي الذي رفع العلم الاردني عالياً ووقف في وجه الظلم والفساد وأعطى الأردنيين متنفساً للحرية والتطلع لمستقبل زاهر(اللواما، 2013: 2) .

استطاع الحراك أن يجعل المواطن الأردني قادرا على انتقاد الحكومة و كسر معظم الخطوط الحمراء التي كانت تقف أمام المواطن الأردني، وانطلق الحراك الشعبي الأردني من ذيبان بتاريخ 14 كانون الثاني 2011 خلال عامين مر الحراك بمراحل مختلفة من تظاهرات ومسيرات واعتصامات

للحراكات واضرابات لمختلف المهن من مهندسين وأطباء وممرضين ومعلمين، وأصبح عدد الفعاليات أكثر من ستة آلاف فعالية حسب بعض التقديرات الرسمية(اللواما، 2013: 5).

لقد كان هناك مدن أردنية رفعت راية الحراك الاردني منذ البداية فبعد ذيبان ظهرت مدينة الطفيلة بحراك قوي، وبقي حراك معان والكرك واربد محافظاً على مسيرته بخطوات ثابتة ثم امتد الحراك الى معظم المدن والمناطق الأردنية، وبدأ الحراك برفع سقفه تباعا وتفاعل مع محاولات احتوائه بالتعديلات الدستورية التي اعتبرها شكلية ولا تلبي الطموح كما انه لم يقتنع بتغيير حكومة البخيت واستبدالها بحكومة الخصاونة حيث رفع صوته عالياً بأنه يريد استعادة الشعب لسلطاته ويريد حكومة منتخبة(اللواما، 2013: 5).

واحتج المواطنون الأردنيون في كافة المحافظات الأردنية على قرار الحكومة الأردنية رفع أسعار المحروقات وخرج المواطنون إلى الشوارع منددين برئيس الحكومة عبد الله النسور ومطالبين بإقالته فيما دعت غالبية الفعاليات الشعبية والأحزاب الموالية والمعارضة لإعلان عصيان مدني اعتباراً من صباح 2012/11/3 وتنفيذ مسيرات احتجاجية مطالبين تدخل الملك لإلغاء قرار الحكومة رفع الدعم عن المحروقات،وتم منع المحتجين من التجمع في دور الداخلية والمنطقة المحيطة. (الأنباري، 2012: 9-10)

إن الحراك في الشارع الأردني لم يصل في حجمه واتساعه وديناميكيته وسقف مطالبه إلى مستوى حراك الشارع في بعض البلدان العربية، وليس مقدراً له ذلك إلى أجل غير مسمى بسبب خصوصية الوضع الأردني، رغم ما يوفره الوضع العربي العام من فرصة متاحة لتحقيق خطوات نوعية باتجاه الإصلاح السياسي، لا تمثل الحاجة إليها الاستجابة لمطالب الشارع فقط، بل هي حاجة

ملحة للنظام كي لا تضعف قدرته على توحيد المجتمع بكل فئاته وأطيافه السياسية، واستيعاب القوى الجديدة الصاعدة، وخاصة الشابة منها.

يطرح جلالة الملك عبد الله الثاني أفكاره السياسية والاجتماعية والإصلاحية عبر وسائل الاعلام المختلفة. وقد وصل عددها إلى أربع ورقات، حيث نشرت الرابعة ، وهو يتوقع أن تحدث صدى في الرأي العام الاردني، بهدف تبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر.

ولا يقدم جلالته هذه الافكار باعتبارها قرارات أو توجيهات أو تعليمات نهائية، بل هي مطروحة للنقاش هذا مؤشر أوضح على مسيرة الاردن الديموقراطية وعلى جدية القيادة في البحث عن الحلول، وعلى تبنيها للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي قولاً وفعلاً. ولعل تماهي جلالة الملك مع الطروحات والتطلعات الشعبية عبر الحراك الشعبي الوطني، وعبر المؤسسات الديموقراطية العامة، وعبر الاعلام بألوانه المختلفة، يساهم في تحريك المسار وتحديده، وتوضيح الاتجاهات وإضاءة الطريق نحو الغد الأفضل. كما أن ابرز ما تؤشر عليه الاوراق الملكية التي كانت بمثابة معالجات لبعض التحديات الداخلية هي ما يلي : (عمايرة، 2013)

أولاً: ضرورة تطوير نموذجنا الديموقراطي.

ثانياً: الحوار الوطني الشامل حول سبل التطوير وأهدافه وأسسه، ومساهمة جميع الأطراف والجهات والأفراد كل حسب امكانياته وقدراته في تفعيل هذا الحوار وتنميته والإيمان بضرورته وأهميته.

ثالثاً: العمل على تعميم ثقافة الديموقراطية، عبر المؤسسات التربوية المختلفة ابتداء من الاسرة فالمدرسة فالمؤسسات الشبابية والأحزاب والتجمعات السياسية مروراً بأجهزة الإعلام كلها.

رابعاً: توفير الضمانات الكافية لإنجاح التحول الديموقراطي وتعميقه، ومن أهمها: حماية التعددية السياسية والاجتماعية والإيمان بالتطور والتدرج وعدم حرق المراحل، وتوفير الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، والتأكيد على مبادئ حرية التعبير والعدالة والمساواة.

ويرى الباحث أن ثورات الربيع العربي قد ساهمت في إحداث تحول في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية إذ شهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة تستلهم أحداث الربيع العربي، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائرية، وتركز على إصلاح الحكومة، وخفض الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وقد تعاملت معها السلطة التنفيذية بشكل حضاري واستجابت لبعض مطالبها للحفاظ على أمن الدولة الأردنية واستقرارها.

وفيما يلي عرض لأبرز المكاسب في البعدين السياسي والديمقراطي لتعديلات الدستور الأردني عام 2011:

أولاً: تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث:

*** السلطة التشريعية:**

أنهت التعديلات الدستورية التي أقرت عام 2011 حالة تغول السلطة التنفيذية على التشريعية وتـم تعزيز دور السلطة التشريعية لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات، ولتسليط الضوء على أبرز التعديلات الدستورية فيما يخص السلطة التشريعية تبرز النقاط الآتية: (المشاقبة، 2012: 46)

- إنشاء هيئة مستقلة تحت مسمى الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات ووظيفة هذه الهيئة الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها بشفافية ونزاهة، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. كما تم التأكيد على حق المرشحين في مراقبة

الأعمال الانتخابية ومحاسبة العابثين بإرادة الناخبين، وبذلك يحقق المزيد من الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة دون تدخل أي جهة في مسيرتها. (تعديلات الدستور لعام 2011)

- النص على أن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها. كما تم التأكيد على أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه وهذا التعديل يحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 74)
- أصبحت مدة الدورة العادية بعد هذه التعديلات ستة أشهر بدلاً من أربعة قبل التعديل وذلك لدواعي رفع كفاءة وسرعة الإنجاز في العملية التشريعية.(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 78)
- التأكيد على حق مجلس النواب في إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك، ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، ويوقف عن العمل الوزير الذي تتهمه النيابة العامة إثر صدور قرار الإحالة عن مجلس النواب، ولا تمنع استقالته من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته.(تعديلات الدستور لعام 2011، المواد 56، 57)
- إلزام الحكومة إذا كان مجلس النواب منحلاً أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد. وذلك يمنع الحكومة من الاحتماء بخطاب العرش ويتحقق المبدأ الديمقراطي لغايات منح الثقة ولغايات المراقبة والمحاسبة والمساءلة البرلمانية. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 54)

- النص على إجراء الانتخابات النيابية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل يؤكد بأنه لا يجوز أن تبقى الدولة دون مجلس نيابي أكثر من أربعة أشهر. وبذلك لم يعد ممكناً ولا يجوز إرجاء الانتخابات سنة بعد سنة، وبالتالي تم تقييد صلاحيات الملك في تأجيل الانتخابات تأجيلاً عاماً، بحيث أصبح الآن لا مفر من إجراء انتخابات برلمانية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل، وإلا عاد مجلس النواب المنحل بقوة الدستور.
- تقوية مجلس النواب بخصوص التصويت على الثقة على الحكومة الجديدة، حيث ينبغي أن تحصل على النصف زائد واحد، مما يعني (76) صوتاً مؤيداً في الوقت الحاضر، بينما كان عليها في السابق أن تتفادى أن يصوت ضدها (76) صوتاً بصرف النظر عن عدد الذين يصوتون معها.
- تحصين الأكثرية النيابية من دكتاتورية الأقلية بتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب الحاضرين في الجلسات النيابية من الثلثين إلى النصف زائد واحد وبالتالي تم إبعاد الثلث المعطل.
- يقوم ديوان المحاسبة بتقديم تقرير لمجلسي النواب والأعيان فيما يخص العمل الرقابي على أعمال الحكومة ويتضمن هذا التقرير المخالفات المرتكبة من قبل الحكومة، وذلك مع بدء كل دورة عادية، أو كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.
- عرض موازنات الوحدات الحكومية على مجلس الأعيان والنواب لمناقشتها وإقرارها، كما هو متبع مع الموازنة العامة للدولة. (صحيفة العرب اليوم، 2011: 1) وقد ساهمت هذه التعديلات في الحد من دور السلطة التنفيذية وتفعيل السلطة التشريعية في العمل التشريعي ومنح السلطة التشريعية مزيداً من المسؤوليات مما سيسهم بشكل فاعل في زيادة دورها الرقابي والتشريعي .

*** السلطة التنفيذية:**

تناط السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 بالملك ويتولاها بواسطة وزراءه وفق أحكام هذا الدستور. (المادة 26، الدستور الأردني 1952) ومن أبرز التعديلات التي جرت في عام 2011 التأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء على شؤون الدولة كافة، وعدم جواز التفويض بأي من الصلاحيات ومهام مجلس الوزراء بموجب قانون (التشريع العادي) وحصرها بما يراد في الدستور فقط، نظراً لأهمية اقتصار الولاية العامة على شؤون الدولة على مجلس الوزراء، ومنعاً لإساءة استخدام القوانين والتساهل في إصدارها بما ينقض أو يخالف المبدأ العام لولاية مجلس الوزراء وتأميناً لحصر المسؤوليات وتحديد مناط المحاسبة والمساءلة. وكذلك لمنع بعض الإدارات أو المؤسسات من التغول على صاحب الولاية الأساسي المفوض له دستورياً(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 45).

كما حصرت التعديلات الدستورية الجديدة صلاحية مجلس الوزراء (في حالة عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً) وبموافقة الملك بإصدار قوانين مؤقتة في الحالات الآتية: الكوارث العامة، حالة الحرب والطوارئ، الحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل. وهذا سيمنع إلى حد كبير تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويجب عرض هذه القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 94). ويلاحظ بأنه تم تقييد السلطة التنفيذية في إصدار القوانين المؤقتة فقط عندما يكون مجلس الأمة منحلاً، وليس كما كان في السابق عندما أجاز للسلطة التنفيذية إصدار قوانين مؤقتة عند حل المجلس أو عدم إنعقاده.

وقد نصت التعديلات الدستورية الجديدة على تقييد صلاحيات الملك في إقالة الحكومة، عندما

نصت صراحة على أنه عند وفاة رئيس الوزراء يعد جميع الوزراء مستقيلين حكماً، وهو الأمر الذي لم يتضمنه الدستور الأردني قبل التعديل. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 50)، وقد ساهمت هذه التعديلات في إعطاء المزيد من الحريات ومنح المزيد من الحقوق التي ساهمت في امتصاص الغضب الشعبي وبرز ذلك من خلال العملية الانتخابية والمشاركة الشعبية الواسعة فيها .

*** السلطة القضائية:**

شدد الدستور الأردني على التأكيد الحاسم على استقلال السلطة القضائية.(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 27) واستعادة القضاء لسلطته من خلال النص على محاكمة الوزراء على ما يُنسب إليهم في جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة، وبذلك تم إلغاء التمييز أو الاستثناء من قاعدة شمولية سلطة القضاء على كل المواطنين. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 55) (نصراوين، 2011: 13)

ويختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب. وبذلك تم إلغاء اختصاص بحث مجلس النواب في الطعون الواردة ضد أعضائه.(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 71) والنص على إنشاء المجلس القضائي ويتولى جميع هذا المجلس الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين وله وحدة الحق بتعيين القضاة النظاميين دون التدخل من أي سلطة. وبهذا يكرس استقلال القضاء.(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 98) وإلغاء محكمة العدل العليا والاستعاضة عنها بقضاء إداري على درجتين. وهذا تعزيز لحق المواطن في الطعن بالقرارات أمام المحاكم على درجتين، ويوجب إنشاء المحاكم الإدارية على درجتين لضمان أكبر قدر من تحقيق العدالة وانسجاماً مع المعايير الدولية. وقد ساهمت هذه التعديلات في استقلالية القضاء الأردني وانشاء المحكمة الدستورية كمرجعية قانونية .

(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 30)

ثانياً: المحكمة الدستورية وحرية الإعلام والحريات العامة:

* إنشاء محكمة دستورية

يعد إنشاء المحكمة الدستورية تحولاً بالغ الأهمية نحو تطبيق الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية، وذلك يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات ومنع تغول أي منها على أي سلطة أخرى أو على المواطنين(تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 59). ولم يتعرض الدستور الأردني الصادر عام 1952 قبل إجراء التعديلات الدستورية الأخيرة في عام 2011 لموضوع الرقابة على دستورية القوانين فقد خلت أحكامه من أي نص بهذا الشأن فلا هي منحت القضاء الأردني هذا الحق صراحة ولا هي منعته من ذلك وهذا هو حال الدستورين السابقين دستور عام 1947 والقانون الأساسي لسنة 1928. (كناكرية، 2011 :1)

لقد جرى وفق هذه التعديلات إنشاء محكمة دستورية، لتكون بمثابة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتتألف من تسعة أعضاء يعينهم الملك، وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات.(قانون المحكمة الدستورية، 2012)

ولهذه المحكمة الحق في تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، كما أن لمجلسي الأعيان والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة. تلك التي لها دور كبير في

الرقابة الدستورية على القوانين والأنظمة النافذة في جميع السلطات . (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 59)

*** حرية الإعلام والصحافة:**

وفق التعديلات الدستورية لعام 2011 تم إقرار تعزيز دور السلطة الرابعة والصحافة والإعلام من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون، وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. كما تم حصر فرض الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام خلال حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة 15) فتبني الحكومة مشروع القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر الذي ويوصف بأنه يستهدف تقييد حرية الإعلام ويبرز رغبة السلطات الأردنية في إخضاع المحترفين الإعلاميين ووسائل إعلامهم. (صحيفة الرأي، 2011: 1)

*** الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان:**

- التأكيد على الحفاظ على كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات.
- التأكيد على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليه القانون. (صحيفة العرب اليوم، 2011: 1)
- التأكيد على معاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان. ولا يجوز تعذيبه. (تعديلات الدستور لعام 2011، المواد 4، 5، 7، 8)
- التأكيد على عدم جواز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها. (تعديلات الدستور لعام 2011، المادة

(128

ترافقت التعديلات الدستورية الأخيرة مع تأكيد ملكي حاسم (عبر مجموعة من الخطابات واللقاءات) على تغيير أسس تشكيل الحكومات. وذلك باعتماد مبدأ "الحكومة البرلمانية" التي تُشكل عبر التشاور مع الكتل البرلمانية في مجلس النواب للاتفاق على اختيار شخص رئيس الوزراء وأعضاء فريقه الوزاري(محافظة، 2013: 12). هذا التحول الدستوري في آلية تشكيل الحكومات في الأردن سينبني عليه حتماً تغييرات نوعية في صيغة العلاقة بين السلطتين: التنفيذية، والتشريعية. والذي بدوره سينعكس على ديناميكيات المعادلة السياسية بأسرها، وتشكل نواة لترسيخ قواعد وأعراف برلمانية جديدة تحكم العلاقة بين البرلمان المنتخب والحكومة النيابية.(جلسة العصف الذهني، 2013)

جرت الانتخابات النيابية التي شهدتها المملكة في نهاية شهر كانون الثاني 2013 وفق قانون انتخاب جديد صدر بعد التعديلات الدستورية، يمنح الناخب حق اختيار مرشح عن الدائرة المحلية، بالإضافة إلى انتخاب قائمة على مستوى الوطن (27 مقعداً من 150) تمثل أحزاباً وتيارات وتوجهات سياسية مختلفة.

لقد أخذ الإصلاح الدستوري مساره الطبيعي في الأردن وذلك من خلال قنواته الدستورية سواء أكان بمناقشته والموافقة عليه من قبل مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب، أو من خلال مصادقة جلالة الملك عليه، وقد حازت أغلب التعديلات الدستورية على درجة تأييد كبيرة جداً كما هو موضح في الجدول رقم (1) أدناه وفق استطلاع لصحيفة الرأي الأردنية.

جدول رقم (1)

درجة الرضى عن التعديلات الدستورية في الأردن والتأييد لها

درجة الرضى عن التعديلات الدستورية في الأردن	النسبة المئوية

راض (درجة كبيرة + متوسطة)	72		
غير راض (راض لدرجة قليلة + غير راض على الإطلاق)	15		
لا يعرف/ رفض الإجابة	13		
درجة التأييد للبنود التفصيلية للتعديلات الدستورية			
التعديلات الدستورية	**أؤيد**	**أعارض**	**لاأعرف/ رفض الإجابة**
1- إنشاء محكمة دستورية للبت في دستورية القوانين التي تسنها الحكومة	89	3	8
2- تشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية	92	3	5
3- تخفيض عمر المرشح لعضوية مجلس النواب من 30 إلى 25 سنة	56	40	4
4- محاكمة الوزراء في ما يختص بشؤون وزاراتهم أمام القضاء النظامي بدلاً من المحاكم الخاصة	91	5	4
5- البت في طعون نتائج الانتخابات النيابية أمام القضاء بدلاً من مجلس النواب.	89	6	5
6- لا يتولى المناصب العليا (وزراء، أعيان، نواب) إلا أردني لا يحمل جنسية دولة أخرى	89	10	3
7- تحديد حالات إصدار القوانين المؤقتة فقط في حالات حدوث الكوارث العامة، والحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل	83	8	9
8- استقلال المجلس القضائي بالشؤون المتعلقة بالمحاكم النظامية	83	7	10
9- تحديد صلاحيات محكمة أمن الدولة في قضايا الإرهاب والتجسس والخيانة العظمى فقط	80	12	8

المصدر: استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (2011). مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: www.jcss.org، حجم العينة (1800).

وبالرغم من هذا التأييد للتعديلات الدستورية فقد كانت هناك بعض فئات المعارضة تطالب بالمزيد من التعديلات بالرغم من تأييدها للتعديلات التي تمت ولكن لم تستطع المعارضة حشد دعم شعبي كبير لمطالبها بإجراء مزيد من التعديلات الدستورية لهذه الفترة، وكنتيجة لهذه التعديلات الدستورية، فقد تم إنجاز العديد من القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، وقانون المحكمة الدستورية من خلال الأطر الدستورية والقانونية. (مجلة دراسات شرق أوسطية، 2011: 77-81)

ويعتقد بأنه بإنجاز الإصلاحات الدستورية تم إنجاز شوط طويل على طريق الإصلاح الشامل في الأردن، لكن لا يعني استكمال الهياكل الدستورية والقانونية للإصلاح السياسي أن الطريق أصبحت سالكة لقيام تعددية برلمانية وحكومة أغلبية، فهناك من العقبات الجدية ما يجعل نموذج "الديمقراطية الأردنية" أمراً غير يسير ومن هذه العقبات:

- لا يزال هناك جزء كبير من القوى السياسية والحزبية والحراكات الشعبية التي تتخذ موقفاً سلبياً من التعديلات والإصلاحات التي جرت وهذا الجزء يشمل حزب جبهة العمل الإسلامي، والجبهة الوطنية للإصلاح وعدداً من الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى مجموعات الحراك الشبابي المنتشرة في المدن والمحافظات الأردنية. وهذه المجموعات هي التي حركت الشارع الأردني من خلال المسيرات والمظاهرات والاعتصامات خلال السنتين الماضيتين من أجل المطالبة بالإصلاحات ولا تزال مستمرة في أنشطتها الاحتجاجية. وبالتالي فإن مسألة تقبل هذه الأطراف للإصلاحات مسألة مهمة، وإلا فإن دوامة المطالب وعدم الثقة ستستمر.
- إن إنجاز التعديلات الدستورية ومعها قانونا الانتخابات والأحزاب هي الخطوة السهلة على طريق الديمقراطية، أما الصعب فهو القبول بها بين أوساط الرأي العام، أي إيجاد مناخ وطني يشجع على المشاركة في العملية السياسية.

ويهدف الإصلاح السياسي الشامل إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية مقنعة، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصاً وممارسة، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعباً واحداً، وتستطيع مواجهة التحديات وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص. وقد

شكل المطلب الشعبي الأردني بإجراءات إصلاحية في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور في الأردن لبنة مهمة من لبنات المطالب الشعبية والسياسية. وبرغم الإعلانات الرسمية المتواصلة باتجاهات الإصلاح، غير أن عدم الرضا ما يزال يجد له صدىً عند بعض الأحزاب والقوى، بسبب عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي وبين ما تتناوله الحكومات بجدية.

وتبرز بعض المحددات التي تؤثر على فرص نجاح الإصلاح في الأردن ومن أهمها مايلي:(الحمد، 2011):

- وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الإصلاح، والفرص المتاحة لتحقيق الإصلاح، والأدوات المتوفرة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح.
- مدى جدية النظام والحكومة في تبني توجهات الإصلاح قانونياً وعملياً وتفعيلها، وغياب قوى الإصلاح المنظمة.
- قدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود.
- مدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة والمخططة.
- مدى توفر وتبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح، وبما يمس حياته اليومية وممارسة الحكومة معه.
- مدى الرضا المتحقق من قبل مكونات القطاعات المستهدفة بالإصلاح عن الرؤية والمسار والنتائج.

- القدرة على مواجهة القوى التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب، ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم وربما محتكرة له.
- يشعر النظام الأردني بأن القوى السياسية الأردنية على وجه العموم تقف إلى جانب ثورات الربيع العربي، وأنها تطمح لتحقيق الإصلاحات التي تطمح لها. (الحمد، 2012: 88)

ويرى الباحث أن الإصلاحات السياسية التي شهدتها الدولة الأردنية من بداية ثورات الربيع العربي تعكس إرادة سياسية حقيقية لعملية الإصلاح وقد برز ذلك من خلال تسهيل المشاركة في العملية الانتخابية وتراجع معدلات التحركات الاحتجاجية وانعكاس تأثير ثورات الربيع العربي على عملية الإصلاح السياسي في الأردن وهذا لا يعني استكمال مسيرة الإصلاحات وإنما استمراريتها في ضوء تطور العملية السياسية ومتطلبات التنمية السياسية .

المبحث الثاني: تحديات الصراع العربي الاسرائيلي

بعد حرب الخليج الثانية التي جرت بعد غزو العراق لدولة الكويت في عام (1991)، قبِلَ العرب مبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد للسلام أواخر نوفمبر 1991 التي جرت بين الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا وإسرائيل وفي أواخر تشرين الأول 1993 نتج عن هذه المحادثات اتفاقيات ثنائية على المسارين الفلسطيني والأردني، في حين تعثرت المفاوضات على المسار السوري واللبناني.

لكن قبل هذه المحادثات بسنوات طويلة وقعت مصر على اتفاقية سلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل من الدول العربية التي تعتبر صغيرة الحجم وقليلة عدد السكان مثل الأردن وفلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية(الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت)، لإجراء محادثات سلام مع الدولة المجاورة لها.

وقعت الأردن بشكل مستقل في عهد الملك الحسين بن طلال على اتفاقية سلام مع إسرائيل وذلك في العام 1994، وقد وقع هذه الاتفاقية من الجانب الأردني الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني آنذاك، ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين الذي جرى اغتياله من قبل مستوطن يهودي بحجة عقد اتفاقات سلام مع الأردن وفلسطين.

ينسجم التأييد الأردني لاستئناف المفاوضات المباشرة الفلسطينية – الإسرائيلية مع خمسة محددات رئيسية تحكم القرار الأردني، أولها أن التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي – الصهيوني في فلسطين كان استراتيجية أردنية مبكرة قبل الإجماع العربي على هذه الاستراتيجية بوقت طويل، وثانيها أن مركزية الدور الامريكي في الجهود السلمية والدور القيادي الامريكي في المفاوضات هو

تعبير عن علاقات استراتيجية طويلة تحرص المملكة على استمرارها مع الولايات المتحدة، وثالثها التزامات المملكة بموجب معاهدة السلام التي وقعتها مع دولة الاحتلال، ورابعها قناعة الأردن المعلنة بأن إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين هي مصلحة أردنية وطنية عليا تساهم في نبذ فكرة الوطن البديل التي تطرح بين الحين والآخر للتخلص من الشعب الفلسطيني وطرده خارج وطنه إلى الأردن، والمحدد الاستراتيجي الخامس الذي لا يقل أهمية هو أن المملكة تتعامل مع عملية السلام تعاملاً جاداً كوسيلة للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية تنهي حالة الصراع، وتجعل من المنطقة مستقرة بما ينعكس على أمن الدول كافة في المنطقة، وليس كهدف في حد ذاته، كما تريدها دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو كوسيلة لـــ "إدارة الصراع" فحسب كما تريدها الإدارات الامريكية المتعاقبة، ولهذا السبب على وجه التحديد توجد مسوغات وجيهة للأصوات الأردنية والفلسطينية والعربية التي تحذر من أن محطة المفاوضات المقبلة في "عملية السلام" لا تخدم الاستراتيجية الأردنية بمحدداتها الخمسة المذكورة. (ناصر، 2007: 4)

والنتيجة المتوقعة للمفاوضات المقبلة واحدة من اثنتين إما أن تقدم الحكومة الفلسطينية تنازلات جديدة فتنجح المفاوضات، وفي هذه الحالة سيكون النجاح اتفاقا يتوصل إلى "حل وسط في الضفة الغربية" يفرض على الشعب الفلسطيني، وإما أن ترفض الحكومة الفلسطينية أي حل وسط أو حل انتقالي طويل الأمد في الضفة الغربية مما يعني فشل هذه المفاوضات. وليس للأردن أي مصلحة لا في نجاح كهذا ولا في فشل المفاوضات، إذ أن الأردن يهدف إلى تحقيق ما توصلت إليه المفاوضات السابقة وإلى بدء مفاوضات الحل النهائي وأن تجد قضايا مثل قضية اللاجئين وقضية القدس وقضية المياه والحدود حلولاً لها على أرض الواقع مما يساهم في تحقيق الاستقرار في الأردن، ويدفع بهذه المنطقة إلى تحقيق

مستويات نمو اقتصادية بما ينعكس على تحسين المعيشة لدى كافة شعوب المنطقة، وليس الشعب الإسرائيلي فقط. (ناصر، 2007: 4)

فحسب البيانات الأردنية الرسمية لا بد من توفر ثلاثة عوامل لنجاح المفاوضات أولها تحقيق المفاوضات للتقدم المطلوب يستوجب التزام بيان اللجنة الرباعية وجميع المرجعيات التي تؤكد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، وثانيها ضرورة استمرار الولايات المتحدة بالقيام بدور قيادي وضاغط على الطرف الإسرائيلي في المفاوضات، وثالثها اعتماد بيانات اللجنة الرباعية الدولية الصادرة، وهذه البيانات كررت الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 242 و338 و1397 و1515 ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام وخريطة الطريق كأساس ومرجعية للمفاوضات، وأضافت إليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1850 كمرجعية لحل الوضع في قطاع غزة في إطار شرعية السلطة الفلسطينية وليس شرعية منظمة التحرير. (ناصر، 2007: 5)

ويرى الأردن أن قضايا الحل النهائي الأساسية وهي القدس والأمن واللاجئون والحدود والمياه لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني، وإن الأردن لن يقبل أي حل يفرض عليها ويتم التوصل إليه دون علمه في هذه القضايا، وتشير تقارير أن خبراء أردنيين سوف يساعدون المفاوض الفلسطيني وإن وزارة الخارجية ألفت لجانا لمتابعة قضايا الحل النهائي في المفاوضات. وإذا لم يفاوض الأردن إسرائيل في قضايا لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني، ويثير هذا السؤال مسألتين هامتين، أولاهما سؤال يفرض نفسه: إذا كانت خمس من قضايا الوضع النهائي التي سيتفاوض عليها الفلسطينيون والإسرائيليون وهي القدس والأمن واللاجئون والحدود والمياه لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني، فهل يعني ذلك أن معاهدة السلام المبرمة بين الأردن وبين دولة الاحتلال كانت منقوصة وبالتالي توجد مسوغات أمنية

ووطنية لإعادة النظر فيها؟ والمسألة الثانية تتعلق باستمرار إصرار الولايات المتحدة على أن تكون أي مفاوضات عربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي "ثنائية ومباشرة"، حسب بيانات اللجنة الرباعية المتكررة، وهذا شرط إسرائيلي قديم متجدد. إن استمرار التزام الولايات المتحدة على الأخص بهذا الشرط قد يفسر ما قيل عن ضمانات أمريكية للأردن في المفاوضات المرتقبة من الواضح أن الهدف منها هو حرمان الأردن من التفاوض على قضايا يعتبرها "ذات مساس مباشر" بأمنه الوطني. (ناصر، 2007: 6)

كان أول اتفاق رسمي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي هو اتفاق أوسلو الذي عقد سراً في مدينة أوسلو النرويجية، وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم 13 أيلول 1993م، وكان الوفد الفلسطيني ضمن (الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد للسلام) ووقعت عليه الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية روسيا الفدرالية بوصفهما شاهدتين.

إن ارتباط المشروع الوطني الأردني تاريخيا بالقضية الفلسطينية أدى إلى عدم استقرار المشروع المدني في الأردن، فعلى الرغم من فك الارتباط الإداري والقانوني من قبل المغفور له الملك الحسين بن طلال في عام 1988 والذي كان يهدف إلى فصل المشروع الوطني الفلسطيني عن المشروع الوطني الأردني ، إلا أن فك الارتباط كان نظرياً وبقيت الأمور تراوح مكانها بانتظار تبلور حلٍ لم يأتِ للقضية الفلسطينية وبشكل خاص لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين، والذي جعل المشروع الوطني الأردني في حالة من التيه، وبخاصة في بعدة الديموغرافي وبسبب الارتباط ما بين المشروع الوطني الأردني والفلسطيني التاريخي بسبب قيام الوحدة عام 1950 والعلاقات التاريخية ما بين الشعبين ، فأنه تظهر ما بين الفينة والأخرى مقولة الوطن البديل، أو الخيار الأردني ، والتي تهدف إلى ضرب الاستقرار لكل من المشروع الوطني الأردني والمشروع الوطني الفلسطيني وبحجر واحد. (الهوية الوطنية، 2012: 2)

إن موضوع الخيار الأردني وموضوع الوطن البديل هما وجهان لعملة واحدة فكلا المصطلحين يقصد بهما ضرب الوحدة الوطنية الأردنية والمشروع الوطني الفلسطيني ، ولذلك فإن الأردن يرفض فكرة الخيار الأردني، وفزاعة الوطن البديل ، وذلك لصون المشروع الوطني الأردني ، وعلى الفلسطينيين رفضهما أيضا لصون المشروع الوطني الفلسطيني ، وإن رفض هذين الخيارين اللذين يظهران بين الفينة والأخرى يحتاج إلى جبهة أردنية قوية تستند إلى قاعدة شعبية صلبة ،وموقف فلسطيني واضح حول الموضوع ، وأن هناك مخاطر وضغوطات قد تصاحب أي تصور يمكن أن يطرح ، وعلى الدولة الأردنية أن تكون على وعي كامل لهذه المخططات وكيفية مواجهتها ، ولقد شدد جلالة الملك عبد الله الثاني في كثير من المواقف وعلى أكثر من منبر رفضه القوي والحاسم لموضوع الخيار الأردني أو الوطن البديل، وأن دعاة الحقوق المنقوصة أو من يعلنون بأن الأردن بتكوينه الحالي أصبح وكأنه وطن بديل ، فكل منهما يجانب الحقيقة ، فالطرفان في سعيهما للبحث عن مكاسب ومنافع جزئية صغيرة ألحقا الأذى بالهدف الاستراتيجي للدولة والمشروع الوطني الأردني. (الهوية الوطنية، 2012: 3)

إن الموضوع الديموغرافي في الأردن سيثير الكثير من القلق ،وكذلك فان الموضوع الديمغرافي في إسرائيل يثير الكثير من القلق لها أيضاً. وعليه فإن أسباب هذا القلق تكون بالتشديد على إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني، والحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأن على كل من الأردنيين والفلسطينيين مضاعفة عنصر القلق الديموغرافي لدى إسرائيل، وليس نقل المشكلة إلى الداخل الأردني، من خلال دعم الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو داخل إسرائيل وتثبيتهم على

أرضهم. وعلى الفلسطينيين أن يدركوا أن التناقض هو ما بين المشروع الوطني الفلسطيني وإسرائيل، وأن دعم الهوية الوطنية الأردنية هو دعم للهوية الوطنية الفلسطينية والعكس صحيح تماماً.

ثمة ضغوط أمريكية وغربية كبيرة ، وضغوط عربية وإقليمية أكبر وأخطر، تمارس على الأردن كي يستجيب لدعوات مريبة تهدد أمنه واستقراره وسيادته وكرامة شعبه..بل وتهدد الأمن القومي العربي برمته.. وهذه الضغوط تتمثل بمحاولات عزل الأردن عن محيطه الإقليمي، وبإضعاف وضعه الاقتصادي، وعلى النحو الذي يوسع الفجوة بين السلطة والشعب الذي يعاني اقتصاديا ومعيشيا واجتماعيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد والسلع الضرورية والمحروقات وغيرها.(العكور، 2012)

وكذلك بسبب ضعف الاستجابة لمطالبه المشروعة بالإصلاح والتغيير ومحاسبة رموز الفساد والمفسدين واستعادة ما نهب من أموال الدولة.. كما تتمثل الضغوط بمحاولات تفكيك مكونات ومؤسسات مجتمعه المدني. ومن ثم إثارة الفوضى والانفلات الأمني في مختلف محافظاته.. وذلك لإخضاعه وإجباره على الإذعان لمتطلبات المخطط الإسرائيلي –الأمريكي الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية وإجبار الفلسطينيين في أرض ال 1948 وفي الضفة الغربية على الهجرة إلى الأردن في عملية « ترانسفير» مدروسة وعلى مراحل..وذلك تحت شعار إلحاق ما تبقى من الضفة الغربية بعد مصادرة الجزء الأكبر من أراضيها للأردن واستيطانه. وبذريعة أن قرار الأردن بفك الارتباط القانوني والإداري معها ليس دستوريا. وذلك أن هدف الأحزاب الإسرائيلية وحكومتها هو تهويد الدولة من البحر إلى النهر والعمل على إقامة الوطن البديل في الأردن.. وتتجاوب مع هذا التوجه عن قصد أو عن جهل أو عدم معرفة أو إدراك لطبيعة المخطط الإسرائيلي–الأمريكي نخب سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية في

فلسطين وفي الأردن من خلال مطالبتها الملحة بإلغاء قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية..ومن خلال الدعوة لإعادة إلحاقها بالأردن. (العكور، 2012)

أن الوطن البديل سيؤثر على الأمن الوطني في النواحي التالية: (ar.ammannet.net، 2013).

(أ) **الديموغرافيا:** حيث يعيش في الأردن ما يقرب الثلاثة ملايين فلسطيني حسب إحصاءات عام 1998 وهؤلاء المواطنون الأردنيون (اللاجئون) يؤيدون الحفاظ على "حق العودة" أو التعويض المالي في حالة التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي، فهذه النسبة العالية من الأردنيين من أصول فلسطينية أي حل لمشكلة اللاجئين بالضرورة ستؤدي إلى انعكاسات كبيرة على الأردن.

(ب) **الاقتصاد:** يمثل السوق الفلسطيني للأردن سوقاً للصادرات الأردنية؛ ففي عام (1997) بلغ مجموع الصادرات الأردنية إلى فلسطين 15 مليون دولار، إن العلاقات الاقتصادية الوثيقة سيكون لها منفعة متبادلة، أما خلال العام 2012 فقد تراجعت الصادرات الأردنية إلى السوق الفلسطيني من جراء القيود والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، لتصل إلى 52 مليون دينار، وفي عام 2011 كانت الصادرات الأردنية قد بلغت أكثر من 80 مليون دينار.(www.annahar.com, 2013). ويعود السبب في ذلك إلى أن إسرائيل تفرض شروطا مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الأردنية والفلسطينية مثل تطبيق نظام تعرفة جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تنافس منتجاتها وكذلك استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص.

(جـ) **الأمن:** مما لا شك فيه أن الأمن الأردني سوف يتعزز من خلال مواصلة التقدم في مسار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي، إذ أن الاستقرار واستتباب الأمن في الضفة الغربية سوف تنعكس آثاره بشكل إيجابي على الأردن.

(د) **الكونفدرالية:** قبل إقامة الدولة الفلسطينية هي مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وربما تؤدي إلى الإنهاء التام لفكرة الدولة الفلسطينية وهذا ليس في صالح الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،كما يتعارض ذلك مع كل القرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية ويلغي حق العودة والتعويض نهائيا (وردم، 2013: 2).

(1) الكونفدرالية: هي مدخل لمساعدة إسرائيل على التنصل من التزاماتها الدولية ويحمل الأردن عبء حل القضية الفلسطينية ما يؤدي في النهاية إلى دعم الوطن البديل والحل الأردني كما يريده متطرفو اليمين الإسرائيلي.

(2) الكونفدرالية: ستؤدي إلى تجميد تام لمسيرة التنمية السياسية وتزيد من الضغوطات الاقتصادية في الأردن إذ ستجعل الأولوية لدمج الأرض والشعب الفلسطيني في نظام سياسي موحد يسوده الهاجس الأمني وضعف التنمية وسوف يعطل من نمو الحركات والأحزاب الوطنية الأردنية وبرامجها الموجهة للتنمية السياسية في الأردن، لأن "دولة الكونفدرالية" من الصعب جدا أن تكون ديمقراطية كما أن الموارد الاقتصادية المحدودة ستتعرض للمزيد من الاستنزاف نتيجة الحاجة إلى إدارة مناطق تحت سيطرة السلطة الفلسطينية حاليا.

(3) ما زالت التيارات السياسية في فلسطين منقسمة حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية. القيادة السياسية في فتح وبعض الشخصيات المستقلة تؤمن بحل الدولتين، بينما بعض

التنظيمات العسكرية في فتح والجبهات اليسارية وحماس والجهاد الإسلامي لا تزال غيـــر واضحة في مدى قناعتها بهذا الحل ورغبتها الحقيقية في تجاوز هذا الإطار إلى التحريـــر الكامل للأراضي المحتلة في العام 1948. وإذا كانت الدولة الأردنية تتناسق في رؤيتها مع قيادة فتح فإن هناك اختلافات هائلة وجوهرية مع التنظيمات الأخرى ممـــا يجعـــل الدولـــة الأردنية في حالة صدام مع تنظيمات سياسية فلسطينية لها رؤيتها المختلفة ستكون جزءا من دولة الكونفدرالية. (وردم، 2013: 3).

المبحث الثالث : الإرهاب الدولي

ثمة إشكالية في تعريف مفهوم (الإرهاب) وتحديد أبعاده، خاصة مع اختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لمفهوم الإرهاب وبالتالي لمن هو الإرهابي، وكنتيجة لذلك تكون هناك أحكام نسبية وآراء مختلفة في تحديد مفهوم الإرهاب، فنجد أن الإرهابي في نظر بعض المجتمعات مناضل من أجل الحرية، بينما تعتبره مجتمعات أخرى مجرماً، ونجد كذلك بعض الحكومات تسمي أي عمل عنف يقوم به خصومها السياسيون إرهاباً، بينما أعداء الحكومات يظنون أنفسهم ضحايا إرهاب الحكومات. وعلى الرغم من عقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تناولت ظاهرة الإرهاب إلا أن الخلاف ما زال قائماً حول تعريف ظاهرة الإرهاب، وذلك لاختلاف الأيديولوجيات الفكرية والسياسية للباحثين والسياسيين حول تعريف هذه الظاهرة. ومع ذلك، فكلمة اتفاق في الرأي بين الباحثين والمعنيين على أن الإرهاب يعني، استخدام العنف أو التهديد باستخدامه تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر ويشمل الأفعال التي تلحق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق الدستور والقوانين(الترتوري وأغادير،36).

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فترى أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت أنواعه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو

بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر .

ويعرف الدكتور شريف بسيوني الإرهاب أنه " إستراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية تتوخى إحداث رعب لدى شريحة محددة في مجتمع معين لهدف الوصول إلى السلطة أو الدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف من اجل أنفسهم أو نيابة عن دولة ما"(عبيدات، 2003، 50).

وبهدف التصدي لمعالجة هذه الظاهرة (الإرهاب) ومعالجتها والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني، ذهبت التشريعات الأردنية إلى ترتيب العقوبات على جميع الأعمال التي توصف في يومنا هذا بأعمال إرهابية من ترويع الناس إلى البطش بهم إلى غير ذلك من الأفعال الإجرامية، كذلك الحال فيما يتعلق بالجانب التحريضي على ارتكاب هذه الأعمال من الأقوال أو التمويل، وعليه فإن التشريعات الأردنية حاسمة في هذا المجال وتضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإضرار بالأفراد والجماعات أو الممتلكات في المجتمع الأردني. وهنا نجد ضرورة في الوقوف على الجهود الأردنية المبذولة في مجال التشريعات لمعالجة الإرهاب التي صدرت بعد أحداث أيلول 2001 وعلى النحو التالي: (عبيدات، 2003: 55)

1. بتاريخ 2001/10/8 أصدرت الحكومة الأردنية قانوناً معدلاً لقانون العقوبات الأردني فرضت بموجبه عقوبة مشددة على أي فعل أو عمل يعتبر في نظر القانون من الأعمال الإرهابية وتضمن هذا القانون في نفس الوقت نصوص تعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي إذا ما كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس

وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، كما تساوي العقوبة على هــذه الجــرائم بعقوبــة الأشخاص الذين يشاركون في المساعدة والدعم لهذه المجموعات.

2. تضمن قانون العقوبات الأردني نصوصاً تجرم وتعاقب الأشخاص الــذين يــشكلون عــصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي بالإضافة إلى تجريم العصابات المسلحة أو الجمعيات غير المشروعة التي تسعى إلى العبث بالأموال والممتلكات الحكومية والقيام بالأعمال الإرهابيــة إذ يعاقب القانون مرتكبي هذه الأعمال بالسجن والأشغال الشاقة المؤبدة.

3. يحضر قانون الأسلحة والذخائر الأردني على الأشخاص حمل أو اقتناء الأسلحة النارية باستثناء القوات النظامية ورجال الأمن العام، وقد أوقع القانون عقوبة الإعدام على كل مــن صــنع أو استورد أو حاز أو باع أو توسط في شراء أو بيع أي سلاح أوتوماتيكي دون تــرخيص يقــصد استعماله على وجه غير مشروع(الغرايبة ، 2004،1).

4. أعطى القانون الأردني موظفي الجمارك صفة وصلاحية الضابطة العدلية بهدف التحري عــن التهرب ومقاومته.

اعتبار مسؤولية الحماية لحدود المملكة من واجب القوات المسلحة الأردنية التي أثبتــت عبــر السنوات الماضية كفاءة عالية بمنع انتقال الأشخاص أو الأسلحة عبر الأراضي الأردنية من وإلى دول الجوار، كما تقوم أجهزة الأمن العام بتطبيق قوانين الإقامة والهجرة للأجانب وفرض رقابة على المراكز الحدودية والتأكد من الوثائق الشخصية التي بحوزة المغادرين والقادمين للأردن(تليلان ،2000، 1)

أما في مجال الإجراءات التنفيذية لمعالجة الإرهاب، فقد كانت على النحو التالي:

1. تقوم دائرة الأحوال المدنية بإصدار الهويات والجوازات وتختص دون غيرها في إصدار الهويات وفقاً لقانون الأحوال المدنية لسنة 2001، أما جوازات السفر فيتم إصدارها بموجب قانون عام 1969، مع مراعاة الشكل العالمي للجوازات حتى لا يمكن تزويرها أو التلاعب بها.
2. تقوم الأجهزة الأمنية الأردنية بمتابعة العناصر التي تشكل خطراً على أمن البلاد، وتتم ملاحقة كل من تثبت علاقته بأي نشاط أو جماعة إرهابية أو العناصر التي يشتبه بعلاقتها بتجارة الأسلحة وذلك باستخدام وسائل المراقبة والملاحقة.
3. تفعيل نظام الإنذار المبكر وتبادل المعلومات عن طريق متابعة كل من له علاقة بأي مجموعة إرهابية في الدول الأخرى، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية في الدول الشقيقة والصديقة وكذلك الإنتربول الدولي.
4. اتخذ الأردن العديد من التدابير الأمنية لمنع استخدام الأراضي الأردنية في الأنشطة الإرهابية ضد الدول الأخرى أو مواطنيها، وهناك موقف أردني لا يسمح باستخدام الأراضي الأردنية من قبل أي تنظيمات إرهابية عن طريق فرض تدابير أمنية مشددة وعمليات مراقبة حدودية لمنع التسلل والتأكد من صحة وثائق السفر المستخدمة.

أما على صعيد التعاون مع المبادرات الإقليمية والعربية، فقد أيد الأردن المبادرة السعودية لتشكيل فريق عامل لدراسة إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب، داعماً في الوقت نفسه الدعوة المصرية لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب وطالب الجميع لإيجاد استراتيجيات مشتركة في إطار الأمم المتحدة حتى يتم التعامل معها بفاعلية، وهناك عمليات تبادل للمعلومات الاستخبارية في مجال مقاومة الإرهاب مع العديد

من الدول الشقيقة والصديقة وترتكز على اتفاقيات ثنائية للتعاون الأمني ويقوم الجهاز القضائي الأردني بالتعاون مع الأجهزة القضائية الأخرى وفقاً للتشريعات والاتفاقيات القضائية بعمليات تبادل في تسليم المطلوبين للقضاء بقصد تقديمهم للمحاسبة أمام القانون.

وعلى صعيد الالتزام بتنفيذ القرارات والمعاهدات الدولية، قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية لتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الأمن والمتعلقة بمقاومة الإرهاب وهي القرار (1189، 1269، 1333، 1368)، وقد تمثلت تلك الإجراءات بما يلي:

1. صدرت تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في المملكة تتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة فيما يختص بمقاومة الإرهاب وتجميد أموال المنظمات الإرهابية.
2. صدور تعليمات إلى كافة البنوك والشركات المالية بفحص حسابات عملائها والتأكد من تجميد الأرصدة عند طلب الحكومة لذلك.
3. تعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال تضمنت تعريف غسل الأموال ووسائل التحايل لمصرفي لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتأتية من عمل غير مشروع ومنها الأعمال الإرهابية، وإجراءات التأكد من وثائق الأشخاص المودعين للأرصدة في البنوك الأردنية وهوياتهم.

تمثلت الجهود الأردنية في الإجراءات القانونية لمعالجة الإرهاب بالسعي لإصدار قانون منع الإرهاب في الأردن، استجابة لازدياد وتيرة المحاولات الإرهابية الهادفة للعبث في منظومة الأمن والاستقرار ، وضماناً لعدم تكرار حوادث إرهابية مؤسفة على الساحة الوطنية الأردنية، خاصة في ظل احتقانات الشارع العربي، و استمرار الوضع المأساوي في العراق وفلسطين وحالة الفلتان الأمني فيهما، فان الحكومة تسعى لاصدار(قانون منع الإرهاب في الأردن)، لمحاربة الإرهاب، واستقرار المملكة،

وسعياً وراء تعزيز وضمان أمن الشعب الأردني وحريته، وقد أقر مجلس الوزراء هذا القانون يوم الأحد الموافق 28 أيار 2005، ولا زال بصدد استكمال مراحله الدستورية بعرضه على مجلس الأمة.

نصوص قانون منع الإرهاب:

تشكل عملية إعداد مشروع القانون ورفعه إلى مجلس الأمة إجراءً تشريعياً أردنياً يهدف إلى الموازنة بين الحريات العامة من جهة والأمن من جهة أخرى، ويقوم على منع الإرهاب قبل وقوعه، شاملاً مراحل الإعداد أو التمويل أو التحريض عليه على أساس أن في ذلك خير ووقاية للمجتمع من هذه الجريمة التي طالت كل دول العالم والمنطقة خلال السنوات الماضية بما فيها الأردن وقد تضمن القانون توضيح للأفعال التي تعد نشاطاً إرهابياً محظوراً ابرزها مايلي:

أ. الانتساب إلى جماعة إرهابية.

ب. الدعم للإرهاب بالفعل، أو المال بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج. التحريض بأي وسيلة كانت على الإرهاب.

د. الالتحاق بمجموعة إرهابية أو محاولة تجنيد أشخاص لها داخل وخارج الدولة.

هـ. إقامة علاقة مع أي شخص أو مجموعة إرهابية أو التعاون والتنسيق معه للقيام بأعمال إرهابية.

و. حيازة أو تصنيع أو نقل أو تسليم مواد أولية لاستعمالها في صناعة مواد متفجرة.

ز. كل من يقدم معلومات كاذبة للأجهزة الأمنية عن جريمة إرهابية.

المبحث الرابع: تحديات المد الشيعي الإيراني

بعد الثورة الإسلامية عام 1979، انعكست السياسات الإيرانية المعلنة بشكل كامل وتحولت الولايات المتحدة من حليف دولي داعم لإيران إلى "شيطان أكبر" وعدو جوهري، وأطلق الإمام الخميني بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد شعار "تصدير الثورة" ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسية ومجاله الحيوي. (بركات، 2012: 346-345)

وقد أصبح الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الإمام الخميني وبعد وفاته عام 1989، ولكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براغماتية وأقل ميلاً إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني، لكن مضمون هذه السياسة لم يتبدل ولم يجرؤ أي من حكام طهران على مخالفة نهج الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وإيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية وذا سمة عالمية يتمركز نشاطه وقوته في الإقليم العربي.

يستند المشروع الإيراني إلى ثنائية عقدية وإستراتيجية نجحت طهران في دمجهما بطريقة متقنة، لاسيما وأن ظروفاً خارجية هيأت لإيران تعزيز النجاح في مشروعها الإقليمي وحتى الدولي. (بركات، 2012: 346)

يستند الشق العقدي إلى مرتكزين أساسيين هما (ولاية الفقيه وتصدير الثورة)، وكلا المرتكزين له خلفيات إيديولوجية دينية اكتسبت بعداً قانونياً ملزماً من خلال تضمينها في الدستور الإيراني، حيث يتولى الفصل الأول التشديد على الدور المحوري للولي الفقيه بوصفه الحاكم بأمر الله على الأرض وولي أمر جميع المسلمين، وفي الفصل ذاته بمادته (11) يحدد الدستور أن لإيران واجباً تجاه الأمة

الإسلامية، يتمثل في "تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي"، ثـم يتـضح هـذا الهدف العابر للحدود الوطنية في المادة (154) ضمن فصل السياسة الخارجية، حيـث تلتـزم إيـران بموجب هذه المادة "بدعم النضال العادل للمستضعفين ضد الاستكبار في جميع أنحاء العالم". (الدسـتور الإيراني، المادة "154") ومثل هذه النصوص الدستورية تفرض على أية حكومة إيرانية، مهنا كانت ، التزامات سياسية عليها التقيد بها والعمل بمضمونها .

"ولاية الفقيه" في الإسلام السياسي الشيعي، تشبه نظرية (الحاكمية لله) عنـد حـزب الأخـوان المسلمين، أي الإسلام السياسي السني. وتتلخص هذه النظرية في أن الأمة الإسلامية لا بد لها من إمـام وفق ما ردَّ الإمام علي على الخوارج عندما رفع أتباع معاوية في حرب صفين المصاحف وقـالوا (لا حكم إلا لله) و طالبوا أن يحتكموا إلى القرآن، فرد عليهم الإمام بقوله المشهور، أنه (قول حق أريد بـه باطل)، وبأن القرآن لا يحكم بذاته بل من خلال البشر ولا بد للرعية من إمام. وهذا الإمام عند الـشيعة هو من سلالة النبي محمد، ولكن بعد أن طالت غيبة المهدي المنتظر ولم يره أحد، وقد فسر الخميني هذا القول للشيعة الامامية ، بأن هذه الغيبة قد تطول إلى آلاف السنين، لذا علينا عدم الانتظار، بـل الحكـم وفق (نظرية ولاية الفقيه)، أي رجل الدين الأعلم الأكثر علماً وعدلاً من أقرانه من بين رجال الـدين، وينتخب من قبل مجلس الخبراء (آيات الله). وعليه يجب استلام السلطة كلما سنحت لهم الفرصة، وحكم المسلمين من قبل الفقيه الأعلم العادل الذي هـو بمثابـة نائـب الإمـام الغائـب، ويطبـق الـشريعة الإسلامية. (الجمري، 2006)

تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذهـا على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الـشيعي" الـذي يمتـد ليـشمل

بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان. وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بالرئيس السابق (صدام حسين) وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية، وهو ما بدت آفاقه تظهر كدعم المتمرد الحوثي في اليمن، وكذلك بعض الحوادث الأخرى التي حصلت في البحرين والكويت وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين المحتلة ، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي ستؤثر سلباً على أمن منطقة الخليج. (عبد المؤمن، 2007: 87)

وهكذا يأتي المشروع النووي الإيراني امتداداً للرؤية الإستراتيجية الإيرانية لتستكمل به عناصر القوة الشاملة، وتحقق طموحاتها للتوسع في الدائرة الإقليمية، خاصة في ظل نظام الحكم الشمولي الذي يحكم إيران والذي لا يرضى إلا بدور الهيمنة والزعامة.

إن الأمن القومي العربي لا يزال يحتاج إلى التفعيل من خلال جهود جماعية حثيثة على مستوى الوطن العربي بإرادة سياسة تحلل الأخطار المحيطة وتتصدى لها، وهنا تتلاقى متطلبات هذا الأمن مع دول الجوار العربي ومنها إيران التي تعلن أنها تحرص على التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وتضع أهمية كبيرة لذلك في سياستها الخارجية، كما أن الدستور الإيراني ينص وفق المادة (154) على تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، وتؤكد المادة (3) الفقرة (16) على أن سياسة إيران الخارجية يجب أن تنظم على أساس المعايير الإسلامية، لكن الملموس من السلوك الإيراني،

والقائم فعلاً سابقاً وحالياً، عمليات تدخل في شأن دول الجوار العربي ومحاولات هيمنة ونظرة تعـــالي ورغبة في زيادة النفوذ الإيراني على حساب الدول العربية المجاورة.

لم يكن للطائفة الشيعية في المملكة الأردنية اسم يذكر قبل الاحتلال الأميركي للعراق وان كـــان يحدث تبشير بالتشيع فهو حالات فردية تحصل عند سفر الطلبة الأردنيين إلى إيران لغرض الدراسة، أما ما يتداول من الأخبار حول المد الشيعي في الأردن فإن أبطال التبشير الشيعي فيه هم بعض العـــراقيين النازحين بعد الاحتلال خصوصا التجار من أبناء الطائفة الشيعية إذ لم تجد السياسة الرسمية الأردنية بدا من منح التسهيلات للعراقيين لقاء مساهمة رجال الأعمال العراقيين وأغلبهم من الـــشيعة فـــي إنعـــاش الاقتصاد الأردني حيث أصبحوا جزءاً من التركيبة السكانية والاقتصادية للبلد خصوصا بعـــد تعـــرض الاقتصاد الأردني للضرر جراء سقوط النظام العراقي السابق الذي كان يعتمد على الأراضي الأردنيـــة بمعظم تبادلاته التجارية والاقتصادية. ويرجح المراقبون تنامي المد الشيعي في الأردن إضافة لوجـــود رأس المال الشيعي العراقي هو التأييد لحزب الله اللبناني الذي يظهر تبنيه للمقاومة اللبنانية ضد إسرائيل إضافة لذلك التسهيلات الحكومية من قبل المملكة الأردنية تجاه التبشير الشيعي تحت لافتـــة الاعتـــدال والوسطية ومحاربة الطائفية. (السعدي، 2009)

التداعيات الأمنية والعسكرية:

إن طموحات إيران النووية تعكس تداعيات أمنية وعسكرية على الإقليم من خلال: (الجمـــري، 2006) ما يأتي:

1- أن السلاح النووي الإيراني سيقود إلى تهديد حالة الاستقرار النسبي القائمة حالياً في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج العربي التي تصر الأسرة الدولية الحفاظ عليها مستقرة لأهميتها الإستراتيجية من

خلال إبعادها عن الاضطرابات والحفاظ على أمن ممراتها المائية ومصادر الطاقة فيها، ومحاولة جعلها بعيدة عن الصراعات، منها صراع الأيديولوجيات، إن تهديد استقرار هذه المنطقة قد يأتي عبر أمرين أولهما حدوث خلل في موازين القوة القائمة في المنطقة، وثانيهما إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني الذي ستنعكس آثاره على دول المنطقة وشعوبها.

2- أن الوطن العربي رغم شعوره بالخطر المحدق به جراء امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وعجزه عن تغيير واقع التفوق النوعي الإسرائيلي، إلا أن الشعور العربي العام يرفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار واحتمالات نشوب حرب غير تقليدية تدمر المنطقة وتقضي على كل عناصر الخير فيها، وبالتالي تضعف احتمالات التوافق بين إيران والدول العربية.

3- قد تنفذ إيران عند شعورها بوجود استعدادات أمريكية وإسرائيلية لتنفيذ عمل عسكري ضدها، ما يسمى بالضربة الاستباقية بواسطة الطائرات وصواريخ شهاب المعدلة في عملية ردع مسبق لإجهاض أي عمل عسكري يهددها، وقد تشمل هذه الضربات مراكز القيادة والسيطرة والقواعد العسكرية الأمريكية في قطر والبحرين، إضافة إلى القواعد والقوات الأمريكية في العراق، أو بتحريك أنصارها وأتباعها للقيام بذلك، كما أن إيران من الممكن أن تستهدف مفاعل ديمونا الإسرائيلي الموجود في صحراء النقب، وإذا حدث مثل هكذا هجوم فإنه سيسبب في نشر إشعاعات نووية ضارة للغاية تصل إلى الأردن ودول أخرى، وسيتسبب – لا سمح الله – في نشر الأمراض والأوبئة وتلويث مصادر المياه وإلحاق الضرر لعقود طويلة.

4- إن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يغذي ويقوي توجهات الهيمنة والنفوذ المتأصلة في عقـول القيادات الإيرانية ويدفعها للتحرك نحو العراق وبلدان الخليج العربية ولبنان، ويتم ذلـك باسـتغلال التنوع الطائفي والعرقي في هذه البلدان من خلال تصعيد النعرات الطائفية وكذلك بالاسـتفادة مـن الجاليات الإيرانية الموجودة فيها، علما أن إيران استخدمت هذه الورقة في وقت سابق وتـستخدمها في الوقت الراهن في بعض البلدان العربية ،وخير دليل على ذلك ما يجري في كل مـن البحـرين خلال الفترة (2011-2013)، والمظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها هذه الدولة، وما يجري في كل من سوريا والدعم الإيراني للحكومة السورية ضد الشعب السوري، وما يجري من تدخل لحزب الله اللبناني في سوريا.

5- كل التداعيات المشار إليها في الفقرات السابقة ستعيق إمكانية التوصل إلى صيغة مشتركة للأمن في المنطقة، تلك الصيغة التي تطلب إيران بدور بارز فيها، وتدعو إلى جعل الأمن في الخليج والمنطقة من مسئولية دول المنطقة، ولكن الدول العربية رغم إقرارها بذلك ورغبتها في بناء منظومة أمـن مشتركة مبنية على مشاركة إيجابية بعيداً عن الهيمنة، فإنها ترى أن إيران بسلاحها النووي ستعيق بناء الترتيبات الأمنية المنشودة، فالدول العربية تريد أن تكون هذه الترتيبات مكفولـة مـن الـدول الكبرى بوضعها التزامات على إطار المعادلة الأمنية وعليها بصمة الـضمانات الدوليـة، والأردن وبصفتها دولة مجاورة لدول عربية أخرى فيها تواجد للشيعة على أراضـيها تتخـوف مـن المـد الإيراني الشيعي عن طريق هذه الفئة وهم بدورهم من الممكن أن يؤثروا على هذه الدول ويـنعكس هذا التأثير على الأردن بشكل أو بآخر.

التداعيات السياسية والإستراتيجية:

في ميزان الحسابات العربية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية، بالضرورة عامل ردع وتوازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في ضرورة إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الإستراتيجية العربية عاملاً سلبياً على الأمن القومي العربي أكثر منه عاملاً إيجابياً، هذا إضافة إلى تأثيرات أخرى منها (عبد المؤمن، 2007: 94):

1- توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران التي تقيم معها الدول العربية علاقات وتحالفات، كون المنطقة نقطة التقاء للمصالح الدولية وستكون الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربية والعراق أمام مأزق الاختيار بين الحليف الإستراتيجي الأمريكي الراعي لمصالحها الأمنية، وخصوصية علاقتها مع إيران كدولة مجاورة لها حضورها الإنساني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي القوي في المنطقة.

2- البرنامج النووي الإيراني سمح للولايات المتحدة الضغط على الدول العربية خاصة دول الاعتدال العربي لإحداث تحولات في مواقفها تجاه إيران، لأن الولايات المتحدة ترغب بوجود أزمة في العلاقة بين هذه الدول وإيران لتوظيفها كورقة ضغط على إيران ضد مشروعها الإستراتيجي في المنطقة والمناهض لمصالح الولايات المتحدة.

3- اختراق إيران مفهوم السيادة الوطنية للدول العربية المجاورة إذ ستصبح هذه الدول، وبفعل هذا الاختراق، أسيرة السياسات الإيرانية، مما قد يدفعها للبحث عن غطاء نووي ،وبالتالي يزداد

ويتصاعد التنافس النووي وسباق التسلح. فالدول العربية شاركت سابقا في تمويل المشروع النووي الباكستاني باعتباره قنبلة نووية إسلامية، وفي الوقت الحاضر شرعت مصر بالتفكير بامتلاك التقنيات النووية، إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية رحبت مؤخرا بعرض نووي روسي.

4- يشكل امتلاك إيران لأسلحة نووية خطراً على نظام منع انتشار الأسلحة النووية الذي تدعو له المجموعة العربية باستمرار لإبعاد المنطقة عن مخاطر السلاح النووي والحفاظ على استقرارها، وبالنتيجة يقيم سابقة خطيرة لدول المنطقة للتوجه نحو المشاريع النووية.

5- غياب الثقة بين إيران والعرب وزرع أجواء الشك والتوتر بين دول المنطقة، وبالتالي القضاء على برامج حسن الجوار وتبادل المنافع ونبذ اللجوء إلى القوة وحل المشاكل بالحوار والتفاوض.

تبرز مصلحة الأردن الوطنية والقومية في توحيد صفوف العراقيين ضد قوى التدخل الإقليمي (إيران من ضمن هذه القوى) في شؤون العراق الداخلية، وليس في زيادة عقدة الأزمة الطائفية العراقية.

يبدي الأردن مخاوفه وهواجسه من البرنامج النووي الإيراني والتوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يرفض بشكل قاطع حل الأزمة النووية الإيرانية بالوسائل العسكرية ويراهن على نجاح الحلول الدبلوماسية في نزع فتيل هذه الأزمة، ما يؤكد أن الأردن لا يكن العداء لإيران.

المبحث الخامس: الآليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

أولاً : آليات مواجهة التحديات الداخلية

*** آلية مواجهة الإرهاب وثقافة التطرف:**

لقد وضعت الدولة في إطار مجابهتها لهذا التحدي قانوناً لمنع الإرهاب لعام 2006، كما قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بإجراء توعية وطنية من خلال ندوات ومحاضرات مدروسة تبث من خلالها وسائل الإعلام مع بيان دور رجال الدين في الوعظ والإرشاد والخطب لبيان موقف الدين الإسلامي الصحيح من الإرهاب، وكما استندت علية رسالة عمان التي دعت إلى الوسطية والاعتدال.

ومن ضمن الإجراءات الحكومية تفعيل دور دائرة الأحوال المدنية والجوازات ومديرية الحدود والأجانب والأجهزة الأمنية الأخرى والتدقيق على القادمين من الحدود والتركيز على سبب القدوم وبالذات الذين يدخلون لأول مرة. وقامت الحكومة الأردنية ببذل جهوداً لإحباط المخططات الإرهابية ووضع خططاً استخبارية هجومية بالإضافة للإستراتيجية الدفاعية.

كما قامت الحكومة الأردنية بالتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية ودول العالم في مجال الحد من النشاطات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والعمل على سرعة حصر هذه المجموعات لإحباط مخططاتها.

وتبرز الحاجة لمواكبة المستجدات على المساحة الإقليمية والتعامل مع إفرازاتها بكل ما يقتضيه، والحد من امتدادها إلى الساحة الأردنية من خلال التشريعات التي تمكن الأجهزة الأمنية من التعامل مع كافة الجنسيات الموجودة في الأردن، ومثال ذلك تعداد العراقيين الذي وصل بحدود 150 ألف إلى 170 ألف. (محاضرة المخابرات ألعامه لدورة العمليات المشتركة، 2007)

وعلى الحكومة دور مهم وحيوي في التعامل بكل جدية مع كافة الأحزاب والتنظيمات غير المرخصة والضرب بيد من حديد تجاههم واعتبار ذلك خطاً أحمر في مجال السيادة الأردنية والأمن الوطني المشترك. وضرورة فحص المنظومة الأمنية للعديد من الأهداف الحيوية والسفارات الأجنبية لمنع اختراقها وذلك من خلال جهة محايدة تبتع لجهة أمنية أو وزارت الدفاع أو رئاسة الأركان وعلى غرار عمل مكتب المفتش العام في القوات المسلحة الأردنية. بالإضافة إلى سن التشريعات الملزمة قانونياً فيها يخص الإجراءات الأمنية لكافة مداخل المرافق العامة من حيث اتخاذ كافة التدابير لمنع أي اختراق امني لها وضرورة توفير أجهزة حديثة تساعد على ذلك مثل X-Ray.

ويجب على الحكومة الأردنية العمل على تحصين الحدود الأردنية كمصلحة وطنية تهم الجميع لذا يتطلب تشكيل مديرية مختصة تعمل على تنسيق احتياجاتها من حيث مراجعة وتقيم الحوادث المتكررة لوضع الحلول المناسبة لها، والاهتمام بشبكة الطرق القريبة من الحدود وذلك لسرعة رد الفعل من قبل المختصين لملاحقة المهربين والمتسللين، وتوحيد العمل الأمني ولاستخباري في رصد كافة النشاطات وإيصال ذلك للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية العاملة على الحدود بأقصى سرعة من خلال المديرية المقترح إنشاؤها.

***آلية مواجهة التحدي الاقتصادي:**

ولمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يمثل السمة البارزة لغالبية التحديات التي تواجه الأردن، وذلك بسبب تدني الموارد الاقتصادية المختلفة، فإنه يجب على الحكومة الأردنية توفير المناخ الملائم لاستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير التشريعات التي تخدم ذلك مع مراعاة كافة الأبعاد الأمنية والاجتماعية والبيئية، ومحاربة ثقافة العيب، وإيجاد قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية المؤهلة والبحث

عن فرص العمل لها في الداخل والخارج وتوسيع مجالات العمل المهني لعقد دورات على مستوى المحافظات، ومراجعة التشريعات التي تخدم استقدام العمالة الوافدة بحيث تتم من خلال العودة إلى قاعدة البيانات المشار لها أعلاه، وعدم الموافقة في حال توفر العمالة لدينا. ومتابعة تنفيذ التوجيهات الملكية حول فكرة الأقاليم المكتفية بالمشاريع التي تعالج البطالة في كل محافظة. والحد من الزحف العمراني والصناعي على حساب الرقعة الزراعية.

يعاني الأردن من شح المياه مما يتطلب الحد من الزراعة العشوائية في المناطق الزراعية (الأغوار وغيرها) بحيث تنظم أنواع المزروعات لكي لا تشكل فائض لا يسترد مصاريفه ولا جدوى منه مع ضرورة مراقبة حفر الآبار و الضخ الجائر منها للمحافظة على المخزون المائي. والحد من ترخيصها والمخالفات في هذا المجال، ويجب على الدول حث المواطن والمستثمر في مجال العقارات والمرافق العامة ضرورة وجود خزان ماء والاستفادة من مياه الأمطار.

وللحد من تأثير التحدي الاقتصادي على الدولة الأردنية أن تقوم بعملية تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة للعائلات التي تتلقى معونات من الصناديق المختصة للحد من ثقافة الاعتمادية المطلقة على وزارة التنمية وهناك تجربة عالية للاقتصادي محمد يونس (صحيفة الرأي، 2007)

*** آلية مواجهة التحدي الاجتماعي:**

ومن ضمن الإجراءات التي يجب على الحكومة الأردنية أن تقوم بها، ضرورة توعية أبناء الوطن لظاهرة تتحدي وتهدد العدالة والنزاهة وهي الواسطة والمحسوبية لما لها من أثار محبطة ، مما يتطلب إيجاد السبل الكفيلة التي تحد من التجاوزات. والتوعية المجتمعية أيضاً بشأن تنظيم الأسرة ومعدلات الإنجاب ضرورة تتطلب معالجتها من خلال التوعية في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات.

بالإضافة إلى تحقيق العدالة في التوظيف وإعطاء الأولوية للمواطن المؤهل ضمن معايير الكفاءة والتزام كافة المؤسسات التي تم خصخصتها من أجل أن تساهم بدورها في البناء لمعالجة مشكلة الفقر والمساهمة في التنمية والحد من البطالة. ومحاربة ظاهرة التسول والعمل على توعية هذه الفئة من خلال المنشورات ووسائل الإعلام لتحول هذه الفئة إلى منتجة معتمدة على نفسها من خلال بيع الجرائد والمستلزمات سريعة الرواج بدلاً من مضايقتهم للمارة. ومكافحة الفساد وأن تأخذ العدالة مجراها على كل من يستغل موقعه بحيث يطبق مبدأ الثواب والعقاب بتكريم أبناء الأردن المتميزين من قبل كافة المؤسسات والوزارات باحتفال يقام سنوياً لهذه الغاية كما هو شأن جلالة الملك الذي لم يتوان في هذا المجال، والعقاب الإعلامي والتشهير بكل من يتعدى على المال العام وتفعيل الضابطة العدلية لمكافحة الفساد.

كما يجب على الحكومة أن تقوم بدعم ديوان المحاسبة وإعطائه صلاحيات الضابطة العدلية بحيث يخرج في تعامله مع الرشوة والسرقة ليسهم في تحقيق العدالة. وأن تقوم الحكومة بتحديث جهاز الدولة الإداري فيجب تفعيل ديوان خدمة الموظفين وديوان المحاسبة وان تتوقف الحكومات والوزارات والنواب بالتدخل في التوظيف العشوائي الغير منصف.

كما يجب عليها مراقبة المال العام بكافة دوائر ومؤسسات الدولة والحد من هدر المال العام ومثال على ذلك " بلغت قيمة هدر الأدوية(النسور، 2007) في المملكة العام الماضي (55) مليون دينار أردني جراء صرف الأدوية بدون وصفة طبيب والحد من السلوكيات الخاطئة بانضمام المواطن إلى عدة تأمينات مما يتطلب معالجة ذلك برفع قيمة اشتراك.التأمين الصحي لتساهم من لحد هذا السلوك.

وفي المجال الأمني فإن هناك دور على المؤسسات الأمنية الأردنية للقيام بالتعامل الأمني الديمقراطي المنفتح مع المواطن الأردني في حالة حصول خروقات أمنية، والعناية بتطور الأجهزة الأمنية وتأهيلها للقيام بواجباتها وفقاً لمقتضيات مسؤولياتها عن حماية أمن الدولة الخارجي. وتنمية الحس الأمني لدى المواطنين وتعزيز إدراكهم لأهمية الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه لمقاومة نشاطات الأجهزة الأمنية المناوئة من خلال التبليغ عن الحالات المشبوهة والجهات الأمنية عن أي شيء مثير للشبهة.

ويجب على الحكومة أن تقوم بتعزيز حالة الديمقراطية في الأردن من خلال التوعية الوطنية من خلال وسائل الأعلام المختلفة والتعريف الحقيقي بمعنى الديمقراطية وبيان دور الانتماء الوطني وأهميته، وبيان احترام القانون والدستور وهو المرجعية في بيان مسؤوليات السلطات الثلاث.

ثانياً: آليات مواجهة التحديات الخارجية

تفعيل الأردن من الداخل بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية من شأنه أن يجعل الأردن بلداً قوياً على الصعيد الخارجي ذلك أن متانة السياسة الخارجية لأي بلد على امتداد لقوة سياسته الداخلية، فالأردن القوي هو الذي يستطيع الإبحار في محيطه بثقة وقوة، ومن أجل ذلك لا بد من وقفة مع الذات وتغليب المصلحة الوطنية على القومية انطلاقاً من ترتيب البيت من الداخل. (مشاقبة، 2000: 328)

استثمار موقع الأردن جغرافياً مع القوى العالمية وذلك من خلال: استمرارية المحافظة على علاقة قوية ومتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية حاضراً ومستقبلاً، فالأردن بحاجة لقوة عظمى تدعمه وتحميه في مسيرته التنموية، والالتزام الأمريكي للأردن واضح من خلال مشاركة ثلاثة رؤساء

أمريكيين في تشييع جنازة المغفور له الملك الحسين بن طلال، ومن خلال زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني للولايات المتحدة والتزام الجميع بدعمه، وخير دليل على ذلك ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي عند مقابلته للملك عندما قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم احتياجات الأردن الدفاعية وتحديث قواته المسلحة ورفع كفاءتها ليتمكن الأردن من الحفاظ على وضعه كعنصر استقرار رئيسي في المنطقة، وتمكينه من المشاركة في حفظ السلام في المنطقة وفي العالم، أو قول مسؤول أمريكي لجلالته: "لو لم يكن الأردن موجوداً لكان عليك أن تخترعه". فالأردن ضرورة لا بد منها للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الحكومة الأردنية استثمار ذلك بكل طاقاتها من أجل بناء الأردن الحديث والقوي للقيام بما تمليه عليه أدواره الجهوية والدولية. (مشاقبة،2000 : 328-331)

والسعي الحثيث مع دول أوروبا لشطب المديونية أو تخفيضها وزيادة الاستثمار في الأردن وفتح أسواقها أمام منتجاته وذلك بمضاعفة حجم الشراكة الأوروبية-الأردنية. واستمرارية وتقوية الاتصالات والتشاور والتنسيق وعلى مستوى القمة والقيادات ذات الاختصاص مع دول الجوار، لتدعيم أوجه التعاون في مختلف المجالات حيال مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك، وإبعاد القضايا السياسية لأنها سبب الخلافات رغم صعوبة ذلك، والتمسك بدور دبلوماسي فاعل ومحايد في حل هذه المشاكل. (مشاقبة،2000 : 328-331)

تقوية الجهاز الدبلوماسي وتفعيله في سفارات الأردن لدى عواصم هذه الدول، وذلك بتعيين سفراء محترفين ومؤهلين ذوي كفاءة في عواصم هذه الدول وإضافة كوادر السفارات من دبلوماسيين وإداريين وفنيين، ودعم هذه السفارات بملحقين فنيين خاصة: من التجاريين والثقافيين والعماليين بشرط أن يتم اختيارهم من خيرة كفاءات الوزارات المختلفة ذات الاختصاص. (مشاقبة، 2000: 329)

النظام السياسي الأردني أقرب للأنظمة الخليجية وهذه الأنظمة كانت وستعود الداعم الرئيسي للأردن، وقد شارك الأردن بشكل رسمي وشعبي في بناء وتطوير هذه الدول من خلال الموارد البشرية الأردنية والكفاءات التي ساهمت في بناء هذه الدول وما زالت تقوم بدور تنموي وحضاري في هذه البلاد، فهذه البلاد العربية الخليجية هي خير من دعم وسيدعم الأردن مستقبلاً، والسعودية هي الزعيم الجهوي لدول الخليج العربي وهي عمق استراتيجي وطبيعي للأردن مع ما يعنيه ذلك من أبعاد مميزة وسياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، لذا على الأردن إقامة علاقات مميزة وثابتة مع السعودية، والانفتاح الكامل على دول الخليج من خلالها والسعي لعضوية شراكة فقط مع مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيعود على الأردن بالنفع الكبير في جميع المجالات ويبعد عنه مضايقات أو تضارب مصالح مع بعض دول الجوار الأخرى التي تأخذ بالحسبان تأثير دور ومكانة المملكة العربية السعودية على سياساتها الخارجية. (مشاقبة، 2000: 330)

إن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين- الشعب الأردني الفلسطيني هو شعب واحد، والجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا تدل على ذلك، ولا بد من إعادة ترجمة ذلك على أرض الواقع في المستقبل القريب، لذا على السلطات الأردنية الوقوف وبحزم إلى جانب السلطة الفلسطينية، فدور الأردن ضرورة ملحة للجميع وصوتها مسموع من الجميع، فلا بد من دور داعم وتنسيق كامل بين الأردن والسلطة الفلسطينية في مراحل المفاوضات النهائية التي تهم الأرض والحدود والمياه واللاجئين وفوق كل ذلك القدس، وكلها قضايا أردنية وطنية وقومية، وحلها سيؤدي إلى إعادة تلاحم الأرض والشعب، وبالتالي يزيد من مساحة الأردن وعدد سكانه وإمكانياته الاقتصادية والبشرية وسيشكل منفذاً له على البحر المتوسط واستقراراً أمنياً، وهي متطلبات لجعل الأردن دولة قوية ويزيد من فعاليتها على مختلف

المستويات ويجعل منها قوة فاعلة والحل واضح والخيار أوضح فهو اتحاد فعلي بين الأرض والإنسان فكلاهما واحد.

ونظراً لما للثقافة والإعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصيته والحفاظ على هويته العربية والإسلامية الأصلية وتحديد دورها الحضاري، فإنه توجد مجموعة اقتراحات للحد من التحـــدي الثقافي والإعلامي والتي من أبرزها ما يلي: (العايد والعويمر، 2009: 261-262)

1- تحديد منهجي للعلاقة مع الغرب: من حيث المبدأ أن تحدي العولمة ليس بدعاً من التحديات فلقد سبق أن واجهت أمتنا مثل هذه التحديات بل الأخطار الحقيقية. إن تحدي العولمة مـــا هـــو إلا امتداد لتحدي العلاقة مع الغرب الرأسمالي الصناعي، ومظاهر العولمة ومخاطرها ما هـــي إلا تطوير وتوسيع لمظاهر حضارة الغرب وأطماعه الاستعمارية الاستلابية. الجديد في الأمر هو تسارع هذا المد الزاحف وتسلحه بثورة المعلومات وتقنياتها المتجددة التي تسمح له بنشر أفكاره وقيمه بسهولة ويسر.

إبراز عالمية الإسلامي: الإسلام خاتم الأديان وجاء رحمة للعالمين يهديهم سبل السلام ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، لذا ينبغي على المسلمين أن يحيوا فهمهم لعالمية الإسلام وأبعاده الإنسانية وينقلوها إلى عالم الواقع تحقيقاً للعدل ونشراً لمكارم الأخلاق وحماية للمستضعفين ومساعدة للفقراء والمساكين الذين يعج بهم العالم ويتزايدون بكثرة بفضل اقتصادات العولمة. إن الإسلام جاء للناس كافة الذين خلقوا من نفس واحدة فأصبحوا شعوباً وقبائل لتتعارف وتتلاقى.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الدولة الأردنية تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني الأردني نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية أو بالبيئة الإقليمية مما شكل ويشكل تحدياً رئيسياً أثر وسيؤثر على الدولة الأردنية. وهذا يثبت فرضية الدراسة الأولى التي نصت على أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية تشكل تهديداً لعناصر أمنه واستقراره. حيث ساهمت الظروف الإقليمية غير المستقرة وخصوصاً فيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق والصراع العربي الإسرائيلي والثورات العربية والمد الشيعي يضاف إلى ذلك الأزمة المالية العالمية وعدم استقرار النظام الدولي بالإضافة إلى التحديات الداخلية وخصوصاً التحدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه المرحلة التي بدأت تشهد تحولات وحركات احتجاجية أثرت وستؤثر على مستقبل المنطقة العربية.

وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية وما شهدته المنطقة العربية من حركات احتجاجية وحالة من عدم الاستقرار ساهمت في تزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحالة من التفكك المجتمعي والنكوص الاجتماعي، وحالة عالية من الإحباط السياسي، وضعف المؤسسات في تأدية دورها، وانعدام هيبة الدولة أحياناً، وفقدان الثقة بالمؤسسات، بالإضافة إلى جملة التحديات الاقتصادية التي تمس حياة المواطن، لكن وضوح الرؤية لدى القيادة التي تسعى جاهدة للخروج من هذه التحديات وعلى الأقل كبح جماحها كي لا تتفاقم أكثر، فالقيادة تمتلك رؤية واضحة في عملية الإصلاح الشامل

ولديها خطة طموحة للانتقال بالدولة ومكوناتها إلى دولة محدثة ونظام ديمقراطي حديث يقوم على حكومات برلمانية منتخبة شعبياً تجسد مبدأ الأمة مصدر السلطات.

الاستنتاجات:

خلص الباحث، ومن خلال الدراسة التي تقدم بها والفرضيات التي انطلق منها، إلى جملة استنتاجات، لعل أهمها ما يأتي:

1. واجهت الدولة الأردنية منذ نشأتها وحتى الآن تحديات سياسية واقتصادية وثقافية أثرت على بناء الدولة واستقرارها ونموها وتطورها في مختلف المجالات إلا أنه وفي ضوء ما تمتلكه من مقومات وطنية تتمثل بالقيادة الهاشمية الحكيمة والإنسان الأردني الواعي فقد ساهمت في تجسيد الوحدة الوطنية في مواجهة هذه التحديات وهذا يثبت الفرضية التي انطلقت منها الدراسة ومفادها أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية تشكل تهديداً لعناصر أمنه واستقراره .
2. تشكل التحديات السياسية سواء الداخلية (ضعف المشاركة السياسية، تعدد الأحزاب، عدم التوازن في العلاقة بين السلطات، بطء مسيرة الإصلاح السياسي، الفساد الإداري والمالي) أو الخارجية المرتبطة (الصراع العربي الإسرائيلي، ثورات الربيع العربي، الإرهاب، المد الشيعي الإيراني، أمن الخليج العربي)، أهم التحديات على الأمن الوطني الأردني.
3. أثر ضعف الموارد الاقتصادية المتاحة على حالة الأمن والاستقرار في الأردن حيث يشكل التحدي الاقتصادي محدداً رئيسيتً للأمن الوطني الأردني من خلال الاعتماد على المساعدات الخارجية وارتفاع تكاليف الطاقة مما شكل ويشكل عبئاً كبيراً على موارد الدولة أدى إلى زيادة

معدلات التضخم وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وهذا ينعكس بشكل مباشر على الأمن الوطني الأردني .

4. إن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها بعض دول المنطقة كان لها تأثير سلبي مباشر على الأمن الوطني الأردني، وتمثل ذلك في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وتبع ذلك الاعتداءات الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان وأخيراً ما يجري من أحداث في سوريا كلها شكلت وتشكل تحديات لازالت تؤثر على أمن الدولة الأردنية واستقرارها.
5. ضعف إدارة العمل السياسي والحس الراقي بالمسؤولية لدى الأحزاب السياسية وذلك لان جميع هذه العوامل التي تنصب في قدرة الأحزاب مرتبطة باتساع قاعدتها الشعبية ورقي الأداء الذي يجب أن يتحلى به قاده الأحزاب وأعضائها. رغم أن القاعدة الشعبية للأحزاب القومية واليسارية ضعيفة إلا أنها تشكل تحدياً أمنياً كونها تشكل امتداداً لبعض الأحزاب الحاكمة في بعض الدول المجاورة وتستمد طاقتها السياسية والمادية من تلك الدول.
6. إن شح المياه يشكل واحداً من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الأردنية ومؤثر على الأردن فرغم أن المنطقة ككل تعاني من شح المياه إلا أن الأردن متأثر بدرجة اكبر لقلة المياه ومصادرها بالمقارنة مع دول الجوار.المشكلة العراقية أثرت على تدفق النفط إلى الأردن وزيادة فاتورة النفط والبحث عن مصادر أخرى مما يشكل عبئاً كبيراً وإضافياً على الدولة.ضعف الإنتاج والاستثمارات في الأردن أدى زيادة في المديونية وبالتالي تثقل كاهل الاقتصاد الأردني حيث يؤثر على عدم الالتزام بدفع التزاماته ومديونيته مما اجبر الحكومة على إعادة جدولة الديون مرات عدة. الاعتماد الزائد على المياه الجوفية يؤثر على نقص المخزون الاستراتيجي

من المياه والذي يشكل احتياطاً رئيسياً للمجهود الحربي حيث يؤثر سلبا على العمليات والقدرة العسكرية في حالة العمليات العسكرية.

7. إن مشكلة الفقر والبطالة تعد من أكبر التحديدات التي تواجه الأردن لما له من انعكاسات على المجتمع الأردني من الناحية الأخلاقية وزيادة الجريمة وزيادة أعباء المسؤولين وأولياء الأمو.
8. أثرت الهجرات المتتالية من فلسطين والكويت والعراق في كثير من الجوانب حيث أن البنية التحتية لم تكن جاهزة لتستقبل كل هذه الأعداد وبالتالي أضافت جهدا كبيرا على كاهل المواطن الأردني من غلاء الأسعار والتباين في المعتقدات الفكرية والمادية والاجتماعية إضافة إلى دخول عناصر إرهابية مما شكل تحدياً كبيراً على الدولة.
9. إن ظاهرة الفساد المتفشية في كثير من مرافق الدولة تسبب الضرر المباشر في ممتلكات الدولة إضافة إلى الخلل في النسيج الوطني الذي له الأثر البالغ في مستوى الولاء والانتماء للوطن.
10. أن الاقتصاد الأردني ما زال يواجه الكثير من التحديات التي أثقلت كاهله، والمتابع لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن يلاحظ أن أهم مشاكل الأردن الاقتصادية تمثلت بانخفاض المستوى العام للمعيشة، وارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات البطالة، وازدياد استيراد السلع الاستهلاكية، وارتفاع حجم المديونية.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1. تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الانتماء والإخلاص في المواطن الأردني لتجنبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنية والدولة.
2. محاولة تقريب وجهات النظر بين الأحزاب مع بعضها وبين الحكومة وذلك بما يحقق نوعاً من الارتياح الحزبي تجاه الحكومة إضافة إلى الدعم المالي قدر الإمكان وبالمقابل أن يكون هناك إجراءات صارمة ضد أي طرف يحاول العبث في مقدرات الدولة وبأي شكل من الأشكال.
3. توصي الدراسة بضرورة إبراز أن الشرعية السياسية للمملكة الأردنية هي شرعية دينية تؤيد التوجهات الإسلامية للمجتمع الأردني وهي ليست ضد الإسلام والمسلمين.
4. إيجاد فرص عمل حقيقية للشباب الأردني للتخفيف من أثر البطالة على الشارع الأردني وتخفيفه أيضا على الأسر الأردنية لما له من مردود إيجابي على كل شرائح المجتمع.
5. الحد من قدوم العمالة الوافدة لزيادة فرص العمل للعمال الأردنيين.
6. الاقتصاد الفعلي في استخدام المياه والبحث عن مصادر أخرى كاحتياط في يد الدولة.
7. رفع مستوى القدرة التنافسية للصناعات المحلية ومطابقتها مع المواصفات والمقاييس العالمية.
8. عدم تصدير الإنتاج الزراعي إلا ما يزيد عن الحاجة لما يشكل ذلك من زيادة في الأسعار، وتشجيع وتطوير القطاع الزراعي بحيث يكون قادراً على استقرار الأمن الغذائي.
9. محاولة البحث والتنقيب عن النفط ومحاولة استخراجه من الصخر الزيتي إذا كان ذلك مجدياً اقتصادياً.

10. تحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة. وإيجاد حلولٍ جذرية للوافدين من الدول المجاورة خاصة في ما يتعلق بحق الامتلاك.

11. مراقبة الفساد في الأجهزة الحكومية المختلفة وضبط النفقات وهدر المال العام ومحاسبة المفسدين أينما كانوا ومن كانوا.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- إدريس، محمد السعيد، (2001)، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

2- إدريس، محمد سعيد، (2002)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3- الأنباري، حسن وآخرون، (2012)، **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

4- بحيرى، صلاح الدين، (1991)، **جغرافية الأردن**، ط1، مكتبة الجامع الحسيني، عمان.

5- بير، ويليام وبي كارتر،اشتون، (2001)، **الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن** ، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة.

6- جرادات، وليد، (1986)، **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر**، دار الثقافة، الدوحة.

7- جرجس، اجيه، اليونان، (1979)، **البحر الأحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي**، مكتبة غريب، القاهرة.

8- جورج، انطونيوس، (1992)، **يقظة العرب**، تعريب:ناصر الأسد وإحسان العباس، بيروت.

9- الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى، (2003)، **التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي.

10-الحمود، رنا سعد ونجادات، عبد السلام، (2007)، **التربية الوطنية**، الطبعة الأولى، عمان: دار أجنادين للنشر والتوزيع.

11-الربيحات، إبراهيم شحادة، (2010). **التربية الوطنية**. عمان: دار الحامد للنشر.

12-رسلان، احمد فؤاد، (1989)، الأمن القومي المصري، ط1، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

13-السويدي، جمال سند(1999)، **قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية**، في: جمال سند السويدي، محرر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

14- صالح، كمال، و الجندي، محمد، (1996)، **خصائص الأردنيين العائدين من دول الخليج**، دائرة الإحصاءات العامة.

15-الظاهر، نعيم ابراهيم، (2008)، **بناء القوة الأردنية ودورها في الأمن القومي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، الأردن.

16-العامري، ممدوح سليمان (2008). **العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

17-العضايلة، عادل محمد، (2005)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام**، عمان، دار الشروق للطباعة والنشر،ط1.

18-العناقرة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان (2007). **التربية الوطنية**، الطبعة الأولى، إربد: المركز القومي للنشر.

19-العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي (2009). **التربية الوطنية**، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع.

20-غنيمي، محمد طلعت(1974)، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**،ط1،الإسكندرية: منشأة المعارف.

21-القيسي، عبد الحميد وعبد الخفاف، (1986)، **البحر الأحمر وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية**، جامعة البصرة.

22-الكيالي، عبد الوهاب، (1979). **موسوعة السياسة**، (ج1)، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

23-محافظة، علي، (2006)، **التربية الوطنية**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

24-محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، (2010). **التربية الوطنية**، الطبعة الثامنة، الجامعة الهاشمية.

25-المشاقبة، أمين، (2002)، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

26-المشاقبة، أمين، (2012)، **النظام السياسي الأردني**، عمان: مطابع الدستور التجارية.

27-ميرل، مارسيل (1986)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي.

28-نافع، محمد عبدالكريم، (1975)، **الأمن القومي**، ط1، القاهرة، مطبوعات الشعب.

29-هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث، (2004)، **القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

30-هلال، علي الدين ومسعد، نيفين(2002). **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث:

1- العضايلة، أمين، (2012)، **تعديلات دستور 1952 وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن**، بحث منشور على الموقع الالكتروني (الدليل الالكتروني للقانون العربي).

2- فرج الله، سمعان بطرس، (1994)، **الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

3- فرج الله، سمعان بطرس، (1998)، **الرؤية الكويتية لأمن الخليج**، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات.

4- القرشي، راكز محمود، (1995)، **التغييرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويكا وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي** ، رسالة ماجستير،غير منشورة الجامعة الأردنية- عمان، الأردن.

5- لوتاه، مريم سلطان، (1991)، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

جـ- الصحف والدوريات والمجلات:

1- أبو بكر الدسوقي، (2006)، المواقف الدولية وإستراتيجية حماس البديلة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 206، القاهرة.

2- الإحصاءات: معدل البطالة 12.8% خلال الربع الأول من عام 2013، **دائرة الإحصاءات العامة،** مديرية المسوح الأسرية، 2013.

3- إدريس، محمد السعيد، (2005)، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **مجلة السياسية الدولية،** عدد 162، الكويت.

4- إسرائيل الآن، رسالة نصف شهرية، العدد 1، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، **وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية،** أبريل 2007.

5- بركات، نظام، (2012)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، **مركز دراسات الشرق الأوسط،** الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

6- تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى **(الأونروا)**، نيويورك، 1999.

7- التقرير، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات، 1991-2001، **مركز دراسات الشرق الأوسط،** العددان 18، 19 2002.

8- **جريدة الرأي**، العدد 13260 تاريخ 21 كانون أول 2007، قرأه في كتاب صيرفي الفقراء، الفقراء والقروض الصغيرة وتجربة بنك جرامين والتي منح بموجبها جائزة نوبل للسلام .

9- الجمري، عفاف ، المرجعية وولاية الفقيه (1-2) **مجلة الوقت**، العدد183- الثلاثاء 28 رجب 1427 هـ -22 أغسطس 2006.

10-حالة البطالة في الأردن 2010، **دائرة الإحصاءات العامة**، مديرية الإحصاءات العامة، قسم إحصاءات العمل، آيار 2011.

11-حتى، ناصيف، (2003)، النظام العربى بعد 11 سبتمبر: التحديات والفرص، **مجلة شؤون عربية**، عدد 109، بيروت.

12-الحريري، جاسم يؤنس، تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، القاهرة، 2007.

13-حلقات نقاش، (2011). الاصلاح السياسي في الاردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، العدد (56).

14-الحمد، جواد، (2011). فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، **صحيفة الغد اليومية**.

15-الحمد، جواد، (2012). "عودة المشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، تموز، المجلد47 .

16-حمد، محمود، (2002)، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط ، **السياسة الدولية** ، العدد 149.

17-حمدي، رشاد، (2004)، الجدار الإسرائيلي في ميزان محكمة العدل الدولية، **السياسة الدولية،** العدد 156.

18-الزبيدي، محمد حسن ومحمود خطاب، (1978)، **مجلة الخليج العربي**، عدد 9.

19-السكان، (2012). **دائرة الإحصاءات العامة،** الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام 2011.

20-**صحيفة الرأي** الأردنية 2011/10/1.

21-**صحيفة العرب اليوم** الأردنية 2011/10/1.

22-**صحيفة العرب اليوم** الأردنية 2011/8/15.

23-**صحيفة العرب اليوم** الأردنية 24-2011/8/25.

24-**صحيفة العرب اليوم** الأردنية 2011/9/25.

25-**صحيفة العرب اليوم** الأردنية 2012/4/10.

26-عبد الحليم، أحمد ، (1992)، أمن الخليج، إلى أين؟ **أوراق الشرق الأوسط.**

27-عبد المؤمن، محمد السعيد، (2007)، المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، **مجلة المستقبل العربي،** العدد 237، بيروت.

28-عدد **الجريدة الرسمية** رقم (5117) الصادر بتاريخ 2011/10/1، الصفحة (4452) .

29-عكاشة، سعيد، (2002)، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط ، **السياسة الدولية** ، العدد 148 .

30-عوض، طالب، (2011)، استراتيجية تحرير التجارة الخارجية الأردنية واتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية.

31-عوني، مالك، (2002)، خطاب بوش حول الشرق الأوسط ، **السياسة الدولية** ، العدد 149.

32-الكتاب الإحصائي السنوي، **دائرة الإحصاءات العامة**، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2002.

33-محافظة، علي (2013). الحكومة البرلمانية في الأردن ، **صحيفة العرب اليوم** .

34-المصاورة، أحمد عيد، (2004)، الاستقلال ومفهوم الأردن أولاً في ذكرى يوم الجيش العربي، **العرب اليوم**، الخميس، 2004/6/10.

35-المصاورة، أحمد عيد، (2004)، حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة، **مجلة الأقصى**، العدد 1002.

36-موسى سمحة، أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية توقعات المستقبل والحاجات الأساسية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (27)، العدد (3) و (4)، 2011، ص 534.

37- الميثاق الوطني الاردني ,**المطابع العسكرية**، عمان ,كانون اول 1990.

38-النسور_ احمد، هدر الادوية، **جريدة الرأي**، 13 شباط 2007 .

39- النشرة الإحصائية السنوية، **مديرية الأمن العام**، حوادث المرور في الأردن 2005،2000،.

40-نصراوين، ليث (2011). التعديلات الدستورية، **صحيفة العرب اليوم**، 10/22.

41-نصراوين، ليث (2011). سلسلة مقالات في **صحيفة العرب اليوم** الأردنية 18-20-2011/8/29.

42-نهى علي أمير، "الهلال الشيعي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، ع 41، 2005. ص 36.

43-هشام نعمة، الهجرة السكانية وحرب الخليج رؤية في أنماطها وتأثيراتها- الجزء الثالث، **الحوار المتمدن**، العدد 344، 2002.

44-هلال، علي الدين ، (1987) الأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية** (عدد 35 / يناير).

45-ياسر يوسف ابراهيم، خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، المركز القومي للانتاج الإعلامي، **مجلة سلسلة قضايا استراتيجية**، العدد (125)، الخرطوم، 2006، ص 11.

د- المؤتمرات والندوات وأوراق العمل:

1- أحمد دلال التدمري: "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية**"، ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-28 مايو، 1997م)، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1998م، ص288.

2- الأمير حسن بن طلال (خطاب) معتمد كورقة عمل في الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** ، عمان، 1986. (2)

3- التدمري، أحمد دلال (1998)، "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية**"، ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-28 مايو، 1997م)، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص288.

4- جلسة العصف الذهني، **العلاقة بين البرلمان والحكومة: آفاق إصلاح النظام البرلماني**، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، 2013/1/20.

5- الدستور الإيراني ، الفصل العاشر ، المادة (154).

6- الزعبي، عبد الله وآخرون، 1994، **الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام 2005، مع ربطها بالعوامل الديمغرافية**، (عمان، اللجنة الوطنية للسكان، 1994).

7- الشهراني، سعد (1992)، **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية، ص30 .

8- أبو طالب، حسن(1998)، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**، ورقة قدّمت إلى: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص495 .

9- فريحات، عبد الغفار محمد، (2012). **الدستور الأردني والحقوق الشخصية**، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً، الجامعة الأردنية، 17-2012/6/18.

10-محاضرة الدكتورة رائدة القطب الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان، **السياسة السكانية في الأردن وعلاقتها بالأمن الوطني 02-03-2010**، عمان، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

11-محاضرة ألقاها أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2008)، **آليات عمل وزارة التخطيط لدورة الدفاع الوطني**، بتاريخ 30 تشرين الاول 2008.

12-**محاضرة المخابرات ألعامه**، دورة العمليات المشتركة رقم 5، 26 شباط 2007.

13-مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012، **أداء الاقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي**، أوراق بحثية الجامعة الأردنية.

14-مشاقبة، أمين (2000). **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني 30-1999/5/31م، عمان، دار الحامد للنشر.

15- النعيمات، عبد السلام ، **التطورات الجارية في العراق وتأثيرها على الاقتصاد الأردني** ،ورشة عمل متخصصة ، الجمعية العلمية الملكية ، 14 نيسان ، 2005 ،ص 20 .

هـ- مراجع أخرى:

1- **تعديلات الدستور لعام 2011**، المادة (67)، أنظر: قانون الهيئة المستقلة للانتخابات لعام 2012.

2- **تقرير لجنة التعديلات الدستورية**، 2011.

3- **تقرير لجنة الحوار الوطني وتوصياتها**، عمان، 2011.

4- **خطاب الملك عبد الله الثاني لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر**:2004.

5- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006**.

6- **دائرة الإحصاءات العامة**، الأردن بالأرقام العدد 7، 2004م.

7- **الدستور الأردني**.

8- **كتاب التكليف الملكي الأول لحكومة علي أبو الراغب**، 19 حزيران، 2000.

9- **كتاب التكليف الملكي لحكومة نادر الذهبي**، 2008.

10- مديرية الأمن العام، **التقرير الإحصائي الجنائي**، 2005،2004،ص25.

11-**الميثاق الوطني الأردني**، عمان، 1990.

12-**الوقائع والوثائق الأردنية**، الربع الرابع، 2000، ص 200.

و- المواقع الالكترونية:

1- أثر الخيار الأردني "الوطن البديل" على الخيار الوطني، نقلاً عن: ar.ammannet.net، تاريخ الزيارة 2

2- الأحزاب السياسية الأردنية النشأة ومراحل التطور، (2013). دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، نقلاً عن: http://www.dpp.gov.jo/.

3- احمد فياض، انخفاض معدل البطالة في المملكة للربع الأول الى 11,4%، 2012/4/5، نقلاً عن: http://addustour.com استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (2011). مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: www.jcss.org، حجم العينة (1800).

4- الاستراتيجية الوطنية للطاقة، صحيفة الرأي (صفحة الاقتصاد، ص ص 33-35)، العدد (13581). الاحتجاجات الأردنية 2011-2012، الموسوعة الحرة،2013، نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org/، ص 7.

5- استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (2011). مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: www.jcss.org، حجم العينة (1800).

6- أنس ضمرة، مختصون: ملف الطاقة أكبر تحديات الاقتصاد الوطني في 2013، 2013 نقلاً عن: http://www.jortoday.net

7- أنظر حول تغيير الحكومة وكتاب التكليف الملكي، الرابط التالي على موقع عمون الإلكتروني: http://www.ammonnews.net، تاريخ الزيارة 18كانون الاول 2013، الساعة 18.30، ص 3.

8- أوروبا مُترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية، نقلاً عن: www.tunisalwasat.com، تاريخ الزيارة 30 كانون أول 2013، الساعة 18.00.

9- باتر محمد علي وردم، خمسة أسباب لرفض الكونفدرالية، 2013، نقلاً عن صحيفة الدستور على الرابط: http://www.petra.gov.jo

10-التحديات التي تواجهها التنمية الثقافية في الأردن ، 2013، نقلاً عن: http://www.culture.gov.jo

11-تراجع الصادرات الأردنية إلى فلسطين، 2012/12/27، نقلاً عن: www.annahar.com/article/9016، ص 4، تاريخ الزيارة 14 شباط 2013، الساعة 18.00.

12-تقرير الجزيرة نت "المسيرات والاعتصامات تعم الأردن"، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/48c95998-1F96-4954-B191-9749AC893AD4.htm ، 19 كانون الاول 2013.

13-تقرير حالة الفقر في الأردن 2010 وتقرير نوعية الحياة في الاردن 2002-2010، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 30-12-2012، نقلاً عن: http://www.mop.gov.jo

14-تلخيص لخطاب البخيت على الرابط التالي للموقع الإلكتروني لصحيفة السبيل اليومية الأردنية: http://www.assabeel.net/local-news، 19 كانون الاول 2013.

15-الثورات العربية، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org ، 8 شباط 2013.

16-جهاد الزغول، دور الأحزاب السياسية في الأردن، 2013، نقلاً عن: http://jordanzad.com

17-حمدي السعدي، 2009 المشروع الشيعي في الأردن..دودة الأرضة التي يجب معالجتها، موسوعة الرشيد، شبكة الدفاع عن السنة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.dd-sunnah.net

18-الحمود :تراجع القطاع الزراعي يزيد محنة الأمن الغذائي في الأردن| 17/10/2010 ، نقلاً عن: http://alsawt.net/

19-خبير:8.5 مليار دولار صادرات الأردن النفطية في 2015، 2013، نقلاً عن: http://www.donianews.net

20-دور قوات الدرك الإقليمي والوطني (2013). المديرية العامة لقوات الدرك، الأردن، نقلاً عن الموقع التالي: http://www.jdf.gov.jo.

21-ذيب النوره(2013). التحديات الثقافية في الأردن وكيفية مواجهتها، 2013، نقلاً عن: http://assawsana.com/

22-أبو رمان، محمد ، ملف الإصلاح الأردني، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد (55)، ص 175.

23-سلامة العكور، تأزيم الوضع بالأردن تمهيداً للوطن البديل، 2012/11/13، نقلاً عن: http://www.alrai.com، تاريخ الزيارة 2 آذار 2013، الساعة 1430، ص 1.

24-طاهر المصري محاضرة الوحدة الوطنية كأحد أهم عناصر الأمن الوطني، كلية الدفاع الـوطني، 2011/11/25، نقلاً عن: islahnews.net/22763,

25-عبد الله اللواما، حصاد الحراك الـشعبي الأردنـي 2011 و 2012، 2013/1/6، نقـلاً عـن: http://jordanzad.com/index.php، ص 2، 13 آذار 2013.

26-عبدالله اللواما، حصاد الحراك الشعبي الاردني 2011 و 2012، 2013-01-06، نقلاً عـن : http://jordanzad.com.

27-اللاجئين الفلسطينيين، نقلاً عن منتدى فلسطيني للأبد، 2008/6/3، الرابط الالكتروني ، http://palestineonly.net/vb.

28-المحافظات الاردن تشتعل نارا عقب اعلان الحكومة رفع اسعار المحروقات2012/11/2، نقلاً عن: http://snarah.net/index.php، 13 آذار 2013، الساعة 18.30.

29-محمد ناجي عمايرة، 2013، وقفات مع أوراق جلالة الملك النقاشية (1-4)، صحيفة الرأي، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://www.alrai.com

-30

31-موسى شتيوي، تحدي الإصلاح يفرض على الأحـزاب الـسياسية إجـراء مراجعـات واسـعة، 2013/4/4، نقلاً عن: http://www.jcss.org/

32-ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011، جامعة البصرة، نقلاً عن: www.philadelphia.edu.jo، ص 2، تاريخ الزيارة 18 شباط 2012، الساعة 1230.

33-نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1850، على شبكة الإنترنت: www.albawaba.comb .

34-نقلاً عن: www.aaramnews.com.

35-نقلاً عن: http/www.dos.gov.jo.dos-home/census2004/page1.htm.

36-نقلاً عن: http://www.aljazeera.net

37- نقلاً عن: w.w.w.news.bbc.ARABiC.com.2007

38-نقلاً عن: www.css-JORDAN.org.

39-نقلاً عن: www.price.gov.ps/arabic/geography/indicators

40-نقلاً عن: www.swissinfo.org/sar/swissinfo.html

41-نقولا ناصر، أي دور للأردن في المفاوضات المباشرة؟، 2007/8/30، نقلاً عن: http://www.albosala.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Buzan, Barryh (1991). **Is International Security Possible?**, Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Book London: Harper Collins Academic.

2- Chatelard, Géraldine (2006). **Jordan: A Refugee Haven** Robert Schuman Center for Advanced Studies European University Institute.

3- kwan ,chi H (2008). **Social Stability and the key to sustainable Growth : Transition to Democracy and a system in line with international Norms Needed** .Japan Center for Economic Research ,Tokyo, Japan Center for Economic Reserch ,TOKYO, Japan.

4- Nancy and Arvind Subramanian, Saving Iraq From Its Oil, "**Foreign Affairs**", July L August 2004.

5- Pinar Bilgin, Turkeys Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization, European Consortium for Political Research (2005), **Blackwell Publishing 2th**. 9600, Gransington Road, Oxford, OX 42 Dq, Nk and 350 Mainstreet, Ma 02148 USA, pp 175-201.

6- Weber, Steven, (1998), **Performing the national security state: Civil military relations as cause of international conflict**, Thesis (Ph.D.) University of California, Berkeley.